



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث
تخصص نقود ومالية

بعنوان:

انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار
النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986 - 2016)

إشراف الأستاذ الدكتور:

✍ - بن عبد الفتاح دحمان

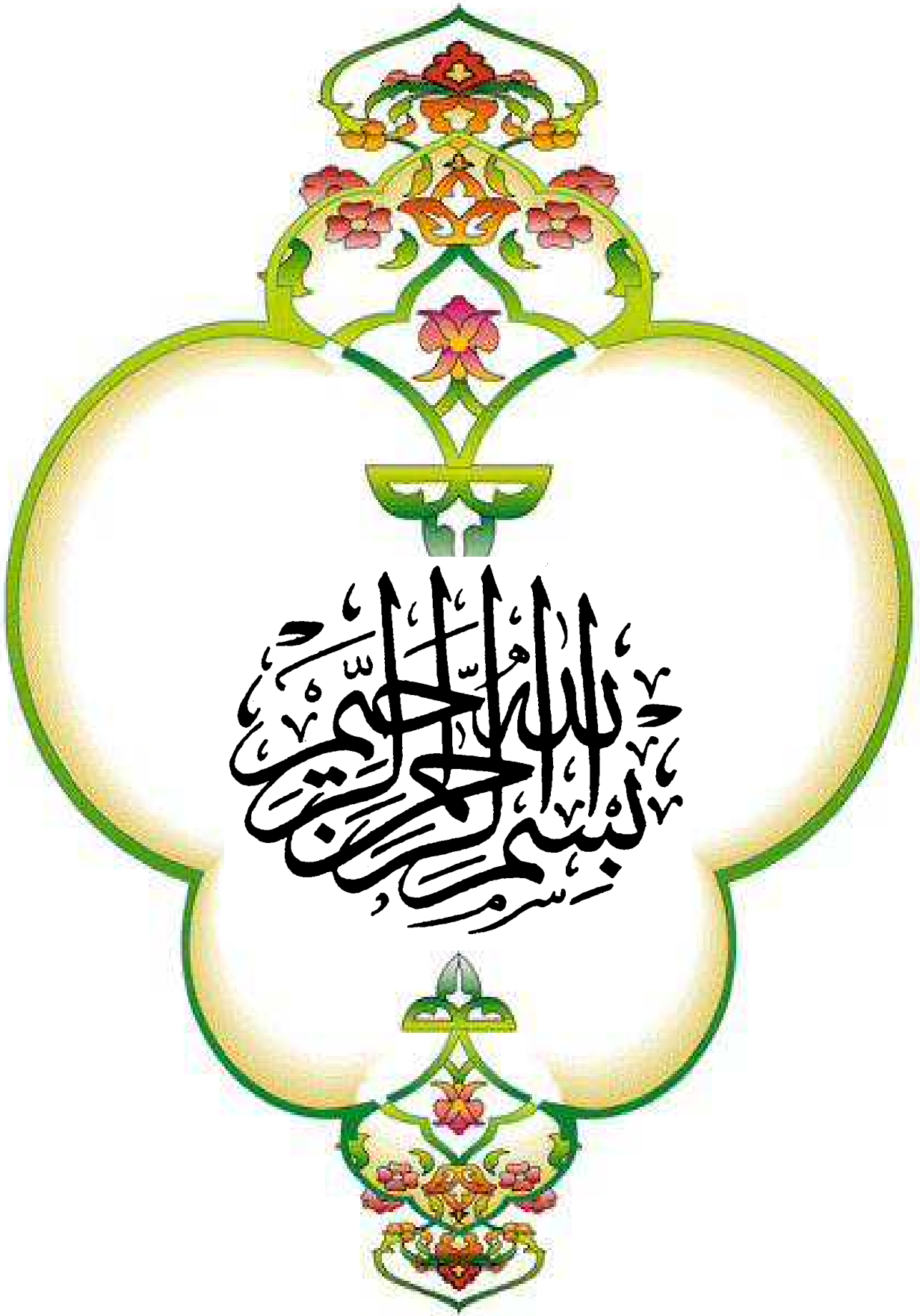
إعداد الطالبة:

✍ - سيداعمر زهرة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د بلال بوجمعة	أستاذ	جامعة أدرار	رئيساً
أ.د بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ	جامعة أدرار	مشرفاً مقررأ
أ.د قادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مناقشأ
د. لخديمي عبد الحميد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مناقشأ
د. بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مناقشأ

الموسم الجامعي: 2017-2018



قال تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

إهداء

﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

إلى من تنفذ الكلمات ولا أوفيهما زهرة من زهراتها.....أمي الغالية

إلى من جاهد وكابد من أجل أن يرى النجاح..... رمز العطاء والدي الكريم

إلى جدي أطل الله في عمره، الذي لم تفارقني دعواته يوماً، مذلة لي الطريق رغم كل الصعاب طيلة رحلة

التعلم والبحث

إلى كل إخواني وأخواتي

إلى عمي الحبيب الذي كان في مقام أبي الثاني

إلى كل أعمامي وعماتي

إلى زوجي الذي رافقني طيلة مشوراي في الدكتوراه فكان عوناً لي بتشجيعاته التي كانت حافزاً علي

مواصلة البحث

إلى كل من عانلة: سيدا عمر، دليم، ولد الحاج، يوسف، بندا

إلى من كانت رفيقة في رحلة البحث عن النجاح أخذت لم تلدها أمي..... أسماء بللعا

إلى كل من التقيت بهم، وسرت معهم على دروب العلم والتعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء.

إلى كل الزملاء في دفعة الدكتوراه تخصص نفود ومالية بجامعة أدرار

دفعة : 2015-2016

زهرة سيدا عمر



شكر و عرفان

مصداقاً لقوله تعالى " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

وقوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه،

الحمد لله الذي جلست نعمته وتقدسك أسماؤه فيفضله وحسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل.

تحية عرفان خالصة بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل "الدكتور بن عبد الفتاح حمان" الذي تواضع مشكوراً وأشرف على هذه الأطروحة ولم يدخر عنّي أي معلومة من أجل إنجازها، مقدماً الكثير من وقته وجهده في قراءتها ومراجعتها ولم يبخل بإبداء ملاحظاته وتوجيهاته القيمة وتحفيزاته وتطميناته التي كان لها الأثر الأكبر في إتمامها .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين على أيديهم تعلمنا، وأخص بالذكر الدكتور "سيداحمر زينبج" التي ساعدتني في إنجاز الدراسة القياسية ، وبذلك الكثير من وقته رغم انشغالها لإنجازها.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل " الدكتور هادي بن محمد" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته، والشكر موصول لكل أساتذتنا الكرام فجزاهم الله عنّي أفضل الجزاء.

و بكلمة شكر و عرفان وتقدير واحترام للأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم عناء قراءتها وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها.

والشكر الجزيل موصول لكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

هؤلاء من ذكرتهم من أصحاب الفضل ممن ذكرهم القلم، أما من تحفّتهم ونسيهم القلم من غير قصد فهم في القلب،

فلهم مني كل الشكر.

والله من وراء القصد

الطالبة: سيداحمر زهرة

فہرست المختصریات

الصفحة	المحتوى
-	البسمة
-	آية قرآنية
I	إهداء
II	شكر وعران
IX - III	فهرس المحتويات
XII- XIV	فهرس الجداول
XVI	فهرس الأشكال
XVIII	فهرس الملاحق
أ- ز	مقدمة البحث
57-02	الفصل الأول: ماهية سعر الصرف، أنظمتة وسياساته
02	مقدمة
03	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
03	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
04	الفرع الثاني: تسعير العملات
06	الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف
07	الفرع الرابع: وظائف سعر الصرف
08	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف
08	الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي
10	الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي
11	الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي
14	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
14	الفرع الأول: العوامل الفنية
16	الفرع الثاني: العوامل الأساسية المؤثرة في العرض والطلب على العملات
17	الفرع الثالث: أثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف
20	المبحث الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف

20	المطلب الأول: الأنظمة الرئيسية لسعر الصرف
20	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت
23	الفرع الثاني: نظام الصرف المرن
24	الفرع الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة
25	المطلب الثاني: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف
25	الفرع الأول: ترتيبات صندوق النقد الدولي IMF
26	الفرع الثاني: ترتيبات أخرى معاصرة لأنظمة سعر الصرف
28	المطلب الثالث: نظريات مفسرة لسياسات الصرف
28	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA
31	الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة
33	الفرع الثالث: النظرية الكمية للنقود ونظرية الإنتاجية
35	الفرع الرابع: نظرية الأرصدية ونظرية كفاءة السوق
37	المبحث الثالث: سياسات الصرف
37	المطلب الأول: مفهوم سياسة الصرف وأهدافها
37	الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف
37	الفرع الثاني: أهداف سياسة الصرف
39	الفرع الثالث: أدوات سياسة الصرف
40	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف
40	الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف
42	الفرع الثاني: أشكال الرقابة على الصرف وأساليبها
44	الفرع الثالث: آثار الرقابة على الصرف
45	المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة
45	الفرع الأول: مفهوم سياسة التخفيض
47	الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة التخفيض
50	الفرع الثالث: نتائج سياسة تخفيض قيمة العملة
51	المطلب الرابع: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة
51	الفرع الأول: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة
53	الفرع الثاني: أسباب سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة وشروط نجاحها

54	الفرع الثالث: أثار رفع القيمة الخارجية للعملة
57	خلاصة
100-58	الفصل الثاني: الاستقرار النقدي؛ معاملته ومؤشراته
59	مقدمة
60	المبحث الأول: مؤشرات معامل الاستقرار النقدي
60	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للاستقرار النقدي
60	الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
62	الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار النقدي
64	المطلب الثاني: الكتلة النقدية
64	الفرع الأول: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها
67	الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية
70	المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي؛ مفهومه وطرق حسابه
70	الفرع الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي PIB
73	الفرع الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB
75	المطلب الرابع: العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي PIB
75	الفرع الأول: سرعة دوران النقود
78	الفرع الثاني: سيولة الاقتصاد
81	المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار النقدي
81	المطلب الأول: التضخم؛ مفاهيم أساسية
81	الفرع الأول: مفهوم التضخم وأنواعه
83	الفرع الثاني: أنواع التضخم
86	الفرع الثالث: التضخم في النظريات الاقتصادية
89	المطلب الثاني: سعر الفائدة؛ مفاهيم ونظريات
89	الفرع الأول: مفهوم سعر الفائدة
91	الفرع الثاني: سعر الفائدة في النظريات الاقتصادية
97	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم
100	خلاصة

156-101	الفصل الثالث: تحليل سياسات الصرف في الجزائر
102	مقدمة
103	المبحث الأول: تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري
103	المطلب الأول: نظام صرف الدينار الجزائري قبل 1986
103	الفرع الأول: التثبيت بالنسبة لعملة واحدة 1973-1962
105	الفرع الثاني: الربط بالنسبة لسلة من العملات 1986-1974
109	المطلب الثاني: نظام صرف الدينار الجزائري بعد 1986
109	الفرع الأول: مرحلة التسيير الحركي للدينار الجزائري (سبتمبر 1986- مارس 1987)
110	الفرع الثاني: مرحلة الانزلاق التدريجي (مارس 1987- سبتمبر 1991)
112	الفرع الثالث: التخفيض الصريح 1994-1991
114	المطلب الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري غداة 1994
115	الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت 1995-1994
117	الفرع الثاني: سوق الصرف ما بين البنوك
120	الفرع الثالث: تسيير سوق الصرف ما بين البنوك في الجزائر
124	المبحث الثاني: تطور سياسات الصرف في الجزائر
124	المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
125	الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 10-90
128	الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90
131	المطلب الثاني: سياسة تخفيض الدينار الجزائري في ظل توجيهات صندوق النقد الدولي
131	الفرع الأول: سياسة الصرف في إطار اتفاقيات برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني
133	الفرع الثاني: سياسة الصرف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع 1998-1994
136	المطلب الثالث: أسباب سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وآثارها

137	الفرع الأول: أسباب ودواعي سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
140	الفرع الثاني: آثار سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
143	المبحث الثالث: التوجهات الجديدة لسياسة الصرف في الجزائر
143	المطلب الأول: التطورات الحديثة للدينار الجزائري
143	الفرع الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2014
146	الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2016
148	المطلب الثاني: تقييم جدوى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل انخفاض أسعار البترول
148	الفرع الأول: تقييم الدينار الجزائري
151	الفرع الثاني: جدوى سياسة التخفيض في ظل انخفاض أسعار البترول
152	المطلب الثالث: الحلول البديلة لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
155	خلاصة
216-157	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر
157	مقدمة
158	المبحث الأول: دراسة تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016
158	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية M_2 ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة
158	الفرع الأول: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-1993
159	الفرع الثاني: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2004
160	الفرع الثالث: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016
162	المطلب الثاني: واقع الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال فترة الدراسة
162	الفرع الأول: تطور حجم PIB في الجزائر خلال الفترة 1986-2000
165	الفرع الثاني: تطور حجم PIB في الجزائر خلال الفترة 2001-2016
167	المطلب الثالث: قياس الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-

	2016
169	الفرع الأول: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-1999
170	الفرع الثاني: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
172	المبحث الثاني: التقنيات القياسية المستخدمة في تحليل الدراسة
172	المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية
172	الفرع الأول: مفهوم السلاسل الزمنية
174	الفرع الثاني: أنواع السلاسل الزمنية وخصائصها
176	المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
176	الفرع الأول: اختبار ديكي- فولر وديكي- فولر المطور "Dickey-Fuller" ADF
178	الفرع الثاني: اختبار PP (Perron -Philips) و KPSS (Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin)
180	المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن (Cointegration)
180	الفرع الأول: مفهوم التكامل المتزامن
182	الفرع الثاني: مراحل اختبارات التكامل المتزامن
187	المبحث الثالث: قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)
187	المطلب الأول: تقديم وتوصيف نموذج الدراسة القياسية
187	الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة القياسية
189	الفرع الثاني: توصيف نموذج الدراسة القياسية
190	المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف TCH والاستقرار النقدي CSM
190	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي (ACF)
193	الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار DF (Dickey- Fuller)

196	الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Dickey- ADF Augmented, Fuller
199	الفرع الرابع: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار KPSS
201	المطلب الثالث: تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك
201	الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر
204	الفرع الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
209	خلاصة
215-211	خاتمة البحث
233-217	قائمة المراجع والمصادر
251-235	الملاحق

فہرست الخیرات

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-I	سعر الصرف المباشر وغير المباشر	05
02-I	تسعيرة الصرف المتقاطعة	05
03 -I	مزايا نظام الصرف الثابت	22
04-I	مزايا وعيوب نظام الصرف المرن	24
05-I	تطور تصنيف أنظمة الصرف حسب التصريحات الرسمية لصندوق النقد الدولي IMF	26
06-I	ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Ghosh وزملائه	27
07-I	ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Lys	27
08-I	ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Bulbula et Otker- Robe (2002)	28
09-I	نظام الرقابة على الصرف	43
10-I	نظام الرقابة غير المباشرة على الصرف	44
11-III	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي في السوق الرسمي والسوق الموازي	108
12-III	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1987-1991	112
13-III	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1991-1994	114
14-III	تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962-2016	123
15-III	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1994-1998	137
16-III	تطور مؤشر ميزان المدفوعات 1982-1989	138
17-III	تطور مؤشر الاحتياطات الدولية وخدمة الدين خلال 1971-1990	139
18-III	تطور الصادرات وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-1998	140
19-III	تطور الواردات وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-1998	141
20-III	تطور المديونية الخارجية خلال 1989-1998	142
21-III	تطور سعر صرف الدينار الجزائري واحتياطات الصرف خلال 1999-2014	144
22-III	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط خلال الفترة	147

	(2013-2016)	
148	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو بين 1964-2016	23-III
149	سعر أهم العملات الأجنبية في السوق السوداء مقابل الدينار الجزائري سنة 2016	24-III
150	تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال (2010-2016)	25-III
158	تطور حجم الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1986-1993	26-VI
159	تطور حجم الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1994-2004	27-VI
162	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر للفترة 1986-2000	28-VI
164	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر للفترة 2001-2016	29-VI
168	تطور معامل الاستقرار النقدي CSM في الجزائر خلال الفترة 1986-2016	30-VI
189	ملخص وصفي لمتغيرات النموذج	31-VI
191	نتائج دالة الارتباط الذاتي لمعامل الاستقرار النقدي CSM خلال الفترة (1986-2016)	32-VI
192	نتائج دالة الارتباط الذاتي لسعر الصرف TCH خلال الفترة (1986-2016)	33-VI
193	نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف TCH النموذج الأول	34-VI
194	نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف TCH النموذج الثاني	35-VI
195	نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف TCH النموذج الثالث	36-VI
196	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الأول	37-VI
196	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الثاني	38-VI
197	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الثالث	39-VI

198	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) للنموذج الأول	40-VI
198	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) للنموذج الثاني	41-VI
199	نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) و سعر الصرف (TCH)	42-VI
199	نتائج اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin) لسلسلة (TCH)	43-VI
200	نتائج اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin) لسلسلة (CSM)	44-VI
201	نتائج تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) بطريقة OLS	45-VI
202	نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي (u_t)	46-VI
203	نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ	47-VI
204	نتائج اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي	48-VI

فہرست الاسماء

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	تأثير عرض النقد على سعر الصرف	01-I
34	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	02-I
38	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	03-I
49	أثر منحني (J)	04-I
73	طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي PIB	05-II
76	التبادلات المباشرة بين مختلف الأصول	06-II
92	تحديد سعر الفائدة عند الكلاسيك	07-II
94	منحني تفضيل السيولة	08-II
147	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار البترول خلال الفترة (2013-2016)	9-III
151	تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)	10-III
160	تطور نمو الكتلة النقدية M_2 % خلال الفترة 1994-2004	11-VI
161	تطور حجم الكتلة النقدية M_2 خلال الفترة 2005-2016	12-VI
162	تطور نمو الكتلة النقدية M_2 % خلال الفترة 2005-2016	13-VI
163	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB % خلال الفترة 1986-2000	14-VI
165	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB % خلال الفترة 2001-2016	15-VI
166	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2001-2016	16-VI
169	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-1999	17-VI
170	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	18-VI
188	تطور سعر صرف الدينار الجزائري دج/\$ ومعامل الاستقرار النقدي CSM في الجزائر خلال الفترة 1986-2016	19-VI

ففرع الملاحى

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
235	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2016-2001	01
236	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية	02
238	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF	03
242	اختبار KPSS	04
244	السلسلة الزمنية للبواقي	05
246	اختبار ADF لاستقرار سلسلة البواقي	06
247	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة (TCH) و (CSM)	07
248	جدول توزيع كاي تربيع X^2	08
248	جدول ديكي فولر DF (Dickey-Fuller)	09
250	جدول توزيع فيشر	10
251	جدول توزيع Sudent	11

مقررة البيت

يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية للمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية لاسيما أمام تسارع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، لذلك يظهر هذا السعر مختلفاً اختلافاً جذرياً في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ لما له من أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية عامة والنقدية خاصة، وبالتالي فإن الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية هو أساس سياسة الصرف لتحقيق شروط التوازن الاقتصادي والمحافظة عليه.

إذا ما تأملنا الوظائف الحديثة لسعر الصرف؛ ندرك مدى مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للوصول للاقتصاد إلى حالة الاستقرار، كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية، لذلك فإن السلطة النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف وضمان المحافظة عليه، باعتبار سعر الصرف أهم القنوات الفعالة للسياسة النقدية ومؤشراً مهماً من مؤشرات الاستقرار النقدي .

وبالرغم من كون السياسة النقدية أحد أهم سياسات الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي فمن الممكن أن يكون لها نتائج غير متوقعة أو حتى غير مرغوبة في الاقتصاد، وهو ما يتطلب من صانعي هذه السياسة أن يكونوا على دراية تامة ، وفهماً دقيقاً للآليات التي ينتقل بها أثر هذه السياسة والتي تعبر عن فعالية عمل قنوات السياسة النقدية التي يعتبر سعر الصرف من أهمها.

وفي إطار الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية وإعادة تقييمها، فإن الجزائر كغيرها من الدول عرف اقتصادها العديد من الأزمات الحادة كأزمة 1986، مما فرض عليها التوجه لاقتصاد السوق، وكضرورة حتمية لتطبيق هذه السياسة كان التعديل والإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني يضع جملة من الشروط ، أهمها تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

نظراً للرهانات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ، فبالإضافة لتدهور أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014، تشهد قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) تخفيضات متتالية، هذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة هذه التخفيضات والانعكاسات أو التأثيرات المرتقبة لهذه السياسة على قدرة السلطة النقدية في الجزائر على تحقيق الاستقرار النقدي في ظل هذه الظروف.



أولاً: الإشكالية

وفقاً لما سبق وقصد تحديد الموضوع محل الدراسة بدقة، يمكن لنا صياغة إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الجوهرى التالي:

" ما مدى انعكاس سياسات صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016؟"

ثانياً: الأسئلة الفرعية

حتى نتمكن من فهم ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية؛ نطرحها كما يلي:

- ما المقصود بمعامل الاستقرار النقدي ؟
- ما طبيعة القرارات التي تحدد نظام الصرف في الجزائر ؟ وما الأسباب الحقيقية وراء التخفيضات المتتالية لقيمة العملة الوطنية؟
- هل تؤثر سياسة الصرف كأداة اقتصادية لتحقيق هدف الاستقرار النقدي في الجزائر ؟

ثالثاً: الفرضيات

- من خلال الأسئلة السابقة نضع جملة من الفرضيات كالتالي:
- يخضع سعر صرف الدينار الجزائري لهيمنة متغيرات الاقتصاد الوطني المحكوم بدوره بالمتغيرات الخارجية.
 - يؤثر التغير الناتج في سعر الصرف في معامل الاستقرار النقدي .
 - توجد علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي.
 - توجد علاقة سببية بين سعر صرف الدينار الجزائري وعامل الاستقرار النقدي.

رابعاً: أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يعالج ويدرس أحد المواضيع التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في ظل الرهانات الجديدة (تراجع أسعار النفط)، والتوجه نحو سياسة الصرف كحل وأداة وحيدة للسلطة النقدية في الجزائر؛ التي يقع على عاتقها مسؤولية إيجاد واختيار السياسة الملائمة لسعر صرف الدينار الجزائري في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والتوجهات الاقتصادية العالمية.

خامساً: أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:
- محاولة الوقوف على مراحل تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري.



➤ محاولة قياس وتحليل مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر.

سادساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار بحثنا في هذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

➤ الرغبة العلمية في فهم موضوع سعر الصرف حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المعقدة في تحليلها ودراستها.

➤ يندرج هذا الموضوع في إطار التخصص.

➤ الاستفهامات التي تطرحها القرارات المتتالية لتخفيض قيمة العملة الوطنية.

➤ يعالج هذا الموضوع إحدى القضايا التي يشهدها الاقتصاد الجزائري اليوم في ظل التحديات والرهانات الجديدة.

سابعاً: منهج الدراسة

➤ المنهج الوصفي: لاستيعاب الجانب النظري للبحث الخاص بماهية سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف وكذا التعريف بمفهوم الاستقرار النقدي معاملته ومؤثراته.

➤ المنهج التحليلي: وهذا بهدف تحليل الدراسات التي تتوافر على مشكلة البحث و المعطيات والبيانات المتعلقة بها وكذا تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها، خاصة ما تعلق بتطور سعر وسياسات الصرف في الجزائر وكذا تطور معامل الاستقرار النقدي ومتغيراته في الجزائر.

➤ المنهج القياسي: الذي يسمح بقياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي باستخدام أدوات قياسية (برنامج Eviews9 وقد جُمعت المعطيات والبيانات الخاصة بالدراسة من مصادر وهيئات رسمية وطنية و دولية.

ثامناً: حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام وضبطه بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى الاستنتاجات من خلال البعدين التاليين:

➤ البعد المكاني: يهتم موضوع الدراسة بإبراز أثر سياسات الصرف على تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي حاولنا إجراء التحليل والقياس بحصر الدراسة في الاقتصاد الجزائري.

➤ البعد الزمني: يتوافق سياق التحليل في مجاله الزمني مع التحولات التي شهدتها الجزائر وتشهدها وذلك بالتركيز على فترة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق لذلك اخترنا أن تكون فترة الدراسة من

1986_2016.

ثامناً: الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تناولت سعر الصرف عديدة ومتنوعة، خاصة ما يتعلق بأثر أو تأثير سعر الصرف بأحد المتغيرات الاقتصادية (الكلية، النقدية) وكذلك أثره على الميزان التجاري، لكن كل هذا حال دون إعطاء اهتمام كاف بأثر تقلب هذا الأخير على وضع الاستقرار النقدي لذا يمكن القول أن الدراسات التي وردت في هذا الصدد قليلة وعلى قلتها، حاولنا الربط مع الأفكار الواردة فيها، هكذا اطلعنا على:

1- دراسة الباحثة بن عيني رحيمة (2013-2014) قدمت كأطروحة دكتوراه بعنوان: "سياسة سعر

الصرف وتحديده- دراسة قياسية للدينار الجزائري" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تحديد سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري في ظل سياسة الصرف المتبعة، ومدى انحراف سعر الصرف عن سعره التوازني وتحديد آثار ذلك على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات سنوية تغطي الفترة 1990-2010 وذلك بإنشاء نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الصرف في الجزائر عرفت مرحلة انتقالية من سياسة التثبيت إلى سياسة التعويم التي في ظلها ظهر الأثر الايجابي لتطبيق سياسة تخفيض العملة، كما أن القيمة النقدية للدينار الجزائري محددة على أساسا منظومة الريع البترولي وقمع العمل المنتج والابتكار، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية التي توصلت إلى أن سعر الصرف التوازني يتأثر مباشرة بأسعار البترول وتقلباتها، كما أنه يتأثر بدرجة الانفتاح التجاري ومؤشر النفقات العمومية، وقد استنتجت الدراسة أن انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني له أثر سلبي على النمو الاقتصادي فكلما زاد هذا الانحراف انخفض النمو.

2- دراسة الباحثة سعيدة شطباني (2011-2012) قدمت كرسالة ماجستير بعنوان: "محددات سعر

صرف الدينار الجزائري ودوره في الاستقرار الاقتصادي- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة (1993-2010) وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1993-2008 من خلال تطبيق المنهج القياسي، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى عن مجموعة من النتائج أهمها أن: سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ0.695%، وبالتالي تحسن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، بينما زيادة الكتلة النقدية بنفس المقدار يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ0.289%، وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للعملة، ونفس الشيء بالنسبة للانفتاح التجاري ومعدل التبادل التجاري

3- دراسة الباحث لخديمي عبد الحميد (2010-2011) قدمت كرسالة ماجستير بعنوان: "أثر تغيرات

سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية- دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري، وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى أن هناك أثر غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من المستوى العام للأسعار، سعر الصرف وسعر الفائدة، من خلال نمو العوائد النفطية وأثرها على الإنفاق العام واحتياطي الصرف، أيضاً أن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محلياً يسانده سعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة، كما أن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف.

4- دراسة الباحث مولاي بوعلام (جوان 2005) قدمت كرسالة ماجستير بعنوان: " سياسات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف (تخفيض العملة) على المتغيرات الاقتصادية الكلية: " مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي، الكتلة النقدية، معدل الفائدة"، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أثرت بصفة أكيدة على جميع المتغيرات؛ على مؤشرا أسعار الإنتاج الصناعي بزيادة قوية ومستمرة، وكذلك مؤشر أسعار الاستهلاك، عكس الكتلة النقدية التي أثرت عليها بالانخفاض، أما معدل الفائدة فقد أثرت عليه بالارتفاع.

5- دراسة الباحث مراد عبد القادر (2011) مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان: "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال 1974-2003" هدفت هذه الدراسة إلى محاولة بحث وتقدير أهم المتغيرات النقدية وأثرها على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالاعتماد على تشخيص تطور العرض النقدي في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه. وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن التدهور المفاجئ لسعر البترول أدى إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار الصرف، كما أن برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ساهم بالتحكم في الكتلة النقدية واستقرار أسعار الصرف وسمح بالتعامل بأسعار فائدة حقيقية.

كما توصل إلى وجود علاقة طردية ومباشرة على المدى الطويل بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وهو المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري.

6- دراسة الباحث زاهر عبد الحليم خضر (2012) قدمت كرسالة ماجستير بعنوان: " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994_2010" هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة وتحديد اتجاه تلك الآثار من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام أداة تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين سعر



الصرف وكلاً من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

7- دراسة الباحث عبد الله ياسين (2014) قدمت كرسالة ماجستير بعنوان: " دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية _ دراسة حالة الجزائر " ، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية من خلال تحديد نظام الصرف الأنسب الذي يتماشى والسياسة الاقتصادية المطبقة التي تساعد على زيادة فعالية وأداء الاقتصاد الوطني، ومدى قدرة سياسة الصرف المطبقة من رفع فعالية وكفاءة السياسة النقدية وذلك من خلال القيام بدراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا لكون فعالية السياسة النقدية تكمن في تحقيق هدف وحيد وهو التحكم والتقليل من معدل التضخم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنها توجد علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف ومعدل التضخم كما لا توجد علاقة مباشرة بينهما في المدى القصير، لذلك لا يمكن أن تعمل سياسة الصرف على الرفع من فعالية السياسة النقدية.

تناولت الدراسات السابقة علاقة التغيرات في سعر الصرف وتأثيرها أو تأثرها بأحد المؤشرات الكلية أو النقدية وركزت جُلها على دراسة سياسة الصرف أو العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار ، سعر الفائدة ، الكتلة النقدية، الناتج المحلي ، وكذا العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف في ظل ارتفاع أسعار البترول.

إلا أن دراستنا سنتناول انعكاس هذه التأثيرات لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي خاصة ؛ في ظل الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد الوطني ، وبالتالي استنتاج مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية وقياس هذه التأثيرات.

تاسعاً: خطة الدراسة

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالات الفرعية المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقاً للمنهج الذي تم تحديده، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول كما يلي:

➤ يتناول **الفصل الأول** من هذه الدراسة، الإطار النظري لسعر الصرف حيث في المبحث الأول ندرس ماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني فيدرس الأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف، ويتم تخصيص المبحث الثالث لتحديد ماهية سياسات الصرف.

➤ أما **الفصل الثاني** فيدرس الإطار النظري للاستقرار النقدي، حيث يدرس المبحث الأول مفهوم الاستقرار النقدي ومعامله والمتغيرات التي تدخل في قياسه، أما المبحث الثاني فيدرس مؤشرات الاستقرار النقدي المتعارف عليها، التضخم؛ معدلات الفائدة.

- في الفصل الثالث سنحاول تحليل سياسة الصرف في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مختلف أنظمة الصرف التي عرفها الدينار الجزائري، في حين سندرس في المبحث الثاني تطور سياسة الصرف في الجزائر وسنختم هذا الفصل بدراسة التوجهات الجديدة لسياسة الصرف في الجزائر في المبحث الثالث.
- سنخصص الفصل الأخير والرابع للدراسة القياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة، في ثلاث مباحث، حيث يحل المبحث الأول تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، في حين يتطرق المبحث الثاني لأدبيات التقنيات القياسية المستخدمة في تحليل الدراسة، أما المبحث الثالث فيخص قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 بحيث يتناول نتائج هذه الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

عاشراً: صعوبات الدراسة

- لعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة ما يلي:
- تعدد وكثرة الدراسات المتعلقة بسعر الصرف مقابل دراسات قليلة تخص الاستقرار النقدي.
 - قلة المراجع المتعلقة بالاستقرار النقدي في الجزائر.
 - تضارب في المعطيات والإحصائيات التي تخص الاقتصاد الجزائري بين الجهات الرسمية.

الفصل الأول

مقدمة سعر الصرف، أنظمتها وسياساته

مقدمة:

تعتبر النقود أداة للتداول ومقياساً للقيمة، حيث تحظى بالقبول العام، أما في حالة المعاملات والمدفوعات الاقتصادية الدولية، فإن الوضع يختلف ، بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوعاً من المقارنة بين عملتين لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، والذي يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف . من هنا تأتي أهمية سعر الصرف الأجنبي لمعالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول، وما يزيد من أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة بل يمارس دوراً هاماً في تحديد التقارب التجاري وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار وكذا الإنتاج والتصدير... الخ، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

والمنتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي الدولي يستشف مدى نجاعة وكفاءة كل نظام صرف على حدى، ومدى فعالية كل نظام في ظل الظروف الاقتصادية والدولية المطبقة عندها، انطلاقاً من نظام الصرف الثابت ثم نظام الصرف المرن القابل للتعديل وصولاً لنظام الصرف المرن الحر، كما أن تعدد النظريات المفسرة لسعر الصرف يكمن في تعدد الأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت هذه النظريات مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، وبالتالي نظام الصرف.

حيث تعتبر سياسة الصرف أحد أهم السياسات الاقتصادية، ذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني لأي دولة، لما تمارسه من تأثير على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث اتجهت الدول في تطبيقها لسياسة الصرف المناسبة لها وفق مميزات الاقتصادية، فتراوحت ما بين الرقابة على الصرف والتحكم في الكمية المعروضة من العملات الأجنبية ، وبين سياسة تخفيض ورفع قيمة العملة أو استعمال احتياطاتها.

من هنا يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة ليغطي مختلف الجوانب التي تخص سعر الصرف من ماهيته ، أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، أما الجزء الثاني من الفصل فسيعالج مختلف الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف وفي الأخير سندرس ونحلل مختلف سياسات الصرف ، وذلك وفقاً للمباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
- المبحث الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف
- المبحث الثالث: سياسات الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وجود أداة لتسويتها ومقياساً للقيمة، فاقتناء سلعة معينة أحياناً من بلد ما، لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يُعبّر الاقتصاديون عن الصرف بسعر الصرف في تعريفاتهم له، فسعر الصرف عندهم هو بمثابة: " نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية"، ويترتب على عملية التبادل هذه جملة من الصعوبات تتمثل في¹:

- عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذاها المتعاملون أساساً للحساب.
- عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات.

للقوف على مفهوم سعر الصرف يتوجب أولاً تحديد معنى كلمة "Exchange" التي تعني نقد كما تعني تبادل أو صرف النقد، وفي ضوء ذلك يمكن إعطاء عدة تعريفات لسعر الصرف الأجنبي كما يلي²:

- 1- يُقصد بسعر الصرف عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد من وحدات عملة دولة أخرى.
- 2- تلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما لتسوية المدفوعات في بلد آخر، وبهذا المعنى فإن المقصود بالصرف هو النقود الأجنبية أو الأوراق التي تعطي حقاً في الحصول عليها.³
- 3- يُعرف سعر الصرف على أنه: " عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية"، كما يمكن تعريفه بطريقة عكسية: " عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".⁴

على الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين السابقين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني لأنه يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعاً يحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني، وهكذا تُعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا، كافة الودائع و الاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات المسحوبة على الخارج، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم فضلاً عن كونه

¹- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص80.

²-Philippe avoyo, et autres, **Finance appliquée**, Paris, Dunod, 1993, p53

³- محمود يونس، " اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص209.

⁴- موسى سعيد مطر، شقيري نوري، ياسر المومني، " التمويل الدولي"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص43.

وسيلة هامة للتأثير على التخصيص بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ثم على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي مرتبطان من خلال سعر الصرف.¹

وأيضاً كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي²:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛
- أن سعر صرف العملة مشابه تماماً لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات وميكانيزمات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

وما يمكن استنتاجه من مفهوم سعر الصرف أنه يشتمل أربعة عناصر هامة هي³:

- العملية: وهي تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: هو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

الفرع الثاني: تسعير العملات

تبين تسعيرة الصرف الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية.⁴

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

- 1- **التسعير المباشر** (التسعيرة المؤكدة): هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.⁵

¹ - وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي- قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص236.

² - حيدر نعيمة الفرجي " أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية- الفرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أبريل 2005.

³ - دوحى سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2014-2015، ص04.

⁴ - Dominique plihon , **Taux de change** , 3éme édition , dunod ,paris,2003,p73 .

⁵ - الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص96.

استعملت هذه الطريقة في منطقة الأورو منذ 1999، وتعتبر بريطانيا من أهم الدول التي أخذت بطريقة التسعير هذه.

سميت هذه الطريقة بالتسعيرة المؤكدة لأنها تشير إلى ثبات الثمن من العملة الوطنية بالنسبة لكمية متغيرة التي يمكن الحصول عليها بهذا الثمن من العملات الأجنبية.¹

2- التسعير غير المباشر (التسعيرة غير المؤكدة): هي الطريقة العكسية للتسعيرة المؤكدة، فهي تشير إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

وفي هذه الصيغة سعر الصرف يعين ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية للعملة الوطنية، وهي غير مؤكدة، ذلك أنها تشير إلى الكمية التي تتغير من يوم لآخر من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي.²

جدول رقم (01-I): سعر الصرف المباشر وغير المباشر

غير المباشر	المباشر	صيغة تسعيرة الصرف
$109.46 = \$1$ دج	$1 \text{ دج} = 0.00914 \$$	مثال

المصدر: من إعداد الطالبة.

3- الأسعار المتقاطعة: عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناءً على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.³

جدول رقم (02-I): تسعيرة الصرف المتقاطعة

$1 \$ = \frac{121.1}{1.106} = 64.901$	$\$1.106 = \text{€}1$	مثال
	$\text{€}1 = 121.1$ دج	

المصدر: من إعداد الطالبة.

¹ - شمعون شمعون، "البورصة بورصة الجزائر"، أطلس للنشر، جامعة الجزائر-الجزائر، 1999، ص 145.

²-Michel. Jura, **Les Techniques Financiers internationales**, 2ème édition, dunod, paris,2003,p77

³ -Larbi Dohni, Karol Hainaut, **Les Taux de change**, de Boeck, Bruxelles, 2002, p16.

الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف

يُمكن الحديث عن عدة أنواع للصرف يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية، ويترج خيارات أمام المقدمين على شراء العملات الأجنبية.

1- سعر الصرف العاجل: أو ما يسمى بـ "Spot" وهو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بين الزبون وبنكه، شريطة أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العملتين فورية أو خلال يومي عمل (48 ساعة) بعد اليوم الذي قدمت فيه المعاملة.

دون أن ننسى أن سعر الصرف قابل للتغيير باستمرار خلال يوم واحد تبعاً للتغيرات الطارئة على العرض والطلب على العملات، في هذه الحالة يقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه التغيرات، وتنفيذ أوامره بإجراء عمليات الصرف، وهنا نفرق بين نوعين من سعر الصرف هما سعر البيع وسعر الشراء.

➤ سعر الشراء: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

➤ سعر البيع: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

هذين السعرين تطبقهما البنوك على زبائنها والفرق بين السعرين يمثل هامش الربح للبنك*¹.

2- سعر الصرف الآجل

إن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى أخطار كبيرة بالنسبة لمن يقومون بالتعامل بالعملة الصعبة أو بالنسبة لمن يحصلون عليها من مصدريين ومستوردين بالدرجة الأولى لذلك يعتمد المضاربون والتجار إلى تلافي هذه الأخطار عن طريق القيام بعملية صرف آجلة.

وبالتالي تعرف عملية الصرف الآجل بأنها: " شراء أو بيع عملات صعبة ملزمة بالتسليم والدفع المؤجل"².

كما يعرف أيضا بأنه: " القيمة الحالية لسعر الصرف الذي يتحدد في أي فترة في المستقبل من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر للصرف يُحسب بناءً على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، ونكون بصدد عملية الصرف الآجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد، ويمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل بأنه محصلة ثلاث عوامل³:

* - مثال: سعر الشراء الدولار: \$1 = 57.97 دج

سعر بيع الدولار: \$1 = 59.68 دج ، هامش البنك = سعر البيع - سعر الشراء 59.68 دج - 57.97 دج = 1.89 دج

¹ - الطاهر لطرش، المرجع أعلاه ، ص 98.

² - يخزاز يعدل فريدة، " تقنيات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 151.

³ - حمدي عبد العظيم، " اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 1996، ص 107.

- سعر الصرف الحاضر؛
- معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف؛
- شروط التحذب، ويقصد بها عدم وجود قيمة صفرية طبقاً لشروط عدم تساوي القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة.

تتحدد علاقة سعر الصرف الآجل كما يلي¹:

➤ سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة

➤ سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل - الخصم

الفرع الرابع: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف وظائف عديدة نوجزها في الآتي:

1- وظيفة قياسية: يشكل سعر الصرف قاعدة مهمة لقياس الفاعلية المباشرة للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة، فعن طريقه تجد الأسعار العالمية -باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع- تعبيرها النقدي بعملات وطنية.

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة إلى أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.²

2- وظيفة تطويرية: من خلال هذه الوظيفة يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار إذ تتلخص هذه الوظيفة في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الأسعار المحلية.

حيث يتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين استيراد سلع معينة، وبالعكس أيضاً من الممكن عرقلة استيراد سلع غير مرغوب فيها، بواسطة سياسة سعر الصرف، وهكذا تظهر أهمية هذه الوظيفة في الاقتصاد ككل.³

3- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف اعتيادياً وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد المحلي أو على المستوى الدولي، فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من

¹ - إبراهيم قندوزي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المعرفة، الجزائر، 1998، ص72.

² - عرفات تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص149.

³ - محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد"، ط1، دار الفجر للنشر، مصر، 2006، ص98.

خلال عملية التبادل التجاري، لذا يمكن القول إن سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين. إن الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها فإنها سوف تؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة الرصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتحسب هذه الآلية لسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلباً للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضاً.¹

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقات بين عملة دولة معينة و عملات الدول الأخرى من خلال من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة زمنية معينة فقط، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغاً عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين.² يمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطة النقدية على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء) عملات في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونياً.³ وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:⁴

1- سعر الصرف الرسمي: هو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية ويستند إلى أسعار رسمية ويتم التعامل بها وفقاً لما هو معلن بالفعل، وكلما كان هذا السعر مناسباً كلما كان السوق متوازناً توازناً فعالاً.

2- سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، ويخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر غير ثابت حيث يمكن أن يتغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما

¹ - عرفات تقي الحسيني، المرجع أعلاه، ص 151.

² - العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ع23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص02.

³ - مصطفى بن شلاط، "أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005-2006، ص03.

⁴ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 104.

أنه غير معلناً رسمياً بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي هي في نفس الوقت وبنفس العملة في نفس البلد.

في الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية، ذلك أن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي قد يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام.¹

3- سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، ويمثل سعر الصرف التوازني توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذن يُقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تُحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، بذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل السعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة (حالة المنافسة الكاملة)، ويتوقف هذا السعر على بعض المتغيرات النقدية منها²:

➤ معدل نمو الدخل الوطني؛

➤ معدل التغيير النسبي في المعروض النقدي؛

➤ معدل التغيير في سعر الفائدة؛

➤ اتجاه الطلب على النقود.

¹ - محمد بن بوزيان، زياني الطاهر "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر" ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول : "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002، ص 24.

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع، سوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج، فسوق السلع تنقسم إلى سوق محلي وسوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينها سعر الصرف.

في هذا الإطار يمكن تعريف العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي بسعر صرف حقيقي TCR والذي يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية على سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة الأجنبية.¹

وبالتالي فسعر الصرف الحقيقي يُعرف بأنه : " عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية".²

أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار انه يأخذ في الاعتبار التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبذلك يقيس معدل التضخم في البلد، فكلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل دل ذلك على معدل تضخم منخفض وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.³

إذاً فسعر الصرف الحقيقي هو: " مؤشر مرجح يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم".⁴

وبالتالي يمثل سعر الصرف الحقيقي نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية أي:

$$TCR = \frac{P}{TCN \times P^*}$$

حيث:

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P*: مؤشر الأسعار الأجنبية.

P: مؤشر الأسعار المحلية.

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي، "محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، ع17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2009، ص 93.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

³ - صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، ع12، الكويت، 2011، ص02.

⁴ - على الموقع: www.christion-biales.net, France 2003.P04, Christian Biales, la taux de change

فسعر الصرف الحقيقي يحدد عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي - أي كلما زادت عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية - فإن قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض والعكس صحيح أيضاً، ويتضح من هذا التعريف أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي ستكون عكسية، أي أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر عكسياً بتغير سعر الصرف، فكلما ارتفع سعر الصرف انخفض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ارتفعت القدرة على المنافسة.¹

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية، وهو ينقسم بدوره إلى قسمين؛ سعر صرف فعلي اسمي وسعر صرف فعلي حقيقي.

1. سعر الصرف الفعلي الاسمي

يعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي على أنه: "عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك - التعريفات الجمركية، الرسوم، إعانات مالية، ... الخ".²

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، وكذا يفسر تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.³ ولتقييم تطور القيمة الدولية للعملة، نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة والذي يتعلق بالمتوسط الهندسي لأوزان أسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الوزن عموماً عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلاد المعني.⁴ وكثيراً ما تجري المحاولة في الدراسات التجريبية لحساب سعر صرف فعلي للواردات وآخر للصادرات على هذا الأساس نوضحهما فيما يلي:⁵

¹ - علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

² - محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 76.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ - Dohni, Carol Hainaut, op.cit, p16

⁵ - تومي ربيعة، "نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر - الجزائر، 2001، ص 07.

يفاس سعر الصرف الفعلي الاسمي بإتباع المراحل التالية¹:

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطى فيها كل عملة معاملا ترجيحيا؛
- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس، حيث يكون الاقتصاد المحلي في حالة توازن؛
- استخدام مؤشر لاسبيرز "LASPEYRES" للأرقام القياسية:

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي الأجنبي، ويعكس سعر صرف وحدة من العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية.

$e_t^{pr} \cdot e_0^{pr}$: سعر صرف العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

$e_t^p \cdot e_0^p$: سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

$e_t^r \cdot e_0^r$: سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

X_0^p : ويمثل قيمة صادرات الدولة المحلية إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

Z_p : حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المحلية r مقومة بعملة الدولة المحلية.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعاملة معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

تم اشتقاق سعر الصرف الفعلي الحقيقي من قبل (Rhomberg 1976، Mciejewski 1983)، وذلك بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبيرز، ويعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه: "سعر صرف اسمي

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات"، ط1، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص27.

لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج".¹

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو: "مؤشر تم تصميمه لقياس التغيرات في التكاليف في بلد ما أو الأسعار التنافسية في الأسواق العالمية، حيث يبدأ هذا المؤشر بسعر الصرف الفعلي الاسمي، ولكن يتم تعديله لمراعاة التضخم في الاقتصاد المحلي وبقية العالم"، ويتم حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي كما يلي:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^P / p_0^r) / (p_t^P / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^P / p_t^r)}{(p_0^P / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث:

p_0^P, p_t^P : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية للدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر عملة الشريك التجاري مع الأخذ بعين

الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

X_0^P : يمثل قيمة صادرات الدولة المحلية إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المحلية r مقومة بعملة الدولة المحلية.

¹ - لحو موسى بوخاري "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 120-121.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن ارتفاع أو انخفاض سعر عملة في السوق تحكمه أسباب وظروف وعوامل، ترتبط أحياناً بمؤشرات العرض والطلب في السوق وعلاقتها الوثيقة بتوازنهما، ذلك أن العملات في الأسواق كالمسلع تماماً تحكمها عوامل العرض والطلب، فعندما تتجاوز الكميات المطلوبة الكميات المعروضة فإن سعر العملة سيرتفع وعندما يحدث العكس فإن سعر العملة سينخفض ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في ارتفاع أو انخفاض سعر عملة معينة إلى مجموعتين، الأولى عوامل فنية والثانية أساسية، تنقسم بدورها إلى عوامل تؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية وأخرى عبارة عن سياسات اقتصادية تؤثر على سعر صرف العملة.

الفرع الأول: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي يمكن أن تؤثر في سعر العملة في سوق العملات الأجنبية ما يلي:

1- ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية، تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الإيجابية أو الجيدة.

كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متناسقاً، ويعود ذلك لاختلاف التجاوب الذي قد يكون أحياناً ضعيفاً، فنظرة المتعاملين في السوق وتجاوبهم لتطورات وأحداثه المختلفة تعتمد على أمور متعددة فليس غريباً أن نجد متعاملين لهم آراء مختلفة ومتضادة حول نفس الموضوع، فقد يتحدد رأي بعضهم مثلاً وفقاً لاتجاه الأسعار في الأجل الطويل المدى والمبني على المؤشرات الأساسية، في حين يتحدد رأي البعض الآخر بناءً على اتجاه الأسعار القصير الأجل المبني على ردود فعل السوق السريعة وظروفه الفنية السيكلوجية.¹

2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الاتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبالتالي تعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن أسعار العملات تتأثر بقوة المتعاملين التفاوضية والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة.

كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة، فإذا كانت كبيرة فإن إقناعهم بالتزامات إضافية يتطلب تغيير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجم التزاماتهم والعكس يحدث إذا كانت التزاماتهم قليلة.

¹ - موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وكذلك تتأثر أسعار العملات أيضاً بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية ويتغطية هذه الأوضاع، فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع ومبالغها والأوقات المسموح لهم الاحتفاظ بها، كلها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية وأن أي تغيير في هذه السياسات سيؤدي إلى تغيير في الأسعار.¹

3- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على أسلوب التفاوض من الجهة العارضة للأسعار.²

4- الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع التجارة الخارجية.

فمن منطلق المقولة التي تقول إن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار.³

5- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: تؤثر التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى على أسعار العملات في سوق العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسعار أو مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى مزيد من الطلب على عملات هذه الأسواق للاستثمار في أدواتها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار هذه العملات والعكس يحدث لو انخفض مردود الاستثمار في أدوات هذه الأسواق إذ ستكون النتيجة هي بيع هذه الأدوات وبالتالي زيادة عرض هذه العملات وانخفاض أسعارها.⁴

¹ - رشاد العصار، عليان الشريف، "المالية الدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص46.

² - موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص48.

³ - فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة، العربية، القاهرة، مصر، 1975، ص222.

⁴ - درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير-اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص12.

الفرع الثاني: العوامل الأساسية المؤثرة على العرض والطلب على العملات الأجنبية

1- تغير الصادرات والواردات (الميزان التجاري): يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات، فإذا كانت صادرات دولة أكبر من واردتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيزيد، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية سيتحتم عليه بيع مقابلها عملة أجنبية وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعرها.¹

لكن من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض سعرها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الاسمية والحقيقية للعملة الوطنية وذلك إذا كان الطلب الداخلي على الواردات مرناً، بالإضافة إلى ذلك فإنه وفقاً لأثر الإحلال سيقوم المستهلكون بإحلال الواردات الرخيصة محل السلع الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير قابلة للتجارة وبالتالي انخفاض سعرها مما يدفع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية إلى الانخفاض وهذا في المقابل يعمل على زيادة درجة المنافسة الخارجية، لذا يستند العديد من مؤيدي تحرير التجارة في الدول النامية على أن تحرير التجارة في هذه الدول من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار صرفها الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة الخارجية لهذه الدول.²

2- النفقات السياحية: إن النفقات السياحية التي ينفقها السياح الأجانب في زيارتهم إلى الخارج تتطلب منهم أن ينفقوا أموالاً، ويتم الإنفاق عادة بالعملة المحلية للبلد الذي يزورونه، وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال سيتحتم عليهم بيع العملة الأجنبية للحصول على العملة المحلية وهذا بدوره سيزيد الطلب على العملة المحلية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية وفي نفس الوقت هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض سعرها.³

3- القروض الدولية: وهي الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض حكومية أو دولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر، وفي حال منح القروض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي تُحول إليه قيمة القرض، وزيادة عرض عملة البلد الذي يمنح القرض وهذا يؤدي لرفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض، ويكون الوضع غير ذلك عند تسديد القرض.

4- تحويل الأموال بقصد المضاربة: وهي تدفق الأموال إلى بلد ما من بلدان أخرى لاعتقاد المحولين أن قيمة تعادل العملة سوف ترتفع خلال فترة قصيرة من الزمن مما سيمكنهم من تحقيق ربح رأسمالي وفير خلال فترة قصيرة، وخروج الأموال من بلد لتوقع أصحاب الأموال أن عملة هذا البلد سوف

¹ - العامري إبراهيم، "الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي: مدخل نظري"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م1، ع2، العراق، 2001، ص96.

² - Patrick.Artus, *économie des taux de change*, economica-Paris, 1997, p74.

³ - رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص49.

تتعرض لانخفاض في قيمة تعادلها مما سيمنعهم من تجنب الخسارة الرأسمالية خلال فترة قصيرة من الزمن.

وبالتالي فتدفع رؤوس الأموال إلى بلد ما سيزيد من الطلب على عملته ويؤدي إلى ارتفاع سعرها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار بعض العملات الأجنبية الأخرى، لأن زيادة الطلب على عملته يوافقها زيادة عرض بعض العملات الأخرى، أما خروج رؤوس الأموال فتأثيره على عكس ذلك تماماً.

5- حركة رؤوس الأموال: وهي انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات في البلد الآخر لتعطي مردوداً، ويمكن تقسيم التحويلات الرأسمالية إلى نوعين رئيسيين، الأول هو انتقال الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات عينية على شكل استثمارات، والنوع الآخر هو تحويل الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات مالية في البلد الآخر على شكل سندات وودائع لأجل وأسهم. تتأثر حركة رؤوس الأموال بهيكل معدلات الفائدة على مختلف العملات، فعادة ما تنتقل هذه الأموال سعياً وراء الربح المجزي من بلد لآخر تبعاً لتغير معدلات الفائدة وهذا ما يعرف بالأموال الساخنة.

وانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يزيد الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها.¹

تدخل جميع العناصر التي أشير إليها سابقاً ضمن حسابات ميزان المدفوعات حيث تعتبر العناصر الثلاث الأولى مقبوضات جارية أما الحالات الثلاث الأخيرة (حركة رؤوس الأموال، القروض الدولية، تحويل رؤوس الأموال بغرض المضاربة) فتعتبر مدفوعات رأسمالية. وإذا زاد مجموع المدفوعات من هذه العناصر عن مجموع المقبوضات فإنه يحدث عجز في ميزان المدفوعات للبلد وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد العجز، وبالمقابل فإن انخفاض الطلب على العملة المحلية يعني تدهور لسعر صرف عملة البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.²

الفرع الثالث: أثر السياسات الاقتصادية في سعر الصرف

1- عرض النقد: إن العرض النقدي Ms يتمثل في مجموع المقبوضات النقدية والودائع تحت الطلب التي بحوزة الأفراد.³

¹ - رشاد العصار، مرجع سابق، ص ص: 50-52.

² - رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، سلسلة عالم المعرفة، ع18، الكويت، 1987، ص07.

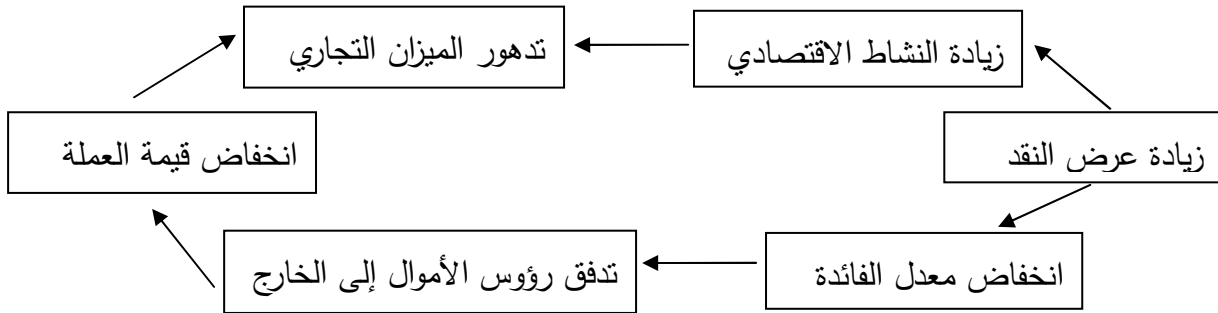
³ - فارس هباش، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع14، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص220.

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود فإن أي تغيير يحدث في عرض النقود سيؤدي إلى تغيير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول (عرض النقود) متغيراً مستقلاً والثاني (سعر الصرف) متغيراً تابعاً.¹

حيث يؤثر عرض النقد على سعر الصرف عن طريق قناتين ، الأولى مبنية على مبدأ تساوي القوة الشرائية، وتقتضي بأن الزيادة في المعروض النقدي سيترتب عليها زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية، وهو ما يؤدي لانخفاض سعر صرف عملة الدولة التي زادت عرض النقد، وانخفاض سعر صرف العملة يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لذا فإن تنافسية الدولة بالنسبة لمنتجاتها سوف ترتفع، أما القناة الثانية فتربط بين تغيرات عرض النقد وتغيرات سعر الصرف عن طريق معدل الفائدة، إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي لارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بمعدل أكبر من معدلات الفائدة في الخارج مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية، وهذا سوف يرفع قيمتها مما يؤثر سلباً على صادرات هذه الدولة وعلى ميزانها التجاري وتتعاكس هذه التطورات في انخفاض معدل الناتج المحلي وبالتالي ركود اقتصادي.

أما زيادة عرض النقد فسيترتب عليه انخفاض لمعدل الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج من أجل الاستفادة من فروق معدلات الفائدة المحلي والعالمي، وهذا سيؤدي لزيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.² وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01-I): تأثير عرض النقد على سعر الصرف



المصدر: سعيدة شطباني، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1993-2010"، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص48.

2- معدل الفائدة: إن الأرصدة المعدة للإقراض في الدول حساسة تماماً للتغيرات في معدلات الفائدة، حيث أن الأموال المستثمرة تتدفق من المناطق التي فيها معدل فائدة منخفض نحو المناطق ذات معدل الفائدة المرتفع وذلك لأنها تعطي عائد أكبر لتلك الأموال، فالزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية ستعمل على

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم جبوري، " أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2002، ص13، على الرابط <http://www.docudesk.com>

² علي توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات أسعار الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص61.

تحفيز رأس المال الخارجي للانسحاب إلى الداخل مما يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

أما في حالة انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية محلياً فإن ذلك سيؤدي إلى العكس وبالتالي خروج رؤوس الأموال إلى الخارج مما يعني زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها، ففي حين يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سبباً ل قوة العملة يعتبر انخفاض سعر الفائدة سبباً لضعفها وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المرتبطة بها.¹

3- معدلات التضخم: يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية

مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف. فمثلاً عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

خلاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وتدهور قيمتها.²

4- الإنفاق الحكومي: إن أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل الإنفاق، فزيادة

الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة وبالتالي تتخفف القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع غير قابلة للتجارة على سعر الصرف فيعتمد على أثرين هما ، أثر الدخل وأثر الإحلال، فيما يخص أثر الإحلال فإن زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتجارة سوف يؤدي إلى زيادة السعر النسبي لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما أثر الدخل فيعمل من خلال انعكاس زيادة الاستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الاستهلاك، ويتطلب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي زيادة في الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وبالتالي انخفاض أسعارها ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.³

¹ - عدنان تايه النعيمي، " إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 160.

² - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص42.

³ - بربري محمد الأمين، " الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 19.

المبحث الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف

إن الحاجة إلى تنظيم العلاقات النقدية الدولية باعتبارها محركاً للمعاملات الدولية ومؤشراً هاماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جعل من الضروري على كل دول العالم ضرورة تبني نظام قائم على تسيير وتنظيم الشؤون المتعلقة بالصرف، قادر على الرفع من مستوى الفعالية على المستوى الاقتصادي، كما أن تعدد النظريات المفسرة لسعر الصرف يكمن في تعدد الأنظمة النقدية الدولية، وقد اتخذت هذه النظريات مقاييس مختلفة حيث يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، بالإضافة إلى ذلك هناك اختلاف في أثر المؤشرات الاقتصادية في تحديد قيمة العملة، وقبل التطرق لمختلف نظريات سعر الصرف يجب أولاً التطرق لترتيبات أنظمة الصرف.

المطلب الأول: الأنظمة الرئيسية لسعر الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه: " مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف".¹

يمكن القول إن نظام سعر الصرف أصبح يشكل أحد أهم أركان النظام النقدي لأي بلد ذلك أنه يترجم طبيعة سياسة الصرف المتبناة من طرف الدولة لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جهة سياسة الصرف يمكن أن تترك قوى السوق تحدد سعر الصرف، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون من أجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف عند المستوى المأمول.²

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

يقوم هذا النظام على تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف والمحافظة عليه عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً بطريقة نظرية وبتوافق بين السلطات النقدية لمختلف الدول، دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب.³

تعتمد الدول هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير سعر الصرف، وتاريخياً ساد هذا النظام في نوعين من الأنظمة الفرعية.

➤ **نظام قاعدة الذهب:** ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين وقيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ويقوم هذا النظام على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول.

¹ - مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص13.

² - بلحشر عائشة، " سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص129.

³ - حيدر نعيمة الفرجي، مرجع سبق ذكره، ص11.

حيث تربط الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية.¹

➤ **نظام الصرف القابل للتعديل:** مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي، وكان من أهم أهدافه ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل في $(\pm 1\%)$ ولا يسمح بالتعديل إلا في حدود 10% دون رجوع مسبق للصندوق مع إبلاغه بالتعديل.²

1. أنواع نظام الصرف الثابت

يأخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع نلخصها في النقاط التالية

➤ أنظمة الربط المحكم:

للـ الدولة: وتقتضي أن تكون العملة القانونية المتداولة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية) إلى جانب العملة المحلية، حيث تكون السياسة النقدية للبلد الأجنبي المستخدمة عملته.

للـ مجلس العملة (صندوق الإصدار): هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع وجود قيود على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي، وأن تظل مكفولة تماماً بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي، كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.

للـ اتحادات العملة (الاتحاد النقدي): في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق المركزي الأوروبي.³

¹ - جعفري عمار، "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 41.

² - مورد كريانين، "الاقتصاد الدولي-مدخل للسياسات"، ترجمة إبراهيم منصور، مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 283.

³ - روبا دوتاغوبتا وآخرون، "التحرك نحو مرونة سعر الصرف"، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، ط 2006، ص 04.

➤ التثبيت التقليدي:

للربط بعملة أخرى: يتم ربط العملة المحلية بعملة دولة رئيسية إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة، ويتم تعديل قيمة العملة دورياً في حالة حدوث خلل ما، وعموماً لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد.

للربط بسلة من العملات: يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة تعكس هذه العملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مع مراعاة الأوزان في التجارة الخارجية ومن بين سلات العملات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة SDR* لصندوق النقد الدولي.¹

2-تقييم نظام الصرف الثابت

لنظام الصرف الثابت مزايا وعيوب يمكن حصرها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-I): مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت

المزايا	العيوب
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود لأن الإصدار النقدي محدود باحتياطات نقدية وهذا يمنع التضخم؛	- يتطلب نظام الصرف الثابت احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي لشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها؛
- يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يعمل على تشجيع التجارة الدولية؛	- يحرم الدولة من إتباع سياسة نقدية مستقلة مناسبة لأوضاعها الداخلية باعتباره يعطي الأولوية للتوازن الخارجي؛
- يساهم في التقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف؛	- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية للاقتصاد المحلي.
- الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.	

المصدر: محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية-التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 04-05 .

¹ - مشهور هزلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن 1985-2006"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 37.

*- SDR (Special Drawing Rights): حقوق السحب الخاصة وضعت في 28 جوان 1969 وتعتبر نوعاً ما من الأصول الدولية، تستمد قيمتها من التزامات الدول الأعضاء بمد غيرهم من الدول بعملة قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة، وتضم الدولار الأمريكي أعلى وزن بـ 42% يليه المارك الألماني بـ 19% ثم اللين الياباني بـ 15% وأخيراً الجنيه الإسترليني والفرنك بنسبة 12% لكل منهما.

الفرع الثاني: نظام الصرف المرن

يُطلق على هذا النظام نظام تعويم العملات؛ أي ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب بشكل حر وكأي سلعة أخرى، وعليه لا تكون العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعياري دولي كالذهب.

كما أن البنك المركزي في ظل هذا النظام لا يتحمل عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، فهو غير مجبر على التدخل في سوق الصرف لتخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية إلا في حالات استثنائية للحد من التقلبات الحادة.¹

1- أنواع نظام الصرف المرن

➤ **التعويم الحر (النظيف):** يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف حيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر الصرف، حيث يتحقق التوازن في ظل الصرف المرن بتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد.²

➤ **التعويم المدار (التعويم غير النظيف):** وهو الذي يسمح بتقلب سعر الصرف وفق العرض والطلب، لكن السلطة النقدية تتدخل لإدارة سعر الصرف عند الحاجة لتجنب التقلبات الشديدة ومنع التدهور المفرط للعملة المحلية، والتدخل في هذا النوع من الأنظمة لا تحكمه قواعد نحو مجال أو نسبة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة.³

حيث وضع صندوق النقد الدولي سنة 1978 بعض الشروط التي يجب مراعاتها عند تدخل

البنك

المركزي من أهمها:⁴

❖ لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى زيادة حدة التقلبات؛
❖ ألا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى، بينما يمكنه التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا حركة رؤوس الأموال.

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص165.

² - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص42.

³ - ماهر كنج شكري، مروان عطوان، "المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص215.

⁴ - عبد الرزاق بن الزاوي، "سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007"، أطروحة دكتوراه، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص13.

2- تقييم نظام الصرف المرن

لنظام الصرف المرن بعض النفاثص والعيوب إلى جانب مزاياه التي يحققها، نوضحها في الجدول

التالي:

جدول رقم (04-I): مزايا وعيوب نظام الصرف المرن

المزايا	العيوب
- يسهل تطبيق نظام الصرف المرن لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف فهو يتحدد بظروف اقتصادية محررة للسوق؛	- التقلبات في قيمة العملة المحلية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية؛
- هذا النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية؛	- يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار عملات الدول؛
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ويعطي الحرية المطلقة والاستقلالية في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛	- إن تذبذب أسعار الصرف يومياً يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المصدر: بريري محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفرع الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة

أول من اقترح أنظمة الصرف الوسيطة ويليامسون " Williamson " عام 1998 و " Riehart " سنة 2000 وهي أنظمة تقع بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة، سميت بأنظمة الصرف الوسيطة، فهي تأخذ الاستقرار من أنظمة الصرف الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من أنظمة الصرف المرنة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد أي دولة لمواجهة الصدمات الخارجية وتضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظاماً تقع في مكان ما بين نظام الصرف المرن ونظام الصرف الثابت ومحاولات الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلاً مثل تصنيفات فرانكل سنة 2008.¹

تأخذ أنظمة الصرف الوسيطة ثلاثة أشكال كما يلي²:

1- الأنظمة التعاونية: تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملائها

ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.

¹ - جيفري فرانكل، " المستحث والمتقادم في النقد العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، م46، ع03، واشنطن، سبتمبر 2009، ص10.

² - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 46.

2- سعر الصرف الزاحف: يُحدد فيه سعر الصرف بالقيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم، أما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن أنه تحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية مجالاً لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه انخفاضاً و ارتفاعاً.

3- المناطق المستهدفة: يستخدم هذا النظام من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف، حيث تتدخل فيه السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي ويمكن التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: يمكن لسعر الصرف أن يتحرك بحرية داخل الهامش (قيم ما بعد الفاصلة) إلا أنه في حالة ما إذا وصل هذا السعر حد أعلى أو أدنى من الهامش المعلن تتدخل السلطة النقدية فوراً لإرجاعه إلى داخل الهوامش المعلن عنها من جديد.

الحالة الثانية: يستلزم التدخل من قبل السلطة في حالة الهوامش الداخلية بحيث لا يمكن لسعر الصرف أن يصل إلى طرفي الهامش من جانبي سعر التعادل ومثال ذلك نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 21% و 15% فإذا اقترب المعدل ووصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات كما هو الحال بالنسبة لنظام الصرف الثابت.

المطلب الثاني: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف

تشمل هذه الترتيبات التصنيفات الخاصة بصندوق النقد الدولي لأنظمة سعر الصرف الأجنبي وتصنيفات أخرى نوضحها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: ترتيبات صندوق النقد الدولي IMF

تختلف أنظمة الصرف باختلاف الأنظمة المالية والنقدية الدولية، حيث يعتمد صندوق النقد الدولي في تصنيف أنظمة الصرف على مبدأ التقدير الذاتي للسلطة النقدية للدول الأعضاء وهو ترتيب قائم على أساس التزام رسمي يصدر من طرف البنوك المركزية فيما يخص نظام الصرف الملائم لها. ولإعطاء صورة شاملة حول تطور تصنيفات أنظمة الصرف، قامت المجلة السنوية لصندوق النقد الدولي بنشر تقرير من أجل تحديد وتحليل أنواع هذه الأنظمة من 1950 إلى غاية 2001 حسب التصريحات الرسمية، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (I-05): تطور تصنيف أنظمة الصرف حسب التصريحات الرسمية لصندوق النقد الدولي IMF

الفترة	ترتيبات الصرف المتبعة
1973-1950	- قيمة ثابتة لسعر الصرف حسب آلية بريتن وودز - سعر صرف فعلي غير ثابت مطبق في أغلب المعاملات
1974	- سعر صرف يحافظ على هوامش تقلب ضيقة بالنسبة لـ (الدولار، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات ومتوسط سعر الصرف لأهم المتعاملين التجاريين) - سعر الصرف لم يحافظ على هوامش تقلب ضيقة.
1978-1975	- سعر الصرف يحافظ على هوامش ضيقة بالنسبة لـ (الدولار، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الاسكودو البرتغالي، عملة جنوب أفريقيا، البيستا الاسباني مجموعة من العملات والمؤشرات)- سعر الصرف لا يتقلب في هوامش ضيقة.
1982-1979	- سعر الصرف يحافظ على هوامش ضيقة بالنسبة لـ (الدولار، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الاسكودو البرتغالي، الدولار الأسترالي، عملة جنوب أفريقيا، البيستا الاسباني مجموعة من العملات أو المؤشرات)- سعر الصرف لا يتقلب في هوامش ضيقة.
1996-1983	- الربط بالدولار - الجنيه الإسترليني - الفرنك الفرنسي - أو عملات أخرى. - مرونة محدودة بالنسبة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات - مرونة معدلة بالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية وعملات أخرى تنتهج التعويم المدار. - تعويم مستقل.
1998-1997	- الربط بالنسبة لعملة واحدة، سلة من العملات - مرونة محدودة - تعويم موجه - تعويم مستقل
2001-1999	- الأنظمة بدون عملة رسمية خاصة - مجلس العملة - الأنظمة الثابتة التقليدية - الأنظمة الثابتة مع مجال أفقي - الأنظمة الثابتة الزاحفة - أنظمة المجال الزاحف - أنظمة مرنة مدارة - أنظمة مرنة حرة.

المصدر: بدرابي شهيناز، " تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 107.

الفرع الثاني: ترتيبات أخرى معاصرة لأنظمة سعر الصرف

بالرغم من الترتيبات الفعلية لصندوق النقد الدولي والتي سجلت تحسناً مقارنة بالتصنيف الذي سبقها، غير أن استعمالها بقي ذا قصور كبير وهو ما دفع إلى ظهور ترتيبات معاصرة جديدة تعتبر أكثر واقعية وشمولية من حيث النوعية والكمية، حصرها الاقتصاديون في الترتيبات التالية:

1- ترتيبات Ghosh وزملائه 1997

قام Ghosh وزملائه سنة 1997 في دراسة مهمة لأداء الاقتصاد الكلي لأنظمة الصرف باستعمال ترتيب جديد يقوم على التصريحات الرسمية وملاحظة سلوك سعر الصرف من خلال دراسة قياسية

لمؤشرات 140 دولة للفترة 1960-1996، بحيث توصل إلى أن 25 دولة خرجت عن أنظمة الصرف الوسيطة، وحسب نظرهم تصنف أنظمة سعر الصرف من خلال ما يبينه الجدول التالي¹:

جدول رقم (I-06): ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Ghosh وزملائه

نظم الصرف المرنة	نظم الصرف الوسيطة	نظم الصرف الثابتة
- تعويم بدون هوامش للتقلب محددة مسبقاً - التعويم الحر.	- الأنظمة التعاونية - تعويم غير مدرج - التحرك في نطاق محدد مسبقاً	- الربط إلى عملة واحدة - الربط لسلة من العملات - الربط لسلة من العملات المعلن عنها - الربط لسلة من العملات غير المعلن عنها

المصدر: بدرابي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2- ترتيبات أنظمة الصرف وفق Lys (Levy-Yeyati et Sturzenegger) 1999

على عكس المقارنة المستعملة من طرف جوش وزملائه فإن تصنيفات Lys تجاهلت بشكل عام تصنيفات صندوق النقد الدولي، بحيث حاول المؤلفان تعميم تصنيف بديل من خلال قاعدة واحدة من التحليلات الإحصائية لسلوك أسعار الصرف وتقلبات احتياطي الصرف الدولي لعينة تتكون من 184 دولة للفترة الممتدة ما بين 1974 - 2000.

جدول رقم (I-07): ترتيبات أنظمة الصرف حسب Lys

نوع النظام المطبق	تقلبات سعر الصرف الاسمي	تقلبات تغيرات سعر الصرف الاسمي	تقلبات احتياطي الصرف
نظام مرن	مرتفع	مرتفع	ضعيف
نظام مرن مدار	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الربط المرن المتحرك (الزاحف)	مرتفع	ضعيف	مرتفع
نظام ثابت	ضعيف	ضعيف	مرتفع
غير محدد	ضعيف	ضعيف	ضعيف

المصدر: بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3- ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Bulbula et Otker- Robe (2002)

قام أصحاب هذا الترتيب بمتابعة تحليل سلة الإحصائيات لسعر الصرف والاحتياطي لمجموعة من المعطيات ذات نوعية مثل ما فعل Facto في ترتيبات IMF لكل الدول الأعضاء في الصندوق، لكن المدة محدودة نسبياً من جانفي 1990 إلى ديسمبر 2001 وكشف التحليل عن 13 فئة يمكن حصرها في ثلاث نظم من خلال الجدول التالي:

¹ - بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 60.

جدول رقم (08-I): ترتيبات أنظمة الصرف الأجنبي حسب Bulbula et Otker- Robe (2002)

نظم الصرف المرنة	نظم الصرف الوسيطة	نظم الصرف الثابتة
-تعويم مدار - تعويم حر	-الربط الى عملة واحدة-الربط لسلة من العملات -مجال تقلب قيمة العملة-سعر متحرك-مجال للتحرك-تعويم جد مدار	-الدولة -اتحاد نقدي -مجالس تثبيت العملة

المصدر: جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص56.

المطلب الثالث: نظريات مفسرة لسياسات الصرف

ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تليها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب.¹ ويرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى محاولات السويدي جوستاف كاسل Gusttav Cassel (1886-1945) والتي كانت سنة حيث حدد كم ينبغي للدول الأوروبية أن تغير في أسعار عملاتها لمكافحة التضخم السائد بعد ح ع 1 وتوصل لصياغة نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق التعادل.²

1- فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية

➤ إن معدل التبادل بين العملتين ينبغي أن يعتمد على القوة الشرائية المحلية لهاتين الدولتين؛
 ➤ تقتض هذه النظرية أن أسعار السلع والخدمات تعدل حسب سعر الصرف في البلدين الذين يتاجران فيما بينهما يصبح متساوياً؛
 ➤ تعتمد هذه النظرية على أساس معقول، هو أن سعر الصرف التوازني لعملتين هو السعر الذي يؤدي إلى تحويل قدر من العملة المحلية إلى قدر من العملة الأجنبية بحيث يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين.³

¹ - زاهر لخضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص34.

² - شعيب بونوة، خياط رحيمة: "سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص124.

³ - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص128.

2- صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية

يمكن التمييز بين نوعين من الصيغ للتعبير عن تعادل القوة الشرائية، هي تعادل القوة الشرائية المطلق وتعادل القوة الشرائية النسبي.

➤ الصيغة المطلقة: يعبر الاقتصادي جوستاف كاسل عن نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة على أنها: عندما تقبل أن تدفع ثمناً معيناً من العملة الأجنبية فإنك تنظر إلى هذه العملة من وجهة نظر القوة الشرائية التي تمثلها بالنسبة إلى السلع والخدمات في دولة هذه العملة ومن ناحية أخرى فإنك عندما تعرض كمية معينة من عملتك فإنك تعرض قوة الشراء لسلعك وخدماتك ونتيجة لهذا فإن تقديرك لعملة أجنبية معبر عنها في شكل وحدات من عملتك يتوقف على القوة الشرائية النسبية لعملتين، كل في بلدها، ويمكن التعبير هنا عن سعر الصرف رياضياً وفقاً لهذه الصيغة كما يلي¹:

$$e = \frac{p}{p^*} \quad \rightarrow \quad p = e \cdot p^*$$

حيث:

e : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

p : مستوى الأسعار المحلية.

p^* : الأسعار الأجنبية.

تعتمد الصيغة المطلقة لنظرية القوة الشرائية قانون السعر الواحد الذي يعني أن السلع المتجانسة أو المتطابقة يجب أن تكون أسعارها متساوية في كل الدول التي بينها مبادلات تجارية عند التعبير عن هذه السلع بنفس العملة.²

➤ الصيغة النسبية: إذا كانت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها المطلقة تتصرف إلى تعريف سعر الصرف التوازني الذي يميل إلى أن يحقق التعادل بين عملتين في ظل نظام حرية الصرف وفي أية لحظة، ففي صورتها النسبية تتصرف إلى التغيرات التي تحدث لسعر صرف التوازن من وقت إلى آخر، فحسب النظرية، يتحقق سعر التوازن لما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.

وتتوقف صياغة معدل الصرف التوازني وفق هذه الصيغة على ما يلي:

⌚ حرية انتقال المعلومات؛

⌚ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبراً عنها بالعملتين؛

¹ - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقد والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسني، ونيس فرح عبد العالي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 211.

² - زاهر لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

لوجود تدفقات رأس المال.

ويمكن صياغة معدل الصرف التوازني كما يلي¹:

$$e_t = \frac{p_1/p_0}{p_1^*/p_0^*} \quad \text{و} \quad \Delta e_t = \frac{\Delta p(\%) }{\Delta p^*(\%)}$$

حيث:

e_t : الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية
 p_1^*, p_1 : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محلياً وعالمياً).
 p_0^*, p_0 : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محلياً وعالمياً).

$$\Delta e_t = \text{نسبة تغير سعر الصرف} = \frac{\text{التضخم المحلي}}{\text{التضخم الأجنبي}}$$

نستخلص من هذه النظرية في صيغتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار الدولي، سينعكس على قيمة العملة الخارجية، بنفس مقدار ارتفاع الأسعار.

3- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

- زيادة على الصعوبات التي تقف أمام التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأية عملة عن طريق الأرقام القياسية، يصبح أمر مقارنة القوة الشرائية لأكثر من عملتين غاية في التعقيد لأن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد أساساً على هذه المقارنة؛
- لا بد من استخدام رقم قياسي يتصف بالاتساع أي يشمل السلع القابلة للتجارة والسلع غير قابلة للتجارة وهذا ما تجاهلته النظرية؛
- عجزها عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، فهي تعتبر أن كافة التغيرات في أسعار الصرف تحدث في الأجل الطويل.
- إهمال النظرية لأثر الرقابة كما تتجاهل نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف ومالها من تأثير على حجم الصادرات والواردات.²

¹ - باريك مراد، " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 21-22.

² - بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تسعى هذه النظرية إلى الربط بين النظام النقدي لبلد وسوق النقد فيه، وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفروق في سعر الفائدة بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين، حيث أن أي فارق في المردود لاستثمارات تتميز بنفس درجة المخاطرة وفي مركزين ماليين، سينتج عنه تحركات لرؤوس الأموال، وبالمثل تغيرات في سعر الصرف.¹

يعود أصل هذه النظرية للاقتصادي جون مينارد كينز سنة 1923 حيث وضع فكرة تعادل معدلات الفائدة، بأن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين المراكز المالية إلى الحد من الفوارق الموجودة بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة، وينتج عن تعريف علاقات تعادل معدلات الفائدة وجود عمليات تحكيم في أسواق الأصول يقوم بها المتعاملون في هذه الأسواق.²

والفكرة العامة للنظرية هي أنه لا يمكن أن يكون سوق الصرف في حالة توازن إلا إذا نتج عن توظيف مختلف العملات الدولية نفس معدل المردودية، فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح.³

1- فرضيات نظرية تعادل معدلات الفائدة

من أهم الفروض التي تركز عليها هذه النظرية ما يلي⁴:

- الأصول المعنية المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق؛
- غياب تكاليف المعاملات؛
- الحركة التامة لرؤوس الأموال.

2- صيغ نظرية تعادل معدلات الفائدة

➤ **نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة:** تقوم هذه النظرية على فكرة وجود علاقة بين فروق معدلات الفائدة وتحديد سعر الصرف الآجل مع انعدام وجود مخاطرة إثر توظيف أي مبلغ مالي، حيث عند امتلاك موجودات الأصول المالية من طرف المستثمرين وذلك بالعملة الأجنبية يتعرضون لمخاطر تغير سعر الصرف وبهذا يرجعون إلى أسواق الصرف من أجل تغطية هذا الخطر حيث تؤدي عمليات التحكيم

¹ - نورة عبد الرحمان اليوسف، " تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ع1، م20، جامعة الملك سعود، السعودية، ماي 2004، ص07.

² - بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ - جمال الدين لعويسات، " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص52.

⁴ - صحراوي سعيد، " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، التسيير الدولي للمؤسسات، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص73.

هذه إلى تحديد توازن يُعرف بتعادل معدلات الفائدة المغطاة، الذي يحسب وفق المعادلة التالية¹:

$$(id - ic) = \frac{CT - CC}{CC}$$

حيث:

CC: معدل الصرف العاجل؛

CT: معدل الصرف الآجل؛

id: معدل الفائدة المحلي؛

ic: معدل الفائدة الأجنبي.

➤ **نظرية معدلات الفائدة غير المغطاة**: إن مصطلح غير المغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بعملية التغطية ضد خطر الصرف، فهي تضم عمليات المضاربة القائمة بين مختلف المستثمرين، كما تظهر وجود علاقة بين فروقات معدلات الفائدة وتوقعات أسعار الصرف. فالمتعاملين الاقتصاديين محايدين اتجاه خطر الصرف، إذ بالنسبة لهم لا اختلاف في قبض مكسب مستقبلي أكيد أو ربح غير مؤكد، حيث يبنون قراراتهم على أساس المردود المتوسط المأمول، بدون القلق أو الاهتمام بتثبيت المردود حول هذا المتوسط الذي يترجم الخطر الذي سيتكبدونه، حيث تتم إدارة عملية اختبارهم للأصول عن طريق التنبؤات التي يقومون بها بخصوص سعر الصرف.

3- انتقادات نظرية تعادل معدلات الفائدة

➤ تشكل عمليات مراقبة الصرف عائق أمان نظرية تعادل معدلات الفائدة حيث تعتبر بمثابة حصر مباشرة أو غير مباشرة لحركة رؤوس الأموال؛

➤ لا ترتبط حركة رؤوس الأموال فقط بمعدلات الفائدة، حيث لا تشكل هذه الأخيرة إلا عاملاً (وإن كانت هي الأهم) مفسراً لسلوك المحكمين، فالسيولة تعتبر كعامل مؤثر في إستراتيجية المحكمين، إذ يمكن ألا يدفع فارق معدل الفائدة إلى القيام بعملية التحكيم إذا لم يوفر سوق الصرف وكذا سوق الودائع قدر كافي من السيولة.²

¹ - بغداد زيان، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص41.

² - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، (ص78، ص81).

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة ومن بين هذه النظريات، النظرية الكمية للنقود، نظرية الأرصد، نظرية كفاءة السوق، نظرية الإنتاجية.

الفرع الثالث: النظرية الكمية للنقود ونظرية الإنتاجية

1- النظرية الكمية للنقود

يعود الفضل في بروز النظرية الكمية للنقود في صيغتها المتعامل بها حديثاً للاقتصادي "ايرفينج فيشر" إذ أعطاها صيغتها الحديثة بإدخال النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلة المبادلة. حيث أسس فيشر إطاراً محاسبياً سماه " معادلة التبادل" ويتم اشتقاق هذه المعادلة بكتابة القيمة الإجمالية للإنفاق E الكلي بطريقتين مختلفتين هما¹:

$$\frac{E}{M} = V$$

➤ كنتاج لكمية النقود M وقيمة الإنفاق E لوحدة النقود:

$$\frac{E}{P} = T$$

➤ كنتاج للرقم القياسي للسعر P وقيمة الإنفاق E :

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة معادلة التبادل كالتالي: $MV = PT$ (1)

حيث:

V: سرعة دوران النقود وهي ثابتة ومستقلة

T: هو حجم المعاملات وهو ثابت في الأمد القصير

وقد عُدت معادلة التبادل متطابقة صحيحة تماماً فهي تظهر التساوي بين الجانب العيني في اقتصاد ما والجانب النقدي له خلال فترة ما.

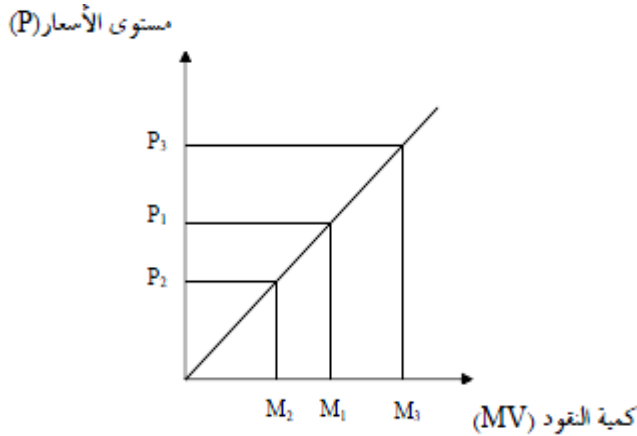
ومن خلال المعادلة السابقة يمكن استنباط مستوى السعر كالتالي: $P = \frac{MV}{T}$ (2)

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من V، T. ويمكن التعبير عن النظرية من خلال الشكل الموالي²:

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، " السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أبريل 2004، ص ص: 59-60.

² - ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي - نظم - نظريات - سياسات نقدية"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص: 79.

شكل رقم (I-02): علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعادلة أعلاه.

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على أسعار صرف العملة من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، الارتفاع الذي يظهر على مستوى الصادرات وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية. وبالتالي، انخفاض الطلب عليها محلياً وخارجياً، بحيث يؤول الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية، ويحدث العكس إذا ما انخفضت كمية النقود.

2- نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس كفاءة ومقدرة جهازها الإنتاجي، فمن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع وبالتالي تحسناً في سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.¹

¹ - بربري محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص50.

الفرع الرابع: نظرية الأرصدة وكفاءة السوق

1- نظرية الأرصدة

يُقصد بالأرصدة أرصدة ميزان المدفوعات لذا تسمى أيضاً نظرية ميزان المدفوعات أو نظرية العرض والطلب حيث (طرف الإيرادات يمثل في أغلبه طلباً على العملة الوطنية بالأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات في أغلبه عرضاً للعملة الوطنية وطلباً على العملة الأجنبية).

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية الأرصدة على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية الأولى كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.¹

2- نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eu jéneFama في بداية السبعينات مفهوم السوق الكفء على أنه: " ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة كل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة" ، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم... إلخ.

تفيد نظرية الأسواق الفعالة أن سعر الصرف الآجل يعكس كلية جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف، ومن بين التعريفات التي تُخص بها فعالية الأسواق أن السعر الحالي يتضمن كلية جميع المعلومات المتوفرة، وفي حالة أسواق الصرف فإن الفعالية تعني أن توقعات المتعاملين الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل.

ويشترط في السوق الكفء ما يلي:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف العاجلة والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

¹ - بلشرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.¹

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122-124.

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف

هناك قرارات تتخذها السلطة النقدية والخاصة بأسعار الصرف، تدعي من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم في نظام السوق، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها هذه السلطات ببلدان العالم، لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للبلد على وجه سليم، وإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الصرف وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف

تعبر سياسة الصرف عن مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد عليه قصد توجيه عملياتها المحلية، خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية.¹ إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، فسياسة الصرف كسياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم آخر أهميتها واستقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.²

الفرع الثاني: أهداف سياسة الصرف

تسعى سياسة الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

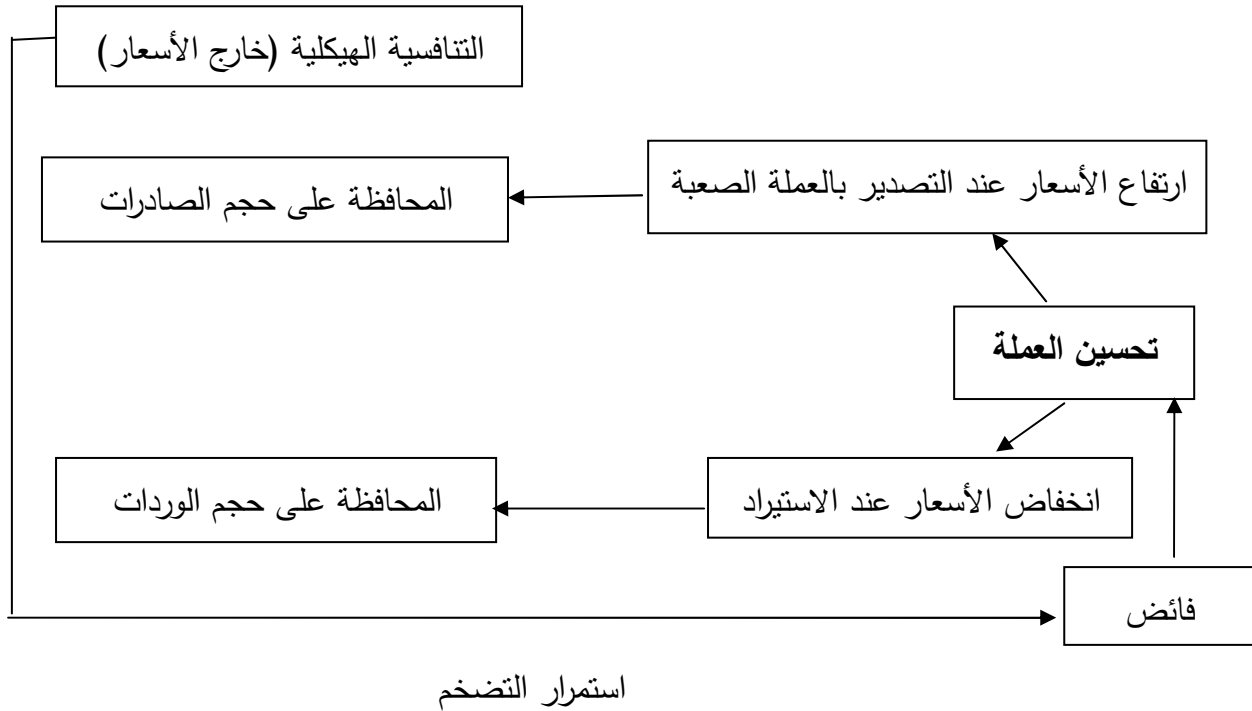
1- مقاومة التضخم

يؤدي التحسن في سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية، وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتج المحلي، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة المحلية (Vertueux) وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع أعلاه، ص 131.

² - Jean Pierre, *Economie européen*, 2ème édition. Paris-Dalloz, Press de Science, Paris, 2002, P 305.

شكل رقم (03-I): الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2 - تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3- توزيع الدخل

يمارس سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع لأصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فيؤدي ذلك إلى تقلص استثماراتها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي، يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

4- تنمية الصناعات المحلية

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية لتوجيه قطاع التجارة الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.¹

فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية اعتمد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970-1999 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفائض التجاري استمر في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.²

الفرع الثالث: أدوات سياسة الصرف

لتحقيق أهداف سياسة الصرف، تسعى السلطات النقدية إلى استخدام العديد من الأدوات أهمها:

1- إقامة سعر صرف متعدد

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثاني أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتتخضع لسعر الصرف العادي.

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة.³

ولما كان لتعدد سعر الصرف آثار تتعكس على هيكل الاقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد لا على أساس أهمية السلع فحسب، بل على الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسط والطويل.⁴

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 131-132.

² - السعدني نيرمين، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية"، مجلة السياسات الدولية، ع144، أبريل 2001، ص217.

³ - عادل أحمد حشيش، المرجع أعلاه، ص145.

⁴ - لحو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص127.

أياً كان الأمر حول تعدد أسعار الصرف فإن ذلك يعتبر مظهراً من مظاهر التمييز في الأثمان ويلزم لنجاح هذه السياسة أن يتوافر للدولة نوع من الاحتكار في سوق الصرف وهو ما يتحقق بنظام الرقابة على الصرف وكذلك أن يمكن الفصل تماماً بين الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل الصرف بأسعار مختلفة.¹

2- سياسة استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مداراة تلجأ السلطة النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.²

3- سياسة استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة " فالبنوك المركزية يمكنها باستخدام سياسة سعر الفائدة تحقيق أهداف الصرف". فاستخدام معدلات الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال ، فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيف، حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها. في النظام النقد الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من معدلات الفائدة الألمانية، وبالتالي الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية.³

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف

الفرع الأول: مفهوم الرقابة على الصرف

يقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد: " كل تدخل من جانب السلطة النقدية يرمي إلى التأثير في سعر الصرف".

حيث اضطرت الكثير من الدول في الفترة ما بين الحربين وخاصة منذ بدء أزمة الكساد الكبير 1929-1933 إلى التدخل في الصرف عن طريق فرض نظام رقابة مباشرة على الصرف، وقد بدأ هذا

¹ - عطاء الله بن طبرش، " أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي غرداية - الجزائر - 2010-2011، ص 67.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 134-137.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 22.

النظام في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.¹

يهدف هذا النظام إلى اخذ تدابير استثنائية، الغرض منها منع المضاربة ومنع التصدير، وبعبارة أخرى إجراء حكومي موجه إلى تنظيم ومراقبة الاتفاقيات المالية مع الخارج في إطار توازناتها الخارجية، ومن جهة أخرى، هو تسجيل المدخلات والمخرجات من العملة الصعبة وإدارة الفائض، كذلك تعتبر أداة لتحقيق التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات وتأمين حماية العملة الوطنية وقد جاء هذا النظام قصد مواجهة الأزمات النقدية وحماية الاقتصاد الوطني.²

تسعى العديد من الدول من خلال إتباع سياسة الرقابة على الصرف، إلى تحقيق نتائج ايجابية في التنمية الاقتصادية من بينها ما يلي:

- 1- **رفع القيمة الخارجية للعملة:** تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.
- 2- **تخفيض قيمة العملة الخارجية:** تتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة لعملتها وذلك من أجل تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة.
- 3- **استقرار أسعار الصرف:** تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة وذلك بدلاً من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.
- 4- **الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج:** حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات، وبهذا الشكل تحافظ على العملات الأجنبية النادرة.
- 5- **حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية:** حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة، والترفيهية من خلال منح تراخيص الاستيراد لسلع الضرورية فقط، وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

¹ - شمعون شمعون، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1988، ص 219.

- 6- **تسديد الدين الخارجي:** وذلك بتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الاستثمارية التي تتسجم مع اتجاهات السياسة الاقتصادية للبلد، كما يساهم هذا في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء المديونية الخارجية.¹
- 7- **زيادة تدخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي:** تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال قيام البنك المركزي بالدولة ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية ويذهب هذا الفرق إلى الحكومة، كما أنها تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.²

الفرع الثاني: أشكال الرقابة على الصرف وأساليبها

1- أشكال الرقابة

يمكن القول أن هناك ثلاثة أشكال للرقابة على الصرف:

- **الرقابة الكمية على الصرف:** تعتمد على التدخل الإداري المباشر في إحداث التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها وعلى قرارات السلطة النقدية في توزيع الصرف على طالبيه، من خلال التزام الأفراد أن يعرضوا للبيع على السلطة النقدية كافة ما يحصلون عليه من عملة أجنبية أو من حقوق بالعملة الأجنبية، أو يتم إخضاع المعاملات لضرورة الحصول على ترخيص إداري مسبق، كما يمكن للبلد أن يمارس في هذا السياق سياسة التمييز في المعاملات.
- **الرقابة السعرية:** وهو تعدد الأسعار التي تباع أو تشتري به السلطة النقدية الصرف الأجنبي، وهذا على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية حسب أهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني، وتهدف هذه الرقابة للسيطرة على الطلب على الصرف الأجنبي عن طريق فرض سعر خاص لكل طائفة من طوائف المعاملات الاقتصادية.
- **الرقابة المختلطة أو المركبة:** يُعترف في ظلها لكل من سعر الصرف والتقدير الإداري بدور أساس في الرقابة على المعاملات التي تتولد عنها مدفوعاتها.

2- أساليب الرقابة على الصرف

تعتبر مراقبة الصرف من مهام البنك المركزي ويسعى من خلال القيام بمراقبة الصرف إلى الإبقاء على سعر الصرف للعملة المحلية مرتفعاً، في المقابل يعمل كذلك على الإبقاء على سعر الصرف للعملة الأجنبية منخفضاً بالقياس للعملة الوطنية الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني، بالإضافة إلى

¹ - محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص ص: 105-108.

² - أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1990، ص ص: 139-142.

الإبقاء على مستوى المعاملات الدولية منخفضة للحفاظ على إيرادات العملة الصعبة، ويعتمد البنك المركزي على وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة يمكن تمييزها في الجدول التالي¹:

جدول رقم (09-I): نظام الرقابة المباشرة على الصرف

وسائل الرقابة المباشرة	هي وسائل يستخدمها البنك المركزي وهي تقيد من كميات واستخدامات الصرف الأجنبي
التدخل المباشر	يقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي، وذلك ببيع أو شراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند الأسعار المحددة، فعندما تحدد الدولة سعراً أعلى لعملتها سيكون الطلب أقل من العرض، ولذلك يتدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على أساس سعر الصرف المحدد، ومن ناحية أخرى سيقوم البنك المركزي بالعكس في حالة العكس.
تقييد الصرف الأجنبي	طبقاً لهذه الوسيلة يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة، والذي يقوم بدوره بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة، ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> - التخفيض طبقاً للأولويات: فبمحدودية الكميات من الصرف الأجنبي المتاحة للبنك فإنها تخصص لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء، المواد الخام وغيرها، وتستعمل هذه الوسيلة في نطاق واسع في العديد من الدول النامية - أسعار الصرف المتعددة - الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة للبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، ولا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة.
اتفاقيات المقاصة	يتم الإتفاق بين دولتين على فتح كل منهما حسابات للدولة الأخرى بعملتها المحلية بينكما المركزي، حيث يتم إجراء تسوية مدفوعات الصادرات والواردات التي تتم بينهما عن طريق المقاصة، حيث يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، وتعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.
اتفاقيات الدفع	هي صورة من صور الاتفاقيات الثنائية لكنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل رسوم الشحن، خدمة الديون... الخ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بن ياني مراد، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية - حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 29.

¹ - بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

جدول رقم (10-I): نظام الرقابة غير المباشرة على الصرف

وسائل الرقابة غير المباشرة	وهي تدخل السلطة النقدية بطريقة غير مباشرة للرقابة على الصرف
القيود الكمية	تشمل القيود الكمية كتنقييد وحظر الواردات، ، حصص الاستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف هذه القيود إلى الحد من الواردات للحد من عجز ميزان المدفوعات.
تقديم إعانات	تسمى بإعانات التصدير تهدف إلى تنشيط التصدير بهدف زيادة القيمة الكلية للصادرات.
رفع معدلات الفائدة	تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على سعر الصرف الأجنبي، عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فعندما يرتفع سعر الفائدة قد يزداد معه تدفق رؤوس الأموال من الخارج كما يقل خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص47.

الفرع الثالث: آثار الرقابة على الصرف

للرقابة على الصرف عدة آثار يمكن أن نذكر منها:

- تعرقل تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق جذب وتمويل الاستثمارات الدولية.
- تؤدي سياسة الرقابة على الصرف أحياناً إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية مما يساعد على ظهور سوق الصرف الموازية.¹
- الرقابة تتطلب تنظيم أجهزة إدارية على درجة كبيرة من الفعالية، وإلا أدت إلى تعطيل اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على تسهيل في الإجراءات.²
- الزيادة في الأعباء والنفقات الواجب دفعها من أجل تحصيل العملات الصعبة وإعادة توزيعها، وهذا ما يقلل من الأثر الأساسي في الحصول على موارد مالية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة يكون لها أثر عكسي على حجم التجارة الدولية إذا تعاملت الدول بينها على أساس المعاملة بالمثل.

¹ - محمد أحمد العريان، "تعدد أسعار الصرف- تجربة الدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1994، ص29.

² - سليمان شيباني، "سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص44.

➤ تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بالمغالاة في قيمة الواردات أو التقليل من الصادرات من أجل تهريب الأموال، فيقوم المورد بفوترة وارداته بأعلى من قيمتها الحقيقية للحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي، وبيعها فيما بعد بفائدة في السوق الموازية، وكذلك بالنسبة للمصدر الذي ينقص من قيمة صادراته حتى يتمكن من بيع العملات الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي.¹

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة التخفيض من أهم سياسات الصرف حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وكثيراً ما يُفرض تخفيض قيمة العملة من طرف صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية، لغرض تسوية هذه الإختلالات.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التخفيض

1- مفهوم سياسة التخفيض

تعريف 01: تعرف سياسة التخفي بأنها: " تخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات، وبهذا المعنى يترتب عليها تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ورفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية".

تعريف 02: يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المستوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.²

كما يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه: " فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام".³

إن تخفيض قيمة العملة هو عملية ذات طابع تقني محدد وهو إجراء إداري من طرف السلطات النقدية، يكمن في التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية (إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثلها وحدة النقد الوطنية) ، وبمعنى آخر تغيير تعريف العملة وذلك بتخفيضها بالنسبة لقاعدة الذهب وبالتالي

¹ - حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2004-2005، ص79.

² - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص258.

³ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 117-119.

بالنسبة لكل العملات الأجنبية، فتخفيض العملة هو بمثابة زيادة سعر الصرف الأجنبي وهذا يعني رفع سعر صرف العملة المنخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية.¹

ينبغي في هذه الحالة أن نفرق بين اصطلاحي * تخفيض وانخفاض قيمة العملة.²

2- أسباب سياسة التخفيض

لتخفيض قيمة العملة أسباب متنوعة تتجلى أهمها فيما يلي:

- **ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة:** أي الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل منطقة الدولار وذلك لأن أي تغير في القيمة الخارجية للعملة القيادية في إطار المنطقة النقدية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات، وهذا ما حصل للجنيه الإسترليني في السابق حيث أدى ذلك إلى انخفاض العديد من عملات الدول النامية بعدد مرات انخفاض الجنيه.
- **إيجاد العلاقة الواقعة للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:** إذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملاً خارجياً عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإن إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سبباً داخلياً للقيام بعملية التخفيض، بمعنى أن الدولة تستطيع شراء بضائع وخدمات البلد الآخر مساوياً لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن أن يشتريها في بلده، بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.³
- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** زيادة القدرة التنافسية للسلعة الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج لسلع التصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير القابلة للتبادل في القطاع التصديري والتوسع في الصادرات، وتكون النتيجة معالجة العجز في الميزان التجاري إضافة إلى تحسين كفاءات الاستثمار الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل البلد.⁴

¹ - عبود زرقين، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع45، لبنان، 2009، ص185.

* - ينبغي في هذه الحالة أن نفرق بين اصطلاحي تخفيض قيمة العملة Dévaluation الذي تتخذه الدولة بناءً على سياسة مرسومة معتمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت ومصطلح انخفاض قيمة العملة Dépréciation الذي يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي قائم على حرية التعامل وتقويم العملة.

² - صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص33.

³ - بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص51.

⁴ - عبد الحق بعثروس، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية-حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، ع12، مصر، 1998، ص74.

- **معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:** حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية وبالتالي تحسين مستوى العمالة في قطاع التصدير وكذا القطاع الاحلالي نتيجة زيادة قدرتها الإنتاجية ثم ينتقل إلى باقي أوجه النشاط الاقتصادي.
- **يعتبر سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية:** تلجأ معظم الدول النامية خاصة إلى التخفيض من أجل القضاء على معدلات التضخم الداخلي المرتفعة مقارنة بالتضخم الخارجي، وهذا الارتفاع نتيجة للزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج وكذا الأسعار الداخلية، وعدم كفاية عائدات الدولة لتمويل المشاريع التنموية، فتلجأ إلى التمويل التضخمي، مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية.¹

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة التخفيض

إن فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ليست على الإطلاق بالبساطة التي يرجى بها التحليل ، فهناك شروط معقدة لا بد من توافرها لكي تتجح هذه السياسة في تحقيق الهدف منها، أهمها:

- 1- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
- 2- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- 3- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- 4- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة، كتخفيض عملاتها مما يزيد الأثر المترتب على التخفيض.
- 5- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.²

كما حدد j.Robinson (1973) شرط نجاح سياسة التخفيض بتوفر المرونة الأربعة التالية³:

- **مرونة الطلب المحلي على الواردات:** إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب على الواردات رغم ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية، أما إذا كانت المرونة محصورة ما بين الصفر والواحد فإن الطلب يكون مرناً نسبياً ولكن انخفاض حجم الواردات يكون بنسبة أقل

¹ - صبحي حسون الساعدي، إياد حماد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في

بلدان مختارة"، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع7، العراق، 2011، ص91.

² - بلعزوز بن علي، محمد الطيب أحمد، " دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص96.

³ - سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط1، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1991، ص190.

من نسبة التخفيض وبالتالي فعالية التخفيض في هذه الحالة تكون محدودة، أما إذا كان الطلب مرناً بنسبة أكبر من أو تساوي الواحد فإن حجم الواردات ينخفض بنسبة التخفيض.

➤ **مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات:** في هذه الحالة نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار، وبالتالي على استقرارها وعلى فعالية التخفيض، فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة، تكون هناك زيادة في الصادرات رغم انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية، أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

➤ **مرونة العرض المحلي للصادرات:** في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات وقدرات لزيادة صادراتها وهذا مقابل الزيادة في الطلب الأجنبي عليها، وبالتالي فهي بذلك تساهم في عدم زيادة أسعار الصادرات، مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض، هذا حسب درجة المرونة، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعاتها مواد مستوردة فإن ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض كون أن هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي أسعارها.

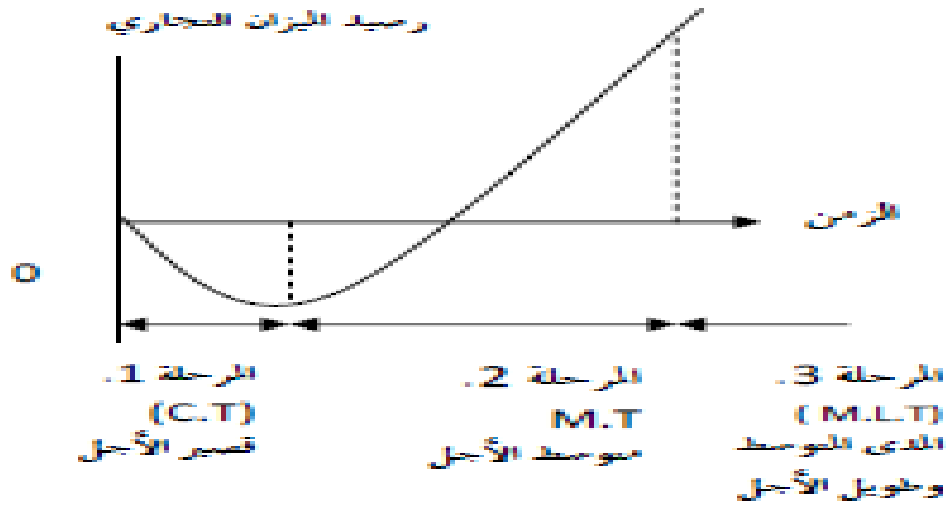
➤ **مرونة العرض الأجنبي للواردات:** كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات، أما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد فإن ذلك يساعد على نجاح سياسة التخفيض.

إن التخفيض حتى وإن تحققت جميع شروطه لا بد من تحقق شرط مارشال - ليرنر، الذي يستوجب من أجل أن يكون للتخفيض أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، أن تكون القيمة المطلقة $(ex+em>1)$ لمجموع مرونة الطلب للصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح¹.

إذا أخذنا بعين الاعتبار عنصر الزمن، فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظته في المنحنى (J) ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل الموالي:

¹ - جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

شكل رقم (I-04): أثر منحني (J)



المصدر: بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

من خلال الشكل أعلاه الذي يعبر عن مرحلتين الأولى في المدى القصير (أقل من سنة) ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي أتفق على التسوية بها، أما المرحلة الثانية 2 وتظهر في المدى المتوسط ما بين سنة وأربع سنوات، ويكون للتخفيض فيها أثر إيجابي على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة، لتغطي أثر السعر، ويتبع ذلك في المرحلة 3 بتحقيق فائض في الميزان التجاري، ويرجع التأخر في استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة للأسباب التالية¹:

- الاعتراف متأخر بتغير الظروف التنافسية؛
- القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جيدة ووضع أوامر جديدة؛
- تأخر التسليم ما بين وقت وضع أوامر جديدة وتأثيرها على نفقات التجارة؛
- الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة؛
- التأخر في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها.

الفرع الثالث: نتائج سياسة تخفيض قيمة العملة

إن لتخفيض سعر الصرف نتائج مختلفة تنعكس أثارها على كثير من الظواهر الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، ولعل أبرز الآثار ما يلي:

¹ - سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، حلوان، مصر، 2000، ص 190.

1- **على النشاط الاقتصادي بصفة عامة:** يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، بحيث تصبح النسبة بين أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المحلية لصالح هذه الأخيرة، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الطلبات على المنتجات المستوردة تتحول إلى طلبات على المنتجات المحلية ويكون هذا التحويل بمثابة تشجيع للنشاطات المحلية وبالتالي الرفع من إنتاجها وإعادة توزيع استعمال الموارد المالية لصالح نشاط التصدير .

2- **على توزيع الدخل:** عملية التخفيض تؤثر ايجابياً على إيرادات قطاع التصدير، فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة والمواد المحلية التي تم صنعها بمواد أولية مستوردة مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك بصفة عامة.

3- على المستوى العام للأسعار:

➤ عندما يشكل استيراد السلع الغذائية أو سواها من السلع الضرورية الأخرى جانباً مهماً من الاستيراد الكلي، فإن تخفيض سعر الصرف يرفع نفقات الإنتاج نتيجة ارتفاع الأجور، ومن ثم ترتفع الأسعار.

➤ إذا كان تخفيض سعر الصرف ينشط الصادرات فإن أسعار هذه الأخيرة نتيجة زيادة الطلب عليها قد ترتفع إذا كانت حالة الاقتصاد القومي هي حالة التشغيل الكامل أو القريب من الكامل وإذا كانت زيادة الصادرات تنطوي على زيادة الدخل القومي والاستخدام فإن ارتفاع الأسعار يعتبر نتيجة مؤكدة إلى حد كبير بسبب ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وفقدان عناصر الإنتاج المطلوبة.¹

➤ **على الناتج المحلي الحقيقي:** إن مشكلة تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي ما زالت دون تحديد قاطع ذلك أنه من الصعب تقييم وتحديد أثر تخفيض سعر الصرف على الناتج الحقيقي بدرجة عالية من الدقة لسببين:

➤ تخفيض سعر الصرف غالباً ما يتم في حزمة من السياسات الاقتصادية؛

➤ تخفيض سعر الصرف يحتاج إلى بعض الوقت لظهور مفعوله وأثره على مستوى الناتج الحقيقي، حيث يمكن أن تحدث تطورات كبيرة خلال فترة التأثير المؤجل على سعر الصرف.

➤ **على ميزان رؤوس الأموال:** إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل، لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهريب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم

¹- سامي عفيف حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص176.

اتجاه المتعاملون الأجانب قصد الربح في الصرف، لكن بعد عملية التخفيض وبمعدل تخفيض مناسب، ومعقول يؤدي هذا إلى توقيف عملية خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها وكذلك ينجم عنه إعادة حركة رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي تحسن ميزان رؤوس الأموال.¹

المطلب الرابع: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين قبل أن ينتقل إلى التأثير على النمو والأداء الاقتصادي.

الفرع الأول مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توضيح الفرق بين كل رفع وارتفاع قيمة العملة.

➤ **ارتفاع قيمة العملة "Appréciation"**: يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى ولا شك أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل.²

➤ **رفع قيمة العملة الخارجية "Révolution"**: هي سياسة يعتمد بها البنك المركزي حيث تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة وهي عملية معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة.³

تهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً يمثل فعلياً بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة نظراً لكونه يسبب تدفقاً للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم إن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى جذب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.⁴

¹ - بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 154.

³ - غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154.

⁴ - ملاك وسام، مرجع سبق ذكره، ص 293.

ترتكز سياسة رفع قيمة العملة التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ونقول عن عملة ما أنها أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا ينعكس على السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.¹

إن الرفع من قيمة العملة يضر بمصالح القطاعات التصديرية في الاقتصاد بالنسبة للدول التي تقوم برفع قيمة عملتها، لأن هذا الإجراء يؤدي إلى تخفيض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المستوردة بالمقارنة مع عائداتهم قبل إعادة التعويم.

بالمقابل فإن إعادة تقويم العملة يتناسب ومصالح المستوردين لأنها تؤدي إلى ارتفاع عائداتهم، حيث أن السلع المستوردة ستصبح أسعارها أقل بالمقارنة مع السلع المنتجة محلياً، فالدولة تتوقع من المستوردين ونظراً لانتقاداتهم من انخفاض أسعار السلع المستوردة سوف يقومون بتخفيض الأسعار التي يبيعون بها، وعلى هذا الأساس يكون اعتبار رفع قيمة العملة إجراء إيجابياً ومضاداً للتضخم.

كما قد تلجأ الدولة لسياسة رفع قيمة العملة لتقليل أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ إليها لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تحقيق أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.²

¹ - عوض فاضل إسماعيل، "تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012، ص4.

² - مروان عطوان، "أسعار صرف العملات - أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص99.

الفرع الثاني: أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة وشروط نجاحها

1- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعوداً وهبوطاً كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، ولعل من أهم الأسباب التي تدفع السلطة النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:

➤ **وجود فائض في ميزان المدفوعات:** فالغرض من التخلص من هذا الفائض الذي عادة ما يُحتفظ به في الداخل تقوم السلطة العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، فيحصل في الأمد البعيد تفاوت بين الأرصدة النقدية والأرصدة السلعية للاقتصاد الوطني، مؤدياً بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي التزايد في الاستيراد مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

➤ **معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية:** لسعة استراتيجية (النفط مثلاً)، كما فعلت فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات.

➤ **من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى:** كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.¹

➤ **انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.**²

➤ **تخفيض أسعار السلع المستوردة:** مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية جد كبيرة.³

2- شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

حتى تنجح سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة في تحقيق أهداف التوازن لا بد من توافر جملة من الشروط تتمثل فيما يلي⁴:

¹ - مفهوم بلقاسم، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص ص 94-95.

² - نيرمين السعدني، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ - بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁴ - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83-84.

➤ يجب أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

➤ إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.

➤ نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً وبشكل أساس بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدولة المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لوجود ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي واتجاه معدلات الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرراً على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

الفرع الثالث: آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

➤ الأثر على الصادرات والواردات

إن تقييم عملة ما، بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على صادراتها، ولكن يكون التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز على الإنتاج من أجل التصدير وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة تقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية.

➤ انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع من قيمة العملة، وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.¹

➤ ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن المنخفض بدلاً من الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محلياً مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي التأثير سلباً على الاستثمار في أسواق المال المحلية.

➤ الأثر على الأسواق المالية المحلية

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحصيل نفقات وتكاليف باهضة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها في المستقبل، وذلك من أجل تمويل الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الفائدة المحلية الأمر الذي ينعكس سلباً على قطاع الاستثمار، وهذه الآثار من رفع قيمة العملة قد تترتب عليه ضغوط تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطات والعملات الأجنبية، غير أن هذا الأثر لا يحصل في الأجل القصير بل بعد مرور فترة زمنية قد تصل إلى 4 أو 5 سنوات.

➤ تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

إن التقييم المرتفع للعملة يحتاج التزامات مالية، يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي وضعت قيمة عملتها الخارجية اتجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض قيمتها إلى

¹ - دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.¹

➤ ظهور سوق موازية

يرافق التقييم المرتفع للعملة ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعاً من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلاً من بيعها إلى البنك المركزي، وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملية المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.²

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 132-137.

² - عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

خلاصة:

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والبطالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والمحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

من خلال ذلك تتضح لنا أهمية سعر الصرف على المستوى الاقتصادي الكلي، وتختلف هذه الأهمية حسب نوع نظام الصرف المتبع، حيث مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد، فإنه يُرجى من خلاله أن يحقق شرط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، آخذاً بعين الاعتبار الشروط الدولية.

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتة النقدية، دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، حيث أن تعدد وتطور هذه النظريات تمثل في النقائص والانتقادات الموجهة لكل منها، كما تتمثل الصفة المشتركة بينها في ربط تحركات سعر الصرف بالعديد من العوامل ومتغيرات الاقتصاد الكلي خاصة النقدية منها مثل التضخم ومعدلات الفائدة، بالرغم من اختلاف نوع المتغير المأخوذ حسب كل نظرية.

تختلف سياسات الصرف المتبعة من طرف الدول باختلاف ظروف كل دولة على حدى، وكذا وضعية علاقاتها الدولية فمنها من يتبع نظام الرقابة على الصرف وذلك بتدخل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي ومنها من يتبع سياسة تخفيض العملة من أجل تخفيف ومعالجة الخلل في موازين مدفوعاتها ومنها من يتبع سياسة الرفع من القيمة الخارجية للعملة والتي تهدف إلى تكوين عملة قوية عما كانت عليه سابقاً، وأياً كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة، فإن الهدف النهائي من وراء كل هذه السياسات هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، والتحكم في معدلات التضخم.

الفصل الثاني

الاستقرار التقني؛ معاملة ومؤسساته

مقدمة:

يعتبر الاستقرار النقدي الشغل الشاغل لدى السلطة النقدية في أي دولة حيث يتطلب تحقيقه تضافر كل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد ذلك أن عدم الاستقرار النقدي يؤدي إلى إضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية، باعتبار أن الدول أصبحت مفتحة على بعضها البعض في عالم اقتصادي يكتسيه طابع العولمة الاقتصادية والمالية.

ويمثل التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف من جهة، أهم المؤشرات لتحليل الاستقرار النقدي ، ومن جهة أخرى يمثل معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي مقياس ذو طبيعة تركيبية (العلاقة بين مؤشرين هما : الكتلة النقدية والناجح المحلي الإجمالي) لقياس الاستقرار النقدي في أي اقتصاد.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل أن نستعرض بالتحليل في مبحثين معامل الاستقرار النقدي وأهم مؤشرات، حيث سنتناول في المبحث الأول مفهوم الاستقرار النقدي و معاملته ثم سنحلل المؤشرات المركبة لهذا المعامل والمتمثلة في الكتلة النقدية والناجح المحلي الإجمالي ثم العلاقة بينهما، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى المؤشرات المعبرة عن الاستقرار النقدي وفقاً للدراسات المتاحة والمتمثلة في معدل الفائدة ومعدل التضخم دون التطرق لمؤشر سعر الصرف باعتبار أننا تطرقنا إليه في الفصل الأول من الدراسة.

المبحث الأول: مؤشرات معامل الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي هدف أساس تسعى أي سلطة نقدية لتحقيقه، ذلك أنه متعدد الأبعاد ومتشعب الجوانب لارتباطه بأهم المؤشرات الاقتصادية خاصة النقدية (التضخم؛ معدل الفائدة؛ سعر الصرف؛ الكتلة النقدية؛ الناتج المحلي) هذا ما يجعله يثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية التي تتال قسطاً كبيراً من اهتمام الحكومات والخبراء الاقتصاديين.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لاستقرار النقدي

قبل التطرق إلى مفهوم الاستقرار النقدي نتطرق أولاً إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار: لغة هو "الثبات والسكون"¹، أما من الناحية الاقتصادية فله عدة تعريفات تعددت بتعدد وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف، ولعل المفاهيم الأوسع انتشاراً للاستقرار الاقتصادي تلك المتداولة في أوراق صندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة كما يلي:

تعريف 01: يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنه: "الوضعية التي تُمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي كالتضخم المرتفع والتقلب في أسعار الصرف والأسواق المالية".²

تعريف 02: تُعرف هيئة الأمم المتحدة الاستقرار الاقتصادي بأنه: "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف Economic Vulnerabilities ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة".³

تعريف 03: يُعرف الاستقرار الاقتصادي أيضاً بأنه: "تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها، من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة، مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي من خلال استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وكذا تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي".⁴

¹ - حيدر نعيمة بخيت، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة"، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص04.

² -International Monetary Fund, "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August, available at: (2011). <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab>.

³ - هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص04.

⁴ - محمد أمين بن الدين "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009، ص72.

اعتماداً على التعريفات السابقة، يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه الاستغلال الأمثل والرشيد وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل ؛ أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين¹:

➤ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ونمو متوازن في الناتج المحلي الحقيقي؛

➤ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار (أسعار المنتجات، أسعار الصرف، الفائدة).

كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب توفير المعايير التالية² :

- تحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل؛
- وجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي؛
- توازن أوضاع الموازنة العامة للدولة؛
- تحقيق الاستقرار النقدي الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل معدلات فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية؛
- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من تراكم مخاطر الائتمان؛
- استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في إطار ما تسمح به سياسة سعر الصرف مع ضمان التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية حال حدوثها؛
- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية.

¹ -بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزالمي، " دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م16، ع01، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014، ص192.

² - هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 09-10.

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار النقدي

1- تعريف الاستقرار النقدي

تعريف 01: يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

تعريف 02: يعرف الاستقرار النقدي بأنه: " ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار لعمل البنك المركزي وصلاحياته".¹

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الاستقرار النقدي يعبر عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف) عبر الزمان والمكان وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب بين الكتلة النقدية والناجح الوطني، فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناجح الوطني سوف تُحل بهذا الاستقرار.²

ويستلزم تحقيق الاستقرار النقدي توفر المعايير التالية³:

➤ حصول توازن نسبي في النفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أي زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة، وبالتالي ارتفاع الأسعار ومنه معدل التضخم؛

➤ زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام والى جميع القطاعات، أي أن يُوجه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لزيادة المعروض السلعي؛

- ضرورة تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلي؛
- المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني؛
- المحافظة على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

¹ - أميمة طوقان، " دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الدولي حول: مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية"، سوريا، 02-03 جويلية 2005، ص 04.

² - حسين رحيم، " وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2001-2002، ص 241.

³ - هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07-08.

2- مفهوم معامل الاستقرار النقدي

كما للاستقرار النقدي مؤشرات تعبر عنه تتمثل في (معدل التضخم؛ معدل الفائدة؛ سعر الصرف) فإن له معيار لحسابه يُعرف بمعامل الاستقرار النقدي.

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود لفريدمان* والتي تدرس مقاييس ارتفاع الكتلة النقدية وهو ما أسماه " الحجم الأمثل لكمية النقود" حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي. يرى فريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي أو بعبارة أخرى هو نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وعليه فإن تحقيق الاستقرار النقدي حسب منطق النقديين يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي؛ أي إذا ما تعادل معامل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M_2}{M_2}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\frac{\Delta Y}{Y}$ ومن هنا فإن دور السلطة النقدية يتحدد بمهمة واحدة، وهي رقابة كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد المحلي ، وعليه فإن السياسة النقدية يجب أن تكون فعالة في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع النمو في الناتج الداخلي، لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل لتغير الكتلة النقدية يكون بالتقريب مساوياً لمعدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها) وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.¹

يتم حساب معامل الاستقرار النقدي بالاعتماد على هذين المتغيرين (الكتلة النقدية، الناتج المحلي) حيث يقوم صندوق النقد الدولي بقياس معامل الاستقرار النقدي، والذي يعبر عنه بحاصل قسمة معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع إلى معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي كما في المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M_2 / M_2}{\Delta Y / Y}$$

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\frac{\Delta M_2}{M_2}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبر عنها غالباً بـ M_2 .

* - ميلتون فريدمان: هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، عُرف عنه تأييده لاقتصاد السوق وقد أشار لتقليل دور الحكومة في الاقتصاد ، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في سياسات التوازن ، وهو صاحب النظرية الكمية للنقود توفي في 16 نوفمبر 2006.

¹ - حازم البيلاوي، " دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، ط 01، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995، ص 158.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

وله ثلاث حالات¹:

➤ إذا كان $B > 1$ وهي حالة عدم استقرار : وهذا يعني أن الاقتصاد يعرف ضغطاً تضخيميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ، وتكون هذه الحالة خفيفة أو حادة بحسب قرب المعامل من الواحد أو البعد منه.

➤ إذا كان $B = 1$ الاستقرار النقدي : وهذا يعني أن التغير في حجم الكتلة النقدية يتناسب مع التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن هناك استقرار في الأسعار وأن الاقتصاد يعكس حالة الاستقرار النقدي الكامل.

➤ إذا كان $B < 1$ وهي حالة عدم الاستقرار: وهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض ويكون الاقتصاد بصدد حالة الانكماش.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية

الفرع الأول: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها

تختلف الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد لآخر وفقاً لنموذج التنمية المتبع وكذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصاد ما ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدية، وهناك عدة تعاريف للكتلة نورد منها ما يلي:

تعريف 01: تُعرف الكتلة النقدية بأنها: " تلك الكمية من النقود والمتمثلة في مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها والتي تتحدد من قبل السلطة النقدية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة".²

تعريف 02: تُعرف الكتلة النقدية بأنها: " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ويقصد بالنقود المتداولة هنا؛ كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات".³

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 258.

² - بلعزوز بن علي، محمد الطيب أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ - إكن لونيس، " السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، الجزائر، ص 81.

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعاً واستعمالاً في التحاليل الاقتصادية هي التي تنتشرها السلطة النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية، والتي تتمثل في ما يسمى بالمجمعات النقدية الرسمية

. Agrégats monétaire of officiels

يمكن تعريف المجمعات النقدية بأنها: "مبيّنات أو مؤشرات إحصائية تصنف وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون ضمن مجموعات متجانسة في اقتصاد دولة ما، ويتم عرض هذه المجمعات حسب درجة سيولتها، ومعايير أخرى تتعلق بخصائص النقد (دافع الاحتفاظ بالأصول المالية) ومعايير تتعلق بحساسية كمية النقد لسلوك الوحدات الاقتصادية".¹

وتتكون المجمعات النقدية غالباً من 4 مجموعات ترتبط وفق علاقة احتواء كما يلي²:

$$M_3 \supset M_2 \supset M_1 \supset BM$$

حيث:

BM: أو (M_0 ، H) ترمز للقاعدة النقدية ؛

M_1 : ترمز للكتلة النقدية بالمعنى الضيق ؛

M_2 : ترمز للكتلة النقدية بالمعنى الواسع ؛

M_3 : ترمز للسيولة الكلية للاقتصاد.

1- المجمع BM: ويسمى بالقاعدة النقدية وتتمثل في النقد القانوني أو النقد الذي يصدره البنك المركزي وتتكون من الأوراق النقدية مضافاً إليها مختلف القطع النقدية الجزئية أو ما يسمى بالعملة المساعدة، ويتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة، وتتحقق فيه كل الشروط اللازمة (من وظائف وخصائص جوهرية وعملية) للنقد، ويخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار، وعوامل أخرى كذلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية، ولها أهمية كبيرة في خلق النقد.³

وتتكون القاعدة النقدية من جزأين؛ الأول مجموع الاحتياطات النقدية في الجهاز المصرفي والثاني النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي⁴:

➤ مجموع الاحتياطات النقدية في الجهاز المصرفي (R): يتكون هذا الجزء من احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي واحتياطات إجبارية (الحجم قانوني) أو احتياطات اختيارية تسعى البنوك إلى تكوينها كفائض احتياطي لمقابلة أي طارئ غير متوقع للسيولة النقدية مستقبلاً.

¹ - محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية- الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية، القطاع النقدي"، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص45.

² - محمد الشريف إلمان، المرجع أعلاه، ص 45.

³ - بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص70.

⁴ - إكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص82.

➤ النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي (C) .

إلا أنه في حساب الكتلة النقدية لا تأخذ كل المجمع BM وإنما فقط الجزء المتداول منه خارج الجهاز المصرفي والمتمثل في العملة، أي ما يحوزه الجمهور فقط E والباقي يمثل احتياطات مصرفيه في حسابات البنوك التجارية وفي الحسابات الجارية لدى البنك المركزي أي :

$$BM = C + R$$

وبالتالي تكون كمية النقد المتداولة :

$$C = BM - R$$

2- المجمع M_1 : إذا أضفنا إلى كمية النقود القانونية (E) الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور في البنوك التجارية، مراكز الشيكات البريدية (وحتى لدى الخزينة العمومية البنك المركزي) نحصل على المجمع النقدي (M_1) .¹ وعليه يمثل M_1 مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية تحت الطلب، وتسمى هذه الأخيرة بالنقد الكتابي أو النقد الائتماني.

يتوافق مفهوم المجمع M_1 مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل، حيث يتصف بسيولة عالية، أي أن مكونات هذا المجمع بدائل وثيقة للسلع والخدمات المتاحة، تكاد تعادل سيولة النقد القانوني (مع بعض التحفظ بالنسبة للودائع تحت الطلب (D) التي يتعلق استعمالها بعادات الدفع وتنظيم الجهاز المصرفي).²

3- المجمع M_2 : يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية كما يعتبر هذا المجمع تعريفاً أوسع للعرض النقدي والذي يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية تحت الطلب إضافة إلى الودائع لأجل (DT) أو ما يسمى بأشباه النقود أي:

$$M_2 = M_1 + DT$$

تعرف الودائع لأجل بأنها الأموال التي يودعها الزبون في البنوك مع امتناعه عن طلبها قبل أجل معين، وتشمل الودائع لأجل بمختلف أنواعها (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية،...الخ)؛ أي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو إلى حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة، وبالتالي يعتبر هذا

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² - عالي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، رؤى اقتصادية، ع07، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014، ص23.

المجمع أفضل المجمعات النقدية لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم، لأن هذا المجمع موجود لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية بشكل وثيق.¹

4- المجمع M_3 : يُعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M_2) كل الودائع لأجل (الادخار) لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، وطالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي وأنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب أن تخفي دور هذه الودائع في عرض النقود، ولا يتوقف عرض النقود عند هذا المفهوم، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الاقتصاد وتطور الاقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعريفات جديدة لعرض النقود والتي قد تتغير من فترة لأخرى.²

5- المجمع M_4 : يضم هذا المجمع النقدي إلى جانب السندات المتداولة في السوق النقدية والتي لا يمكن تحويلها بشكل مباشر إلى أرصدة نقدية إلا بعد حلول تاريخ الاستحقاق ومع ذلك يمكن مبادلتها في السوق النقدية ويحصل حائزها على نقود مقابل ذلك.

بغض النظر على المجموع الأخير M_4 الذي ينحصر حسابه في دول قليلة فإن التحليل النقدي للوضع النقدي لبلد ما يركز على المجاميع الثلاثة الأولى M_3, M_2, M_1 .³

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر الكتلة النقدية عن مجموع الأصول النقدية القابلة للتسييل والمملوكة للقطاع غير المصرفي؛ أي باعتبارها كدين على النظام المصرفي. إذ تشمل الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع مجموع الأموال النقدية المتاحة والشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العمومية.

كما أن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد، والتي تكون سبباً لإصدار الكتلة النقدية، بمعنى أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها.⁴

حيث تعتبر كمية النقود المتداولة في الاقتصاد التزاماً على المؤسسات المصدرة لها (البنك المركزي) ضمن شروط التغطية المحددة، كما أن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف الوحدات الاقتصادية لا

¹ - غريبي أحمد، "بوشريط أسامة" تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع05، جامعة المدية، الجزائر، 05 جانفي 2016، ص188.

² - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص83.

³ - الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سبتمبر 2015، ص: 134-135.

⁴ - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص260.

يتم دون مقابل، هذا المقابل مصدره العمليات الاقتصادية الحقيقية، وتتمثل العناصر التي تجري عليها عمليات إصدار النقد في أربعة أنواع وهي¹:

- الذهب؛
- العملات الأجنبية؛
- القرض المقدم للاقتصاد؛
- القرض المقدم للخزينة العمومية.

إن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر موضحة في الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، إذ تنص المادة: 38 منه على أن إصدار العملة النقدية يتضمن تغطية العناصر الآتية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية؛
- العملات الأجنبية؛
- سندات الخزينة؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن².

1- الذهب

يتكون الرصيد الذهبي من السبائك والعملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي، في الأصل يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، أما تحديد قيمة وحدة النقد بالذهب فلا يشكل سوى أساساً حسابياً يمكن استعماله خاصة في تحويل العملات بعضها مع البعض على المستوى الرسمي، وللرصيد الذهبي دور في إعطاء الثقة في العملة المحلية في إطار العملات الدولية. كما يستعمل الذهب في التسويات الدولية، ومواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية، وبالتالي يمثل هذا الرصيد قوة شرائية عالمية، ووسيلة دفع عالمية في نفس الوقت³.

2- العملات الأجنبية

إضافة إلى الرصيد الذهبي هناك رصيد العملات الأجنبية، وبشكل خاص عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية (مثل الدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني) والتي تتطلبها المبادلات التجارية الخارجية ليتمكن من تمويل ما يستورد من سلع وخدمات.

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - المادة 38، "إصدار النقد"، الباب الثاني، الفصل الرابع: الحسابات السنوية والمنشورات، الكتاب الثاني: بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته، الأمر 03-المتعلق بالنقد والقرض، 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 52 الصادرة في 26 أوت 2003، ص 08.

³ - مصطفى رشدي شبيحة، "النقود والبنوك والاقتصاد"، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1996، ص ص: 113-114.

ويكون مصدر هذه العملات، تصدير السلع والخدمات الوطنية إلى الخارج أو اثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثمار أو قروض أو مساعدات، أو ودائع أجنبية في البنوك الوطنية، أو قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

كما يمكن لهذه العملات أن تتسرب إلى الخارج إذا تم استيراد سلع وخدمات أجنبية أو تصدير رؤوس الأموال إلى خارج، إضافة إلى دفع فوائد رؤوس الأموال المستثمرة الأجنبية داخل البلد وتحويلات اليد العاملة الأجنبية، وبالتالي هناك علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات وحجم المعروض النقدي المتداول.¹

3- القرض المقدم للاقتصاد

حتى يمكن ضمان سير الاقتصاد، ونمو نشاطه، تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس المبالغ النقدية المودعة لديها إلى زبائنها المنتجين والمستهلكين، وتقوم بمنح هذه القروض نظراً لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى إلى حيازة الوحدات الاقتصادية لأداء مختلف عمليات الإنتاج والاستهلاك. هذه القروض إذن من شأنها أن تزيد من كمية النقد المتداولة وفي نفس الوقت نجد أن هذه القروض تغذي ودائع البنوك نفسها مما يمكنها من منح قروض أكثر.

هذه القروض تكون مباشرة (فتح حساب دائن) أو غير مباشرة بخصم كمبيالات أو أوراق تجارية أخرى، هذا ويجب أن نشير أن جزءاً من هذه القروض يمكن أن يتحول إلى نقد قانوني، وذلك عندما تقوم البنوك التجارية بإعادة تمويلها لدى البنك المركزي باستعمال قنوات القرض التي يضعها هذا الأخير تحت تصرفها (اقتراض مباشر، إعادة خصم الأوراق التجارية) فتتغير بالتالي حجم وبنية الكتلة النقدية المتداولة. يطرح إشكال هنا وهو نوع القروض التي تأخذ بعين الاعتبار، فهناك من يأخذ بعين الاعتبار القروض قصيرة الأجل فقط لعلاقتها الوثيقة بالودائع تحت الطلب، إلا إن أبعاد القروض المتوسطة والطويلة الأجل ليس له ما يبرره نظراً للعلاقة الوثيقة لهذه القروض بأنواع معينة من الودائع، وحسب الاقتصاديين الأمريكيين أنه من الأحسن من وجهتي النظرية والعملية إدخال هذه القروض، كما أن تطور الجهاز المصرفي يعطي الحق إلى دعاة إدخال هذه القروض.²

4- القرض المقدم للخزينة العمومية

إن الخزينة العمومية هي التي تسير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمول نفقاتها، ولكن غالباً ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية.

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

² - رابيس فضيل، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 60-61.

إذا لم تتمكن من تغطية كل نفقاتها، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي كما تتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية الأخرى لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة، فتقدم لهم سندات تعترف بمديونيتها تسمى أدونات الخزنة ويصدر البنك المركزي بقيمة هذه السندات النقود القانونية، وتستخدم هذه النقود في الإنفاق العام وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة:

- التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
- السندات التي تكتتبها، المؤسسات المصرفية والمالية؛
- السندات التي يكتتبها الجمهور (إعانات، مشروعات).

لكن القروض التي تسبب في خلق النقد؛ أي في زيادة الكتلة النقدية، هي المتمثلة في النوعين الأوليين فحسب، أما النوع الثالث فإنه يمول عن طريق الادخار، أي بنقد موجود قبل الاكتتاب، وبالتالي فهو لا يسبب في خلق نقد جديد.¹

المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي؛ مفهومه وطرق حسابه

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل القيم السوقية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزءاً من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الإقطاعي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي.

الفرع الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي PIB

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: " عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".²

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وتأسيساً على هذا المفهوم، نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية، سواء كانوا من المواطنين أو من الأجانب.³

وعليه فإن الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي PIB و PNB يصبح قاصراً على تحويلات العاملين في الخارج، حيث يركز PNB على عناصر الإنتاج الوطنية أي المنتج من طرف

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-70.

² - إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

³ - محمود الوادي، أحمد العساف، "الاقتصاد الكلي"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 28.

عوامل الإنتاج للبلد الأصلي سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن PIB لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية فهو الناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات.¹ ومنه يعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB أفضل مؤشر للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة فالتغير في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في الإنتاج نفسه وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بأسعار السوق، هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي أما عند قياسه بالأسعار الثابتة يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي PIB_n

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في السنة الواحدة بأسعارها في نفس السنة ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} P \cdot Q = p_1 \cdot Q_1 + p_2 \cdot Q_2 + p_3 \cdot Q_3 \dots p_1 \dots + p_n \cdot Q_n$$

حيث:

PIB_n : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛

P : الأسعار؛

Q : الكميات.

2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB_R

هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أي مقدراً بالأسعار الثابتة أي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك ويتم حسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على المستوى العام للأسعار على النحو التالي:

$$PIB_R = \frac{PIB_n}{P} \cdot 100$$

النسبة بين PIB_n و PIB_R يترجم كمقياس لارتفاع العام للأسعار كما يمكن اعتبار مكمش الناتج المحلي الإجمالي كأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج المحلي الإجمالي.³

¹ - بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي - نظريات"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص54.

² - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص107.

³ - بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص63.

3- أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد من كونه مؤشراً رئيسياً للعديد من الحقائق منها¹:

➤ متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ويفيد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في هذا المجال من ناحيتين، إحداهما بصورة منفردة، حيث أن معدلات تغيير الدخل أو الإنفاق القومي الإجمالي (لأغراض الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص) تكثف الرواج أو الركود في الاقتصاد المعني، والأخرى بصورة مرتبطة بمتغير العمل، عندما يجري الربط بين الناتج والتشغيل وهنا يميز الاقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي، وذلك باعتبار الأول أحد حالات الناتج الحقيقي، حيث يتوافق هذا الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوى العاملة والطاقات الإنتاجية؛

➤ تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو وهذا لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام، لأن الدخل القومي يمثل عنصراً من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تضم بالإضافة إلى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار وتوزيعه بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح؛

➤ الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مثل (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد... الخ) وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات التحليلية النمطية والتوجيهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل؛

➤ تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي؛

➤ يعد PIB مؤشراً لإعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي؛

➤ الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة؛

➤ الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي؛

¹ - مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بكر البكر، " مفهوم الناتج المحلي الإجمالي - دراسة وصفية"، مؤسسة النقد العربي السعودي، ع03، السعودية، فبراير 2016، ص 04، ص06.

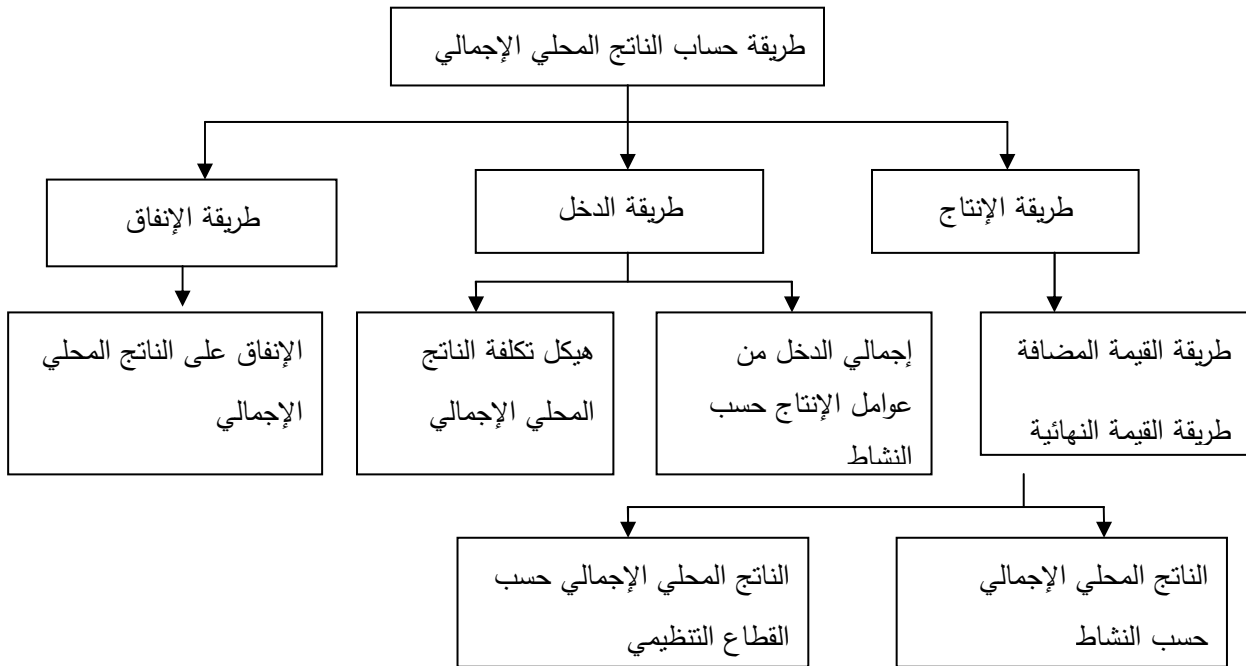
- يمكن الناتج المحلي الإجمالي من معرفة توجهات الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات الرئيسية المستهدفة؛
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي؛
- إن أي سياسة اقتصادية (مالية، نقدية، تجارية...) لا بد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات نمو PIB و كذلك على العلاقة بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية لهذا الناتج.

الفرع الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول القيمة المضافة والثاني القيمة النهائية، أما الطريقة الثانية فهي طريقة الدخل ثم طريقة الإنفاق ، وهذه الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماماً، لكن تختلف في كيفية التقدير، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنتاج هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.¹

ولكل طريقة حساب بنود يتم عرضها وفق الشكل التالي:

شكل رقم (II - 05): طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي PIB



المصدر: مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بكر البكر، مرجع سبق ذكره، ص 09.

¹ - مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بكر البكر، مرجع سبق ذكره، ص 09.

1- طريقة الإنتاج

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج بأنه: " إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقا لطريقة الإنتاج بطريقتين كما يلي:

➤ طريقة السلع النهائية: حيث حسب هذه الطريقة يتم احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي (بضرب الكمية المنتجة من السلعة في السعر) أي المنتجة داخل الاقتصاد خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما بغرض استخدامها مرة أخرى في العملية الإنتاجية، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

➤ طريقة القيمة المضافة: قيمة الناتج المحلي وفق هذه الطريقة يتم من خلال احتساب الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية في جميع القطاعات وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلي للوحدات الإنتاجية - قيمة مستلزمات الإنتاج

2- طريقة الدخل

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الدخل بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) الموجودة داخل المحيط الجغرافي لدولة ما، والتي أسهمت في العملية الإنتاجية (في الناتج المحلي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وهناك أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل مثل إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه كما يلي:

العمل (الأجر w) ؛ الأرض (الربح R) ؛ رأس المال (الفائدة i) ؛ التنظيم (الربح p).

$$PIB = Y_w + Y_i + Y_R + Y_p$$

3- طريقة الإنفاق

يعرف الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذه الطريقة بأنه إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي، في المجتمع (مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات - الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.¹

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

¹ - أمال عبد الفتاح الفراج، " العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط تنموي، معهد الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، السودان، 2004، ص ص: 17-18.

المطلب الرابع: العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي PIB

يعتبر النقد أهم ظاهرة في الاقتصاد ذلك أنه يمثل المكافئ للقيم، والأداة الرئيسية لتخزينها والوسيط في تبادلها، إذ تنعكس قيمته على باقي المتغيرات الاقتصادية على هذا الأساس تسعى السلطة النقدية إلى تجنب التغيرات العنيفة في قيمته، نظراً لما تحدثه من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ككل، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار النقدي ويمكن دراسة العلاقة بين كمية النقد المتداولة في الاقتصاد والنشاط الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: سرعة دوران النقود**1- مفهوم سرعة دوران النقود**

تُعرف سرعة دوران النقود بأنها: " المعدل المحسوب بالمقارنة مع الكتلة النقدية لدورانها خلال سنة لتحقيق مجمل العمليات التي تولد الدخل".¹
وتعرف أيضاً بأنها: " عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى".²

من خلال التعريفين يتضح أن كمية معينة من النقد يمكن أن تسمح بأداء حجم أكبر أو أقل من المعاملات وفقاً لسرعة تداول وحداتها، معنى ذلك أنه لا يمكن ضبط فعالية نشاط النقد وتغيراته إلا إذا أخذ بعين الاعتبار سرعة تداوله، في الواقع ما يلزم من وسائل الدفع لأداء مختلف المعاملات خلال فترة ما يفوق بكثير كمية النقد المتاحة في تلك الفترة .

والسؤال الذي يُطرح هو كيف يمكن أداء معاملات هذه الفترة بهذه الكمية من النقد؟ والجواب هو أنه يمكن لوحدة النقد أن تستعمل أكثر من مرة خلال هذه الفترة، فبنفس الوحدة النقدية يمكن أن تستعمل لأداء أكثر من معاملة.

فكلما خرجت وحدة نقد من حيازة فرد (أو من ذمته) ودخلت في حيازة (أو ذمة) فرد آخر، تكون قد استعملت لأداء أو لتمويل معاملة أو مبادلة، هكذا بدون أن يتغير عدد وحدات كمية النقد المتاحة، يمكن أداء حجم معاملات أكبر، فتكون بالتالي قيمة هذه المعاملات أكبر من قيمة كمية النقد المتداولة وبالتالي سرعة تداول النقد تلعب نفس الدور الذي تلعبه الوحدات النقدية نفسها.³

¹ - فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 63.

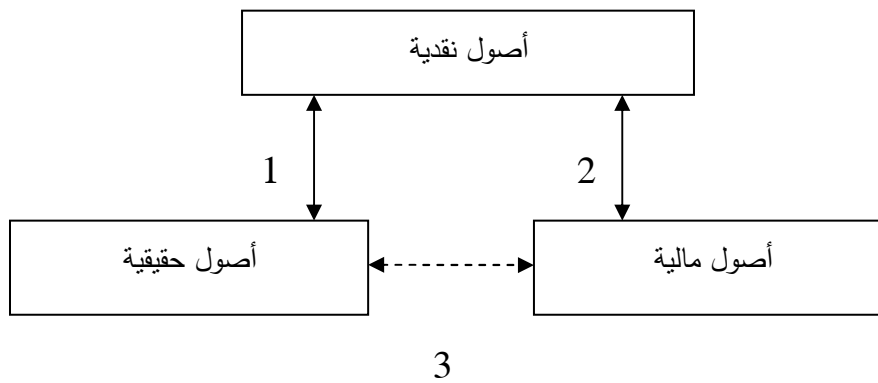
² - صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية"، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 56.

³ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 77.

لقد فرق الاقتصادي الفرنسي (C. De Boissieu) بين ثلاثة تيارات فكرية أساسية حول مفهوم سرعة تداول النقود، وذلك على أساس الإشكالية والمنهج المتبعين من طرف كل تيار، وكذلك على أساس محددات هذه السرعة.

يسمى التيار الأول تيار القدامى " Les Anciens " والتيار الثاني بتيار الجدد " Les Nouveaux " ، والثالث بتيار الجدد القدامى " Les Nouveaux Anciens " ولتوضيح إشكالية ومنهاج كل تيار، يكون ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (II - 06) : التبادلات المباشرة بين مختلف الأصول



المصدر: محمد الشريف المان، مرجع سبق ذكره، ص78.

تمثل المعاملة الأولى (1)، عمليات التبادل المباشر بين النقد والأصول الحقيقية، وبخاصة السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية، فهي تلخص الظروف التي تتم فيها عمليات الإنتاج وتداول السلع والخدمات، وتعتمد أساساً على وظيفة النقد كوسيط للتبادل.

بينما العلاقة (2)، فإنها توضح عمليات التبادل المباشر بين النقد والأصول المالية، فهي تعتمد على سلوك الوحدات الاقتصادية في توظيف الأصول النقدية وتكوين المحفظة المالية؛ أي تعتمد أساساً على وظيفة النقد كمخزن للقيم،

أخيراً تبين العلاقة الثالثة (3)، غياب التبادل بين الأصول المالية والأصول الحقيقية في تحويل كل أصل إلى نقود للحصول على الأصل الآخر، لأن النقد ينفرد بأداء المبادلات في اقتصاد نقدي بحت؛ أي أن استخدام الأصول المالية في الدفع لا يمكن أن يكون مباشراً، بل لابد أن يمر على النقد يحقق الأصل المالي ثم يستخدم النقد المحصل عليه في الأداء.

يترتب على ما سبق أن العلاقتين الأولى والثانية هما اللتان تحظيان بعناية الاقتصاديين، مع تفضيل الأولى تارة والثانية تارة أخرى.

يعطي تيار القدامى الذي يجمع جل التيار النقدي لغاية الثلاثينيات مروراً بالاقتصادي Ficher الأولوية للعلاقة الأولى (التبادل بين النقد والأصول الحقيقية) فالإشكالية التي يعتمدها هذا التيار اجتماعية والمنهج المتبع كلي حيث يعتمد الأطر الاجتماعية في قيام عملية التبادل وبخاصة ظروف النشاط الإنتاجي والعوامل المؤسسية الموضوعية لسرعة تداول النقد، وبما أن هذه المحددات تتميز بالثبات على الأقل في المدى القصير فإن سرعة تداول النقد تكون بالتبعية ثابتة في هذا المدى.¹

أما التيار الثاني " الجدد" الذي ينسب إليه المفكرون المحدثون كينز و النيوكلاسيك كفيدمان، فإنهم يعطون الأولوية للعلاقة الثانية (النقد، أصول مالية) حيث يركزون على دراسة الاختيارات الفردية لتركيب المحفظة المالية انطلاقاً من المعادلة المشهورة لـ Cambridge:

$$M = K \cdot PY$$

والتي تفسر العلاقة بين الطلب على النقد على أساس الدخل، وتصبح سرعة تداول النقد وفقاً لهذا التيار ثانوية لأن المكانة الأولى تأخذها نظرية الطلب على النقد.²

في حين أن التيار الثالث " الجدد القدامى" يوصف هؤلاء بالقدامى لأنهم يفضلون مثل القدامى العلاقة الأولى (نقد وأصول حقيقية) ، لكنهم في نفس الوقت جدد لأنهم يعتبرون أن هذه العلاقة تخضع للسلوك العقلاني والحساب الاقتصادي، بالرغم من ذلك فهم يهملون سرعة دوران النقد إذ يقتصر على وصفها دون عناية تفسيريها.

فالبنسبة للاقتصادي "C. De Boissieu" فإنه يرفض تصور القدامى كون سرعة دوران النقد مستقرة أحيانا عند فريدمان أو لا تعدو أن تكون عنصراً في علاقة محاسبية عند Ficher ، حيث يعتبرها C. De Boissieu متغيراً هاماً ووسيلة في يد الوحدات الاقتصادية، فسرعة دوران النقود تتمتع بالارتفاع والانخفاض، وان كانت هذه المرونة محدودة إلا أنه لا يمكن إهمالها، ويتحدد مجال تغير المكانة التي تتخذها كل من العوامل الموضوعية ، أو المؤسسية والعوامل النفسية والنقدية، وتوصل إلى النتيجتين التاليتين:

➤ كلما كانت الدورة الاقتصادية طويلة كانت سرعة تداول النقد صغيرة (خلال فترة معينة) والعكس صحيح.

➤ هناك علاقة طردية بين معدل الفائدة وسرعة دوران النقد، والخاصة أن (V) سرعة دوران النقد مرنة نظراً لتغير وتيرة المدفوعات وتغير بُنى الإنتاج وطرقه ولكن هذه المرونة محدودة ارتفاعاً وانخفاضا على أساس التمرجات الدورية.³

¹ - رابيس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - محمد الشريف المان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81.

³ - رابيس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65-66.

2- قياس سرعة دوران النقود

لقياس سرعة دوران النقود ينبغي الإشارة إلى أن الرصيد النقدي يتكون من نوعين من النقود، القانونية والائتمانية، فالنقود القانونية تستخدم عادة لتسوية المعاملات اليومية الاستهلاكية، أما النقود الائتمانية فتستخدمها المشروعات وهي تخصص لتمويل النشاط الإنتاجي والتسويقي، وبالنسبة للنقد الائتماني فغالبا فهو يضم عدة قياسات ، (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الادخارية)، ومنه فسرعة تداول النقد حسب كل نوع هي:

➤ سرعة تداول النقد القانوني V_C ؛

➤ سرعة تداول الودائع تحت الطلب V_D ؛

➤ سرعة تداول مجموع وسائل الدفع V_{M1} ؛

➤ سرعة تداول الكتلة النقدية V_{M2} .

هذا من ناحية نوع النقد المعبر أما من ناحية نوع المعاملات التي تتم مقابل تدفق النقد فإن سرعة تداول النقود تكون كالتالي باعتبار M الرصيد النقدي:

➤ سرعة تداول النقد للمعاملات $V_T = \frac{T}{M}$

➤ سرعة تداول النقد للمعاملات التجارية $V_{TC} = \frac{T_C}{M}$

➤ سرعة تداول النقد للدخل $V_{TY} = \frac{T_Y}{M}$

من الناحية النظرية فإن أحسن سرعة لتداول النقد هي المتعلقة بمجموع المعاملات V_T بما فيها تلك التي تخص الأصول المالية، لأن هذه الأخيرة تتطلب استخدام النقد أي أن الوحدات الاقتصادية تشكل أرصدها النقدية من أجل أداء كل أنواع المعاملات بدون استثناء.¹

الفرع الثاني: سيولة الاقتصاد

تعتبر سيولة الاقتصاد من المفاهيم المهمة عند تحليل الكتلة النقدية وعلاقتها بتطور النشاط الاقتصادي بما يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالأحرى الاستقرار النقدي.

بشكل عام تعرف سيولة الاقتصادية بأنها: "العلاقة بين كمية النقد المتداولة وإحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط أو النمو الاقتصادي وبالضبط ناتج قسمة القيمة الجارية لكمية النقد المتداولة المعتبرة والقيمة الجارية لهذا المؤشر"

¹ -رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

وهي حسب الشكل مقلوب سرعة دوران النقود، ونظراً لتعدد مستويات الكتلة النقدية (M_3, M_2, M_1, E) يمكن حساب عدة معدلات للسيولة.

أما بالنسبة لمؤشر النشاط الاقتصادي فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، الدخل المحلي الخام، الإنفاق المحلي العام، الإنتاج الوطني الخام... الخ.

إلا أنه عادة ما يُعتمد الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الجارية والذي يرمز له بالرمز P_Y حيث تمثل Y الدخل في حين P المستوى العام للأسعار.

أما بالنسبة لاختيار كمية النقد، فالأمر يتعلق بالأهداف التي تتوخاها السلطة النقدية أو المشاكل المراد إظهارها ومعالجتها.

حيث:

$$L_E = \frac{E}{P.Y}$$

$$L_{M1} = \frac{M_1}{P.Y}$$

$$L_{M2} = \frac{M_2}{P.Y}$$

$$L_{M3} = \frac{M_3}{P.Y}$$

إن متابعة تطور L_E عبر الزمن يبين مدى تطور أو تغير سلوك الجمهور اتجاه النقد القانوني أي مدى استعمال وسيلة الدفع في هذه المعاملات، أما تطور المعدل L_{M1} مقارنة بالمعدل L_{M2} فيبين سلوك الجمهور في تشكيل أرصدة نقدية من أجل المعاملات (M_1) والاحتياط أو المضاربة في شكل ودائع لأجل. وقد يُراد معرفة القدرة الكلية للجمهور في أداء معاملاتهم الحقيقية والمالية فيلجأ إلى اعتبار المعدل L_{M3} الذي يُعبر عن السيولة الكلية أو المعنى الواسع للاقتصاد.

بطبيعة الحال تُقارن دراسة هذا السلوك بمدى تطور الجهاز المالي، تحسن الخدمات المقدمة للجمهور، تنوع وسائل التوظيف المالي وتطور التشريعات المتعلقة بها، عادة ما يقع الاختيار على L_{M2} أو L_{M3} .

تعتبر معرفة اتجاه سيولة الاقتصاد هامة جداً بالنسبة للسلطة النقدية، فارتفاع سيولة الاقتصاد يدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر، الأمر الذي يترتب عليه حركة تضخمية، أما انخفاضها فينجر عنه حركة معاكسة، شحة السيولة مما يؤدي إلى شحة التحويلات وانخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي.¹

¹ - محمد الشريف المان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100-101.

وبالاعتماد على العلاقة الكمية للنقود: $M \cdot V = P \cdot Y$

يمكن للسلطة النقدية أن تعين هدف السياسة النقدية بتحديد وتيرة نمو الكتلة النقدية المتداولة، وبأخذ

التفاضل الكلي للعلاقة السابقة:

$$V \cdot dM + M \cdot dV = Y \cdot dP + P \cdot dY$$

بقسمة الطرف الأيسر على $(V \cdot M)$ والطرف الأيمن على $(P \cdot Y)$ نجد:

$$\frac{dM}{M} + \frac{dV}{V} = \frac{dP}{P} + \frac{dY}{Y}$$

$$\frac{dM}{M} = \frac{dP}{P} + \frac{dY}{Y} - \frac{dV}{V}$$

في المدى القصير: $(dV=0)$ يتعين على السلطة النقدية أن تحدد معدل نمو الكتلة النقدية $\frac{dM}{M}$ على

أساس معدل نمو الدخل $\frac{dY}{Y}$ ومعدل نمو المستوى العام للأسعار $\frac{dP}{P}$ أو معدل التضخم.

من المنطوق عليه أن هدف أي سياسة نقدية هو محاربة التضخم وعليه نظراً للظروف السائدة يراد

$$\frac{dP}{P} = 0 \text{ . التوصل إلى معدل تضخم معدوم}$$

وعليه يصبح مفهوم السيولة الاقتصادية أن تعمل السلطة النقدية على تحقيقه في الفترات اللاحقة لأن

الهدف النهائي للسياسة النقدية في المديين المتوسط والطويل هو تحقيق الاستقرار النقدي: $\frac{dM_g}{M_g} = \frac{dY}{Y}$

ولإجراء المقارنة يتم استخدام القيم النسبية عوض القيم المطلقة ، حيث نكون أمام ثلاث حالات كما يلي:

$$\frac{\Delta M_g}{M_g} = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{حالة الاستقرار}$$

$$\frac{\Delta M_g}{M_g} > \frac{dY}{Y} \quad \text{الاقتصاد في حالة تضخم}$$

$$\frac{\Delta M_g}{M_g} < \frac{dY}{Y} \quad \text{الاقتصاد في حالة انكماش}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل التطورات النقدية على أساس مفهوم سيولة الاقتصاد، رغم بساطة

وسهولة تقويمه الكمي يتطلب الحيطة والحذر في تحليل نتائجه والارتكاز عليها لإعداد القرارات.¹

¹ - محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 102-103.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار النقدي

كما للاستقرار النقدي معيار أو معامل لقياسه فإن له مؤشرات تعبر عنه ، تنقسم بين مؤشرات الاستقرار النقدي الداخلي والتي تتمثل في معدل التضخم وسعر الفائدة والتي سوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث ومؤشرات الاستقرار النقدي الخارجي والمتمثلة في سعر الصرف والذي تم التطرق إليه في الفصل الأول.

المطلب الأول: التضخم؛ مفاهيم أساسية

يعتبر التضخم من الظواهر المركبة والمتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأشكال التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، إذ تضيف تكاليف اجتماعية واقتصادية، وتعيق عملية تخصيص الموارد مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مختلف الجوانب الأساسية للتضخم.

الفرع الأول: مفهوم التضخم وأسبابه

يعتبر التضخم من المفاهيم الاقتصادية التي يصعب تعريفها، بالرغم من أنه أقدم وأشهر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم، وذلك لأنه يستخدم لوصف مجموعة من الظواهر التي قد تبدو في بعض الأحيان متعارضة ومتضادة، نذكر من بينها:

- الارتفاع المفرط في الأسعار - تضخم الأسعار.
- ارتفاع الدخل الحقيقية - تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- ارتفاع التكاليف - تضخم التكاليف.
- الإفراط في خلق النقود - تضخم نقدي.

1- مفهوم التضخم

يرجع أصل كلمة التضخم (Inflation) إلى الكلمة اللاتينية Inflatio المقصود منها Influre والتي تعني المبالغة أو التنفخ.¹

لا يمكن تقديم تعريف واحد للتضخم نظراً لتعدد وجهات نظر الاقتصاديين من جهة، وتعدد معايير تحديد المعنى من جهة أخرى، فهناك من بنى تعريفه على أسباب ظهور التضخم ومنهم من عرفه من خلال الخصائص والآثار المترتبة عن، أدى هذا التعدد في المفاهيم إلى وجود تعريف كثيرة ومختلفة أهمها:

تعريف 01: يعرف التضخم على أنه: "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحددة النقد بشكل متواصل".²

¹ - طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص02.

² - فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1974، ص219.

تعريف 02: التضخم هو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية وبالتالي زيادة النقود المتداولة؛ هذا يعني زيادة في الطلب المعبر عنه بالنقود عن العرض في السلع والخدمات، وهو الظاهرة التي تعني وجود قدرة شرائية زائدة بدون أن يقابلها نفس الزيادة في عرض السلع والخدمات التي تستجيب للطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

تعريف 03: التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يوافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية.²

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التضخم كظاهرة هو ارتفاع الأسعار وكميكانيزم هو خلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وكسبب هو زيادة الدخول النقدية أياً كانت طبيعتها بصفة مفرطة بدون أن يقابلها زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات، كما تتضمن التعريفات السابقة الخصائص التالية:

- أن التضخم حركة؛ أي عملية آلية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة.
- أنه حركة أسعار، وبذلك يكون المظهر الأساسي للتضخم هو ارتفاع الأسعار.
- أن هذه الحركة تتصف بالاستمرار الذاتي، فالتضخم ليس ظاهرة عرضية أو وقتية.

2- أسباب التضخم

إن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبباً للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، و تختلف أسباب ومصادر التضخم من حالة لأخرى ومن اقتصاد لآخر، حيث تعددت الآراء حول تفسير التضخم والعوامل المسببة له، فهناك من يرى أنها ناتجة عن الطلب، والبعض الآخر يرى أنها تكمن وراء العرض، في حين يرجع رأي ثالث السبب الرئيس للتضخم إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي:

➤ **التضخم الناشئ عن الطلب:** هو التضخم الذي يكون مصدره وسببه الزيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض النقدي، والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الائتمان المصرفي مما

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 214.

² - لخديمي عبد الحميد، "آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية"، -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص72.

ينشئ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

➤ **التضخم الناشئ عن انخفاض العرض:** بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع عن مستوى التشغيل الكامل.

➤ **التضخم الناشئ عن العرض (التكاليف):** هذا التضخم سببه ومصدره ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور أو أسعار المواد الخام والمواد الأولية؛ أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

➤ **التضخم الناتج عن الإختلالات الهيكلية:** هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات محدودة في الإنتاج، وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات الاقتصادية في توليد الإنتاج وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توليد العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض وتشكيلة الطلب؛ أي عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، من الأنواع التي يتم طلبها وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كماً ونوعاً وهو ما يعني حدوث تضخم في الاقتصاد.²

الفرع الثاني: أنواع التضخم

توجد عدة معايير تحدد نوع التضخم القائم في الاقتصاد، كما أن بعض الأنواع تتداخل فيما بينها، في بعض المواصفات وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:

1- معيار مدى تدخل الدولة في جهاز الأسعار

يقصد بهذا المعيار مدى تحكم الدولة ورقابتها على جهاز الأسعار والتأثير فيه بما يحدد

الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، وحسب هذا المعيار يوجد نوعين من التضخم:

➤ **التضخم المكبوت (الكامن):** يسمى أيضاً بالتضخم المستتر الذي يحدث إذا ما تدخلت الدولة ووضعت بقوة القانون التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي تحد من ارتفاع الأسعار (تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع- الرقابة على الصرف- تثبيت أسعار الفائدة... الخ) مما لا يسمح للعوامل الاقتصادية العمل بحرية وبالتالي فإن حركة الأسعار تتجه نحو الارتفاع لولا هذا التدخل من قبل السلطات.³

¹ - لخديمي عبد الحميد، المرجع أعلاه، ص72.

² - فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، ط01، عالم الكتب الحديث، اردن، الأردن، 2006، ص 175.

³ - السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط01، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص219.

➤ **التضخم المكشوف:** وهو على عكس التضخم المكبوت، إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار، فترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية.

2- حسب مدى الضغط التضخمي

يمكن تمييز نوعين من التضخم حسب هذا المعيار كما يلي:

➤ **التضخم الزاحف:** يعرف كذلك بالتضخم المتسلق أو الدائم، يحدث عندما يحصل ارتفاع في الأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن في حدود 2% سنوياً بمعدلات معتدلة أو مستقرة نسبياً، وهذا النوع من التضخم قد يترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية.¹

يتميز هذا النوع من التضخم بالعديد من الخصائص²:

- الزيادة في الأسعار تكون دائماً متتالية، لا تتطور بشكل سريع؛
- هذا التضخم ليس ناتجاً عن الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما ارتفاع الأسعار هو الذي يزيد من التداول النقدي؛
- يتميز هذا الشكل من التضخم بتنوعه واختلافه النسبي من حيث الزمان والمكان، حيث نجد أنه يتحقق في بلدان بمعدلات مرتفعة وفي بلدان أخرى بمعدلات أقل.
- **التضخم الجامح (المفرط):** هو أشد أنواع التضخم ضرراً للاقتصاد الوطني ويتمثل في زيادة الأسعار بصورة سريعة وخطيرة جداً يواكبها في نفس الوقت زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

ارتفاع التكاليف يخفض قيمة هامش الربح مما يجعل المشروعات تُحمل هذه الأخيرة على الأسعار فترتفع- وانخفاض ربحية رجال الأعمال، مما يُحتم زيادة جديدة في الأجور وهكذا تبدأ تلاحق الزيادات في الأسعار زيادة مماثلة في الأجور، فيصيب النظام الاقتصادي ما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم، وتصل معدلات التضخم في هذا النوع إلى أكثر من 50% سنوياً.³

3- التضخم حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع العلاقات الاقتصادية، فحسب هذا المعيار يوجد نوعين من

التضخم:

¹ - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² - زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص : 252-253.

³ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 10.

➤ **التضخم في أسواق السلع**

➤ **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع السلع الاستهلاكية، فهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، حيث يُسهل هذا النوع من التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.

➤ **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي ينشأ في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، ونتيجة لذلك يحقق المنتجون في صناعات السلع الرأسمالية أرباحاً عالية.¹

➤ **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج**

➤ **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار إدارياً من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءاً قليلاً من سعر التكلفة.

➤ **التضخم الدخلي:** يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال، ويحدث التغيير في الأسعار عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، فإن حالة من التوازن قد تحدث وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.²

4- أنواع أخرى للتضخم

➤ **التضخم الركودي:** يتميز هذا النوع يتعايش التضخم مع الكساد جنباً لجنب، حيث ظهر أول تضخم ركودي في اقتصاديات الدول الصناعية في السبعينات بالتحديد 1973 بعد أزمة البترول.

➤ **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع نتيجة اختلال العلاقات الاقتصادية الدولية عبر قناة التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال، فإذا ما أصاب إحدى هذه الاقتصاديات تضخم محلي فإنه يصل بالتأكيد إلى الدول الأخرى حسب درجة انفتاح اقتصادياتها ونوعية العلاقات التي تقيمها خاصة مع الدولة التي عرفت التضخم؛ أي هذا النوع من التضخم ينساب إلى الاقتصاد المحلي من الخارج.

¹ - محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² - سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006، ص 39.

➤ **تضخم العجز وتضخم الرخاء:** ينتج الأول عن عدم كفاية الأجهزة وعدم قدرتها على تلبية الطلب الكلي من السلع والخدمات، أما الثاني فهو عكس التضخم السابق يظهر عادة في اقتصاديات بعض الدول النامية نتيجة للتوقعات المتفائلة لتطور الإنتاج.¹

الفرع الثالث: التضخم في النظريات الاقتصادية

اختلفت وجهات النظر بخصوص تفسير التضخم من مدرسة اقتصادية إلى أخرى، ويعود هذا الاختلاف إلى المنطلقات الفكرية لكل مدرسة والفترة التي سادت فيها.

1- التضخم في الفكر الكلاسيكي

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لكمية النقود والمستوى العام للأسعار حيث أرجعت سبب تقلب الأسعار إلى تغير عرض النقود، وبذلك يعتبر الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب، وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها تمت صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود، من خلال معادلة التبادل للاقتصادي أرفينج فيشر، ومعادلة كمبريدج للاقتصادي ألفريد مارشال.²

➤ **معادلة التبادل لفيشر:** والتي تبين العلاقة النسبية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار كما يلي³:

$$M \cdot V = P \cdot T \quad P = \frac{MV}{T}$$

وباعتبار أن الاقتصاد دائماً في حالة التشغيل التام حسب الكلاسيك فإن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل حجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V).

فتصبح المعادلة من الشكل $M = P$ وهي تشير إلى أن المستوى العام للأسعار يتغير طردياً مع كمية النقود .

➤ **معادلة كمبريدج لألفريد مارشال:** يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون

للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات وهو ما أطلق عليه مارشال التفضيل النقدي من خلال المعادلة التالية⁴:

$$M_d = ky$$

M_d : الطلب على النقود؛

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص13.

² - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص75.

³ - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

⁴ - لخديمي عبد الحميد، نفس المرجع أعلاه، ص77.

y : الدخل النقدي؛

k : التفضيل النقدي؛ وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل.

باعتبار k هي مقلوب V فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $p=f(M)$ وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار.

2- التضخم في التحليل الكينزي

بعد أزمة الكساد 1929-1933 جاءت أفكار جون مينارد كينز من خلال كتابه " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936 والذي أحدث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، حيث جاء بنظرة جديدة لتفسير التضخم، حيث يحلل كينز أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار من خلال مرحلتين؛ مرحلة ما قبل التشغيل الكامل وما بعد بلوغ مرحلة التشغيل الكامل كما يلي:

مرحلة ما قبل بلوغ التشغيل الكامل: في هذه المرحلة يرى كينز أن الاقتصاد لا يكون قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل أي هناك موارد معطلة في صورة رأس مال وعمل، وأن الزيادات التي تحدث في الطلب ستؤدي إلى إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومنه زيادة أرباح المنتجين؛ أي أن فائض الطلب تمتصه أساساً الزيادة في التوظيف والإنتاج.

ومع استمرار زيادة الإنفاق تؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة تشغيل طاقتهم الإنتاجية المعطلة، وبدوران هذه العجلة واستغلال هذه الطاقات تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور مع العلم أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التوظيف الكامل.

وقد اعتبر كينز أن هذا النوع من التضخم يعتبر حافز مهم لما ينتج عنه من أرباح، حيث تعمل السلطات النقدية على خلقه في فترة الكساد بغية تحقيق قدر أكبر من التوظيف.¹

مرحلة ما بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل: في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى طاقتها في الإنتاج، كما أن الزيادة في الطلب الكلي لن تنجح في إحداث زيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، أي أن هناك ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

ويرى " كينز" أنه ليس من الضروري أن ينتج عن زيادة كمية النقود (بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل) ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز وبالتالي لا يكون زيادة في حجم الطلب الفعال، وبهذا فإن التضخم الذي تطرق إليه كينز قد اتخذ وجهتين؛ الوجهة الأولى تتعلق بالدخل والوجهة الثانية تتعلق بالنقد:

¹ - سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره، ص59.

لما التضخم المتعلق بالدخل فيكون في تلك الحالة التي تساهم فيها زيادة الادخار الحكومي أو الاستثمار أو التوسع في الدخل النقدي بالشكل الذي يفوق الدخل الحقيقي، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل وبمجرد تجاوز هذه المرحلة تبدأ الفجوات التضخمية بالظهور.

- لما التضخم المتعلق بالنقد فقد ركز " كينز " على عنصرين لتحديد الأسعار العامة وهما:
- كمية النقود الحالية والكمية المتوقعة وجودها في التداول؛
 - مقدار القوة الشرائية الذي يناسب المجتمع الاحتفاظ به في تلك اللحظة.¹

3- التضخم في التحليل النقدي المعاصر

شهدت النظرية الكمية للنقود إضافات جديدة اشتهرت باسم النظرية الحديثة على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم المفكر الاقتصادي ميلتون فريدمان سنة 1956، حيث جاءت هذه النظرية في مناخ اقتصادي يعرف ظاهرة التضخم الركودي في اقتصاديات الدول الغربية في فترة السبعينات. من الوجهة العامة تنتظر هذه النظرية للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحثه وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في دفع الأسعار للارتفاع ، ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة. كما ترى أن ظاهرة الإفراط في عرض النقود المسؤولة في حدوث التضخم لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة بين كمية النقود وحجم العرض من السلع والخدمات كما تنص عليه النظرية الكلاسيكية، وإنما على ضوء تأثيرها على زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها. وبالتالي يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل نمو الاقتصاد.²

¹ - بن بوزيان جازية، " التضخم الركودي في الجزائر - دراسة قياسية "، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص ص 17-18.

² - حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

المطلب الثاني: سعر الفائدة ؛ مفاهيم ونظريات

يُورد الاقتصاديون عدة تعريفات ومفاهيم لسعر الفائدة، ورغم أنه يظهر من أول وهلة أن هناك اختلافاً وتبايناً في مفهوم سعر الفائدة، إلا أن هذا الاختلاف بات في حدود الألفاظ دون المعاني.

الفرع: الأول: مفهوم سعر الفائدة**1- تعريف سعر الفائدة عند الكلاسيك**

أعطيت عدة تعريفات ومفاهيم لسعر الفائدة من قبل رواد المدرسة الكلاسيكية كان أهمها¹: حيث اعتبر " آدم سميث " الفائدة ثمن استخدام رأس المال الناتج عن تضحية ادخارية حقيقية، وعليه فهو لم يفرق بين الربح والفائدة، ومن ثم كان إسهامه في نظرية الفائدة محدوداً شأنه في ذلك شأن ريكاردو، الذي لم يكن واضحاً في التفرقة بين الربح والفائدة.

أما مارشال فقد ناقش عامل الحرمان كسبب لتفسير الحصول على الفائدة، وفضل استعمال لفظ الانتظار (الامتناع) للتعبير عن نفس المعنى بعدما تبين له أن لفظ الحرمان غير مرغوب فيه. وقد دافع " مارشال " في كتابه " أصول علم الاقتصاد " عن ضرورة أهمية الفائدة على رأس المال المقترض وأرجع معارضتها في القرون الوسطى والقديمة إلى عدم وضوح الأفكار عن طبيعة وإنتاجية رأس المال. أما فيشر ففي كتابه " نظرية الفائدة " اعتبر سعر الفائدة هو ثمن عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاستثمار.

في حين عرف سام ولسن الفائدة بأنها: " دخل على شكل نسبة مئوية تعطى كعلاوة لإقراض المال ". أما " كاسل " ففي كتابه " الطبيعة وضرورة الفائدة " اعتبر أن الاستثمار يمثل الطلب على الانتظار والادخار يمثل عرض الانتظار، بينما سعر الفائدة هو " الثمن " وهو يحقق التعادل بين الاثنين.

2- تعريف سعر الفائدة عند كينز

انتقد كينز الكلاسيك في منظورهم لسعر الفائدة باعتباره يتحدد في السوق العيني (الحقيقي)، إذ أنه بين عدم إمكانية جعل سعر الفائدة ثمناً للادخار - الامتناع عن الاستهلاك - بل عرف سعر الفائدة بأنه: " ثمن للنقود؛ أي ثمن للتخلي عن السيولة " فهو يرى أن سعر الفائدة يتوقف على وضعية السوق النقدي (عرض النقود والطلب عليها) ليعتبر بذلك أن سعر الفائدة يعد ظاهرة نقدية وليس عينية.

وعليه فسعر الفائدة عند كينز يتحدد بناءً على عرض النقود والطلب عليها؛ بمعنى أن سعر الفائدة يخضع لمعايير نقدية، إذ أنه يُدفع لترغيب الأفراد في التخلص من الثروة بشكلها النقدي؛ أي ترغيبهم في استثمارها بدل اكتنازها وهكذا أصبح سعر الفائدة عند كينز يلعب دوراً مهماً في تحديد الإنتاج والاستخدام ،

¹ - بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 27-28.

وذلك عن طريق تأثيره في الطلب على سلع الاستثمار، ذلك أن الشك والخوف من المستقبل من ناحية، ووظيفة النقد كمخزن للقيمة من ناحية أخرى، يجعلان الأفراد يميلون للاحتفاظ بالنقود كأرصدة نقدية عاطلة عن العمل، إذ بزيادة الشك والخوف من المستقبل تزداد الرغبة في الاحتفاظ بالنقد- تفضيل السيولة- أما إذا أُريد لهؤلاء أن يتخلوا عن السيولة فعندئذ يجب أن تُدفع لهم فائدة تمثل إضافة للمبلغ الأصلي لترغيبهم في الاحتفاظ بالثروة في شكل آخر غير النقود، فالفائدة إذا هي ثمن للتخلي عن السيولة أو الميل لعدم الاكتناز، فكلما زاد تفضيل الأفراد للنقد وزادت رغبتهم في السيولة، كلما ارتفع سعر الفائدة مع بقاء عرض النقد ثابتاً.¹

3- سعر الفائدة عند مدرسة شيكاغو

تعتبر نظرية " فريدمان " امتداداً للفكر الاقتصادي التقليدي، ولكن بأدوات تحليل جديدة ومعاصرة وأكثر نجاعة وواقعية، فالنظرية المعاصرة لكمية النقود هي نظرية تجمع بين نتائج التحليل التقليدي ونتائج التحليل الكينزي، مما أعطى تحليل جديد للطلب على النقود وأثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية. يربط فريدمان الطلب على النقود بالمتغيرات الأساسية الثلاثة: الثروة، معدل الفائدة ومستوى الأسعار. وقد ميز فريدمان بين ثلاثة أنواع لسعر الفائدة هي:

➤ سعر الفائدة على السندات (Rb)؛

➤ سعر الفائدة (العائد) على الأسهم (Re)؛

➤ سعر الفائدة العام (R).

فسعر الفائدة العام هو عبارة عن متوسط سعر الفائدة لكل من سعر الفائدة على السندات وسعر الفائدة على الأسهم، بالإضافة إلى العائد الذي يقابل راس المال البشري ورأس المال المادي (Rc).

$$R = Rb + Re / 2 + Rc = \text{إذا سعر العائدة العام}$$

أما سعر الفائدة (العائد) على النقود في نظرية كمية النقود المعاصرة، فهو نسبة العائد المتوقع للنقود، حيث يمكن قياسه كما يلي:

$$\text{سعر فائدة النقود} = \text{سعر الفائدة الحقيقي للنقود} + \text{النسبة المئوية للتغير في الأسعار.}^2$$

ومنه نستنتج أن "فريدمان" قد توسع في تحليله لمفهوم وشكل سعر الفائدة وربطها بالعائد المحقق من أشكال الثروة المختلفة، حيث توصل إلى ضعف أثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود بالتغيرات في أسعار الفائدة.

وأن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود التي حددها كينز المتمثل بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه فريدمان عنصراً جديداً هو معدل التضخم.

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وبالتالي فمفهوم سعر الفائدة عند فريدمان هو: هو تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الناتجة عن توقعات التغير في سعر الفائدة الحقيقي".¹

الفرع الثاني: سعر الفائدة في النظريات الاقتصادية

1- سعر الفائدة عند الكلاسيك

يعتمد الكلاسيك على قانون ساي للمنافذ (العرض يخلق الطلب) لتبرير التوازن بين الجانب النقدي والجانب العيني باعتبار أن أحدهما يمثل عرضاً والآخر يمثل أداة طلب محافظين على فكرة حيادية النقود، وبهذا الطرح الذي أتى به ساي أدى إلى إهمال عنصر الزمن وافترض الاستخدام التام، بحيث لا تبقى حاجة لاستخدام النقد كمستودع للقيم، مما حدا بهم إلى الفصل بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، وبسبب ازدواجيتهم التحليلية أصبح سعر الفائدة كسائر الأسعار النسبية يتحدد بعرض الادخار والطلب عليه.² ويتكفل سعر الفائدة تلقائياً بتحقيق التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة في الادخار، وعلى ذلك فسعر الفائدة يقع أيضاً تحت تأثير قوى السوق عند ذلك الحد الذي تصبح فيه كمية الاستثمار عند سعر فائدة معين معادلة لكمية الادخار عند هذا السعر.

فالكلاسيك يعتبرون سعر الفائدة عاملاً فعالاً في التأثير على الادخار وقرار الاستثمار وان كان أثره بالضرورة هو في اتجاه عكس أحدهما (الاستثمار)، فالادخار شأنه في ذلك شأن أي عرض بمثابة دالة متزايدة في سعر الفائدة حيث العلاقة بينهما طردية، ذلك أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، على ضوء " ثمن الاستثمار" الذي يمثل سعر الفائدة فيعملون على تخفيض حجم استهلاكهم وزيادة حجم مدخراتهم، اذا ما ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح.

في حين يعتبر الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، حيث العلاقة بينهما عكسية؛ ينخفض الاستثمار بزيادة سعر الفائدة.³

ويتم التعبير عن هذه العلاقة رياضياً كما يلي:

➤ **التعبير الرياضي لتوازن الادخار والاستثمار:** إن التعبير الرياضي لدالتي الاستثمار والادخار في

الفترة القصيرة عند الكلاسيك يكون بالشكل التالي:⁴

1 - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

2 - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 84.

3 - بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

4 - بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر"، نفس المرجع أعلاه، ص 34.

إذا رمزنا للادخار بـ (s) ؛ الاستثمار بـ (I) والفائدة (r)

$$\frac{d(I)}{d(r)} < 0 \quad \text{ب} \quad I = I(r) \quad \text{فتكون دالة الاستثمار من الشكل :}$$

المشتق الأول لدالة الاستثمار سالب، لأن الادخار دالة متناقصة في معدل الفائدة.

$$\frac{d(S)}{d(r)} > 0 \quad \text{ب} \quad S = S(I) \quad \text{أما دالة الادخار فتكون من الشكل :}$$

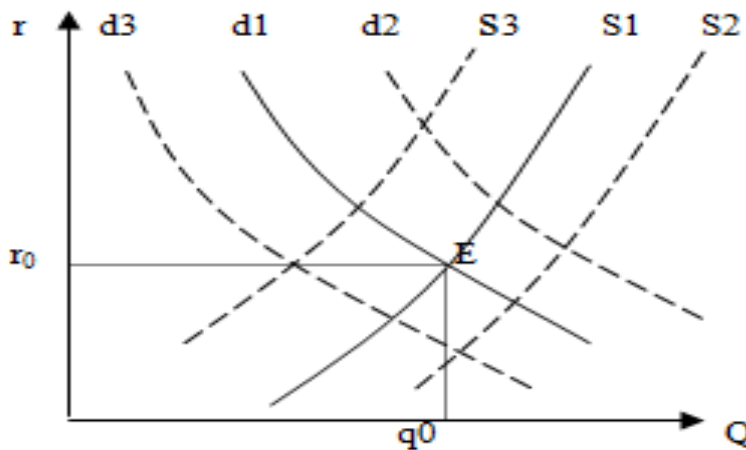
المشتق الأول لدالة الادخار موجب، لأن الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة .

ولما كان حجم الاستثمار I هو دالة لمتغير الفائدة (r) والادخار S هو دالة لمتغير الفائدة (r) ، وبما أن تحديد التوازن في سوق العمل وحجم التشغيل في الاقتصاد يعطينا مستوى التوازن للدخل (y) ، فان سعر الفائدة سوف يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار وسيكون هناك سعر واحد للتوازن.

➤ تحديد سعر الفائدة بيانياً

يتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى الطلب على الادخار (d1) للاستثمار، مع منحنى عرض المدخرات (s1)، وحيث أن المنحنى الأول متناقص والمنحنى الثاني متزايد فسوف يكون هناك سعر واحد توازني للفائدة هو السعر (r₀) كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (II-07): تحديد سعر الفائدة عند الكلاسيك



المصدر: بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامي - حالة الجزائر"،

مرجع سبق ذكره، ص 35.

من خلال الشكل أعلاه تفترض النظرية الكلاسيكية أن التغيرات في سعر الفائدة تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، أي أن اختلاف المساواة بين الاستثمار والادخار حين يسود سعر فائدة آخر يختلف عن سعر الفائدة التوازني ينتج عنه قوى معينة تعيد التوازن تلقائياً من جديد.

وبتعبير آخر، فإذا ارتفع سعر الفائدة عن المستوى (r_0) فإن العرض الكلي من أموال القرض سيزيد عن الطلب الكلي عليها، وبالمنافسة بين عارض الأموال (المدخرات) سيؤدي ذلك إلى خفض سعر الفائدة إلى سعر التوازن، أما إذا كان سعر الفائدة اقل من سعر الفائدة التوازني، فإن الطلب على أموال القرض سيزيد عن العرض الكلي لها، وبالتالي فإن المنافسة بين طالبي الأموال ستؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى مستوى التوازن.

والنتيجة أن سعر الفائدة في نظر التقليديين، يتحدد على أساس تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار.

2- تحليل الفائدة عند كينز

نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود؛ أي ثمن للتنازل عن السيولة وليس كما يرى الكلاسيك كثمن لتأجيل الاستهلاك.

وقد أطلق كينز على نظريته في الطلب على النقود " نظرية تفضيل السيولة" ؛ أي الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقدي)، وترجع هذه إلى ثلاثة أغراض:

➤ الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط

يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد وحاجتهم للنقود الحاضرة للمعاملات الجارية ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات.

كما يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة) رغبة الأفراد أو المشروعات في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة . ويتوقف الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط على الدخل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$L = F(Y)$$

حيث:

L : هو الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط ؛

Y : هو الدخل.

وبالتالي فهناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.¹

➤ الطلب على النقود بدافع المضاربة

يتوقف الدافع الثالث للطلب على النقود والذي يمثل غرض المضاربة على سعر الفائدة، حيث قام كينز بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (المضاربة) وهذا ما يميزه عن تحليل الكلاسيك.

إن دافع المضاربة يُرجع الرغبة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية بغرض الاستفادة من تحركات السوق، وذلك عن طريق أرباح المضاربة من شراء وبيع السندات وعن طريق التغيرات في سعر الفائدة في المستقبل، حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة في سوق السندات والسند. ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بدافع المضاربة بالعلاقة التالية:

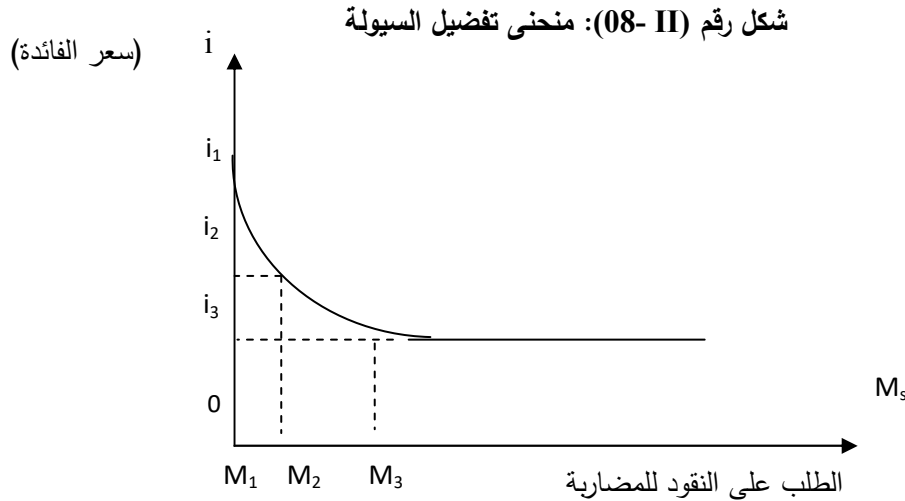
$$M_s = F(i)$$

حيث:

M_s : الطلب على النقود بدافع المضاربة ؛

i : معدل الفائدة.

أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديد المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.²



المصدر: مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 141.

¹ - فارس فضيل، محمد ساحل، " تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، معهد العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 08.

² - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه، عند الحد الأقصى لسعر الفائدة i_1 تصل أسعار السندات في السوق إلى أدنى حد لها، وسيتوقع المضاربون أن تبدأ أسعار السندات بالارتفاع مرة أخرى بمجرد حدوث انخفاض في سعر الفائدة، لذلك فإنهم يقومون بشراء السندات لكي يحققوا أرباحاً كبيرة عند بيعها في حال ارتفاع أسعارها، وبذلك لن يحتفظ الأفراد بكميات كبيرة من النقود، وعندما يرتفع سعر الفائدة أكثر من i_1 ، فإن الأعوان الاقتصاديين يستثمرون كل أموالهم في صورة سندات فيكون المنحنى غير مرن، معبراً عنه بخط عمودي منطبق على المحور الرأسي .

وحسب تحليل كينز فإن تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم بشكل نقدي سوف يزداد كلما انخفض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 أي كلما ارتفعت أسعار السندات في السوق، وعلى هذا الأساس فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يبدأ من الصفر حين يكون سعر الفائدة قد وصل إلى أقصاه i_1 ثم يزداد تدريجياً كلما انخفض سعر الفائدة وارتفعت الأسعار الجارية للسندات.

فكلما اقترب سعر الفائدة من الحد الأدنى له أي i_1 ، تزايد - مع ثبات العوامل الأخرى - القيمة المستقبلية للسند، وبالتالي تزايدت الخسارة الرأسمالية في قيمة السندات، وتزايد بالتالي تفضيل الأرصدة النقدية السائلة، وكحالة قصوى فإنه بالرغم من عدم تحققها تصور كينز الحالة التي يمكن فيها للتغيرات الضئيلة جداً في أسعار الفائدة أن تؤدي إلى تغير كبير في الأرصدة النقدية والتي تجعل منحنى الطلب على الأرصدة النقدية أفقياً تقريباً، هذه الحالة شهيرة عند الكينزيين باسم فخ أو مصيدة السيولة.¹

3- سعر الفائدة في تحليل فريدمان

تعد النظرية الكمية الجديدة بمثابة نظرية طلب على النقود، فهي ترى أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة " الدخل الدائم" وأن النقود لا تؤثر إلا على الأسعار ، كما ترى أن الطلب على النقود يعتمد على تكلفة الاحتفاظ بها؛ أي سعر الفائدة، معدل ارتفاع الأسعار... الخ، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة الاحتفاظ بها، حيث يرى أن الطلب على الدخل يتوقف على الثروة، ويجمع فريدمان مكونات الثروة وعوائدها في 5 عناصر التالية²:

- النقود؛
- الأصول النقدية- السندات؛
- الأصول المالية- الأسهم؛
- الأصول الطبيعية- الرأس مال العيني؛

¹ - ماجدة مدوخ " فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2003، ص ص 43-44.

² - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 112-113 .

➤ الرأس مال البشري.

حيث أن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة، وفقاً للعائد المحقق

من كل نوع كما يلي:

➤ النقود على حالها السائل يتمثل عائده في الراحة واليسر والأمان وهو عائد حقيقي؛

➤ السندات يتمثل عائدها في سعر الفائدة، ويعبر عنها في المعادلة بـ r_b ؛

➤ الأسهم يتمثل عائدها في الأرباح، ويعبر عنه في المعادلة بـ r_e ؛

➤ الأصول الطبيعية، ويحسب عائدها بتحديد معدلات الاستهلاك

وفي عرض أدق لدالة فريدمان للطلب على النقود فإن الأمر يقتضي استخدام الدخل الدائم الذي هو عبارة عن متوسط الدخل لعدد من السنوات المستقبلية، وفي هذه الحالة يدخل في معادلة طلب النقود متغيرات هي في الواقع متغيرات تؤثر في الدخل الدائم، مثل النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية، وأذواق الأفراد كما أن سعر الفائدة يؤثر في الدخل الدائم، مما يجعل الطلب على الأرصدة الحقيقية هو دالة في الدخل الدائم.

لذلك أحياناً تكتب دالة الطلب على النقود مشتملة على المتغيرات التالية:

الدخل الدائم H ؛ الذوق T ؛ معدل تغير الأسعار P^0 ؛ أسعار الفائدة r بعد تفصيلها إلى:

➤ معدل عائد السندات r_b ؛

➤ معدل الفائدة على الأصول الأخرى r_e ؛

فتصبح دالة الطلب على النقود من الشكل:

$$\frac{M}{P} = F(Y_p, r_b, r_e P^0, H, T)$$

حيث يتضح من دراسة دالة الطلب على النقود لفريدمان؛ التقليل من دور سعر الفائدة

بالنسبة للطلب على النقود، ومنه فنظرية فريدمان تختلف عن التحليل الكينزي الذي يعد فيه الطلب على النقود بغرض المضاربة غير ثابت ومرن بالنسبة لسعر الفائدة.¹

ومنه نستنتج أن فريدمان قد توسع في تحليله لمفهوم وشكل سعر الفائدة وربطها بالعائد المحقق من أشكال الثروة المختلفة، ولذلك فقد استخدم فريدمان السياسة النقدية التي تركز على آلية معدل الفائدة، وعلى الرغم من إقراره بالدور الهام لسعر الفائدة في تحديد السيولة المفضلة أو مبلغ السيولة المتاحة عند كمية معطاة من النقد ذا قدرة شرائية مرتفعة.

وأن معدلات الفائدة هي التي تعكس التقلبات الدورية النقدية من خلال السوق المالية، غير أن الملاحظة الميدانية لفريدمان كشفت أن الطلب على الأرصدة الحقيقية غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة وبالتالي الطلب على النقود لا يستجيب لتغيرات سعر الفائدة.

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، نفس المرجع أعلاه، ص ص 117-118.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

رغم أن التضخم ظاهرة نقدية إلا أن آثاره تشمل كل القطاعات وتتجاوز خاصيته النقدية، فنجد أنه يؤثر على البناء الاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية الاقتصادية العامة ، وفي ما يلي نذكر أهم هذه الآثار:

1- التضخم تهديد للاستقرار النقدي

يشير التضخم انحرافات حادة في هيكله الإقراض ، وإحدى التبعات المقلقة للتضخم ترتكز إلى الوجه الذي يؤثر فيه هذا الأخير على العلاقات بين المشروعات والمصارف، ففي فترات التضخم من الأجدى دائماً اللجوء إلى الإقراض، لأن التسديد سوف يتم بنقد أدنى قيمة، وبذلك فإن المشروعات تسعى للاقتراض إلا أن المصارف تبدو متحفظة للأسباب ذاتها.¹

6- آثار التضخم على جهاز الأسعار

ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل للارتفاع مما يؤدي إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هو إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى، نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات مثل الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخول مرتفعة وعوائد متناقصة.

7- أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، حيث تكف النقود عن تأدية وظائفها الأساسية كمخزن للقيمة، مما يضعف الحافز على الادخار إذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد التفضيل السلعي عن التفضيل النقدي ؛ أي التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار، كما يحول الأفراد أرصدهم إلى أصول حقيقية في شكل ذهب، عملات أجنبية مستقرة القيمة، سلع معمرة وعقارات.

8- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يمارس التضخم تأثيراً سلبياً ومباشراً على ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع الأسعار الداخلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والسلع المستوردة، وبالتالي يرتفع سعر الواردات وحجمها في حين ينخفض حجم الصادرات وهذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكلفة سلع التصدير مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية فيقل حجمها، وبالتالي القوة

¹ - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 93،74.

الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن تم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وتتنخفض قيمة العملة الوطنية قياساً بالعملات الأجنبية، وبالتالي تختل معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، مما يعني استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي من الذهب والنقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز.¹

9- أثر التضخم على هيكل الإنتاج

إن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات سوف يجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب الأنشطة الإنتاجية، الصناعية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، عندئذ الصناعات الأساسية و الثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية من خلال تطوير مجال البحث وجذب التكنولوجيا، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج أعمالها، مما يجعلها تعمل بطاقات تشغيل ضعيفة ومردودية ربحية ضئيلة لا تكفي لتجديد رأس المال، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد بمعدلات نمو ضعيفة.

10- أثر التضخم على الاستثمار والنمو الاقتصادي

يؤدي التضخم عند مرحلة معينة من تطوره إلى زيادة حجم الادخار الإجباري عن طريق ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الطبقات الاقتصادية، لكنه من ناحية أخرى يؤدي إلى تقليل المدخرات الاختيارية التي تكونها العائلات طوعاً، فارتفاع الأسعار بمعدل أكبر يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي لها مما يقلل من ادخارها، والتوجه إلى المزيد من الاستهلاك، كما يجب أن نراعي مدى النقص في المدخرات الاختيارية ومدى الزيادة التي تحدث في الادخار الإجباري.

يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة السوقي، فإذا أرادت السلطة النقدية امتصاص فائض السيولة النقدية في الاقتصاد ترفع أسعار الفائدة وبالتالي تجلب المدخرات، لكن يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاقتراض فينقص حجم الاستثمار خاصة القطاعات التي لا تشهد معدلات أرباح كبيرة لتمويل المشروعات مرة ثانية وبالتالي يؤدي بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض.

11- أثر التضخم على تقييم وتنفيذ المشروعات الاستثمارية

يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تقويم المشروعات الاستثمارية فعند تغير المستوى العام للأسعار فإن التدفقات النقدية للمشروع سوف تختلف عن بعضها في توقيت حدوثها وقوتها الشرائية، كما أن اتخاذ القرار الاستثماري يتوقف على مردودية الاستثمار أو عائدته في مدة حياة المشروع بمقارنة التدفقات النقدية المتوقع حدوثها في الزمن وما يتم إنفاقه في الزمن صفر حقاً.

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يأخذ تقويم المشاريع في الحسبان تغير مستوى الأسعار خلال تعيين التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لاتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه، أما بالنسبة لتنفيذ هذه المشروعات فارتفاع الأسعار يجعل من الصعب تحديد دقيق لتكاليف إنشاء المشروع بصفة نهائية باعتبار أن التكاليف تستمر في الارتفاع خلال فترة التنفيذ.

12- أثر التضخم على توزيع الثروة

يرتبط هذا العامل بالعامل بالدخول النقدية، فإذا تعرض الفرد إلى نقص في دخله الحقيقي، فإنه سيلجئ إلى التصرف في ثروته بالبيع بهدف تحسين مستوى معيشته أو الاحتفاظ بنمط استهلاكي معين، فيقوم أصحاب الأراضي والعقارات بالبيع بأسعار مرتفعة تفوق الارتفاع في الأسعار وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروة على المجتمع بشكل عشوائي، مما يؤدي إلى اختلال العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة (نقابات عمالية وأصحاب المؤسسات)، والذي يؤدي إلى إضرابات من جانب العمال، تعطيل الإنتاج وزيادة الطاقة غير المشغلة في الاقتصاد.

13- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع

يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق، وتنفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء، وترتفع نفقات التسويق ويزيد ذلك في تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد قطاع تجاري مكلف (لا يوجد قيمة حقيقية للسلع) ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع.¹

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-38.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع الاستقرار النقدي، الذي يعتبر من المواضيع التي تتال قسطاً من اهتمام الحكومات والخبراء وكذا الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة، ذلك أنه موضوع متعدد الأبعاد ومتشعب الجوانب لارتباطه بأهم المؤشرات الاقتصادية (التضخم؛ سعر الفائدة؛ سعر الصرف؛ الكتلة النقدية؛ الناتج المحلي الإجمالي) ما يجعله يثير الكثير من القضايا النقدية. حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية لمعامل الاستقرار النقدي من خلال تحليل للمتغيرات المركبة لهذا المعامل والمتمثلة في الكتلة النقدية مفهومها ؛ مكوناتها والناتج المحلي الإجمالي ، مفهومه وطرق قياسه.

أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة مؤشرات الاستقرار النقدي والمتعارف عليها والمتمثلة في معدل التضخم والذي كان ولازال يمثل أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتال قسطاً كبيراً من الاهتمام ويمثل امتحاناً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي ، ومن جهة أخرى سعر الفائدة الذي يمثل بدوره أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي لأي دولة، حيث استعرضنا المفاهيم والنظريات المفسرة لكل مؤشر .

الفصل الثالث

تحليل سياسات الصرف في الجزائر

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطبيق أشكال مختلفة من أنظمة الصرف، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله (1962-1986) المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية وصولاً لنظام التعويم المدار، حيث خلال المرحلة الأولى لم يكن تحديد قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على أساس معايير اقتصادية أو مالية، بل هي عبارة عن قيمة إدارية بحثه لا علاقة لها بأداء أو كفاءة الاقتصاد الوطني.

ونتيجة للأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي تزامنت مع التذبذب المستمر في قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي مبنية على إستراتيجية تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال مخطط تعديل هيكل نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي في مجمله إلى تصحيح الإختلالات والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والآليات التي تم التركيز فيها بشكل كبير على سياسة تسيير سعر صرف الدينار الجزائري بجعلها تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك بإعطائها شكل آخر وهو التسيير الحركي بالسماح بإحداث انزلاقات تدريجية في سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987 إلى غاية 1991 ثم تلتها تخفيضات متتالية سرية وأخرى علنية خلال 1991-1994 كان الهدف منها تقليص الفارق الموجود بين القيمة الاسمية للدينار وقيمه الحقيقية بالإضافة إلى التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل اقتصاد يتوجه نحو اقتصاد السوق ، وصولاً إلى نظام التعويم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف مابين البنوك في جانفي 1995.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري وكذا تسعيرة الدينار الجزائري منذ الاستقلال 1962 إلى غاية إنشاء سوق للصرف مابين البنوك سنة 1995، ثم محاولة التعرف على مسار سياسات الصرف في الجزائر انطلاقاً من نظام الرقابة على الصرف مروراً ببرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ومدى مساهمتها في إصلاح سياسة الصرف في الجزائر وصولاً إلى تحليل أسباب وانعكاسات سياسة تخفيض قيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري ومدى نجاح هذه السياسة في تحقيق الهدف المرجو منها، وسنختم هذا الفصل بمعرفة أهم التوجهات الحديثة لسياسة الصرف في الجزائر في ظل التحولات والتحديات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وكذا محاولة اقتراح حلول بديلة لسياسة الصرف في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول ، كل ذلك نبرزه من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري
- المبحث الثاني: تطور سياسات الصرف في الجزائر
- المبحث الثالث: التوجهات الحديثة لسياسة الصرف في الجزائر

المبحث الأول: تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات عدة منذ الاستقلال وإلى اليوم، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، انطلاقاً من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله خلال الفترة 1962-1986 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي بداية من 1986 الذي تبعته إجراءات عديدة منها قابلية تحويل الدينار، ثم تطبيق جلسات التثبيت في أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف مابين البنوك إيداناً بانتهاج الجزائر لنظام الصرف العائم الموجه، فتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، كل هذه الإجراءات والتعديلات التي عرفها نظام صرف الدينار الجزائري كانت قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: نظام صرف الدينار الجزائري قبل 1986

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر نوعان من أنظمة الصرف الثابتة، الأول هو نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة، أما الثاني فهو نظام التسعير المرجح (التثبيت بالنسبة لسلة من العملات).

الفرع الأول: التثبيت بالنسبة لعملة واحدة 1962-1973**1- الانتماء لمنطقة الفرنك الفرنسي 1962-1963**

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته إلى وزن معين من الذهب الصافي وهو ما يسمى بقاعدة صرف الدولار بالذهب، الأمر الذي أرغم الجزائر بعد الاستقلال أن تكون تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي رغم استقلالها السياسي.¹

حيث كانت هذه المنطقة تتميز بقواعد الصرف التالية:²

- وجود رقابة على الصرف؛
- حرية التجارة الخارجية وحرية رؤوس الأموال داخل حدود المنطقة.
- وبذلك أمنت لعملتها حرية التبادل والتحويل داخل منطقة الفرنك الفرنسي طبقاً لما صُرح به في 19 ماي 1962 لغرض حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، إلا أن انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها هذا التصريح المتعلق بالتعاون الاقتصادي مع الدول المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال في ظل الاقتصاد الهش آنذاك وضعف

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154-155.

² - الجوزي جميلة، " أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر - محاولة للتقييم، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 03، ص 95.

الجهاز الإنتاجي، قد كرس وشجع على زيادة مخاطر هروب رؤوس الأموال بشكل كبير إلى الخارج عن طريق البنوك، وظهر إختلالات في ميزان المدفوعات مما دفع السلطات النقدية في الجزائر قبل نهاية 1962 إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ثم بعدها إصدار قانون 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي، كان هذا التغيير مصحوباً بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية وبالتالي ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات الأجنبية إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية.¹ وعليه تمثلت هذه الإجراءات في²:

➤ التخفيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات، ومع مختلف دول العالم للحد من استنزاف احتياطي الصرف؛

➤ التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة.

2- إنشاء الدينار الجزائري والتثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي 1963-1973

بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي أصبح للجزائر عملتها الرسمية ، حيث بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 تم إنشاء الدينار الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي.

وبالتالي عوض الدينار الجزائري الفرنك الفرنسي الجديد، حيث عرفت هذه الفترة التعادل لسعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي، وتجدر الإشارة إلى أن الدينار كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيه الدينار الجزائري ب $\pm 1\%$ وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار بعد تعرضه لهجمات مضاربة حادة عقب أحداث 1968، التي اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وبالتالي فقد الفرنك الفرنسي 11.1% من قيمته.

هكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت 1969 من 1\$ /FR 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار إلى 1\$ /FR 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي.³

¹ - آيت يحي سمبر، " التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملانم للجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 150.

2- Youcef Debboub, *Le nouveau mécanisme économique en Algérie*, office des publications universitaire, Alger, 2000, p 67.

³ - محمد بن بوزيان، زيانى الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 275.

لقد شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الأول (1967-1969) الذي حظي بتشجيع القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات المنتجة والغير منتجة، الذي تطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع العملة الفرنسية إذ كان $1 \text{ دج} = 1.25 \text{ فرنك فرنسي}$ أي أن $1 \text{ FR} = 0.88 \text{ DZD}$ بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

من جهة أخرى عرف الدينار الجزائري انخفاضاً مستمراً مقابل أهم عملات البلدان المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لا بد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%، وعقب انهيار نظام بروتن وودز في سنة 1971 والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمطبقة عن اتفاقية بروتن وودز وإقرار مبدأ أسعار الصرف المعمومة، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).¹

سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج تمثل في²:

➤ توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات، خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

➤ السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبذواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

الفرع الثاني: الربط بالنسبة لسلة من العملات (نظام التريج) 1974 - 1986

نظراً للأحداث الكبيرة التي طرأت على نظام النقدي العالمي بعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971 والتخلي عن نظام الصرف الثابت (التعادلات الثابتة) سنة 1973 واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، وإقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف المناسبة له،

¹ - بربري محمد أمين، " البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006، ص04.

² - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

توجهت الجزائر في 21 جانفي 1974 إلى تثبيت عملتها (قيمة الدينار الجزائري) على أساس سلة تتكون من 14 عملة* مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين.¹

حيث تعطى كل عملة وزناً محدداً داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دورياً حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى المكونة للسلة بالنسبة لتلك العملة والعكس، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في²:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطورات معدلات التبادل؛
- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد على أساس علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من العملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية ، ويمثل الدولار الأمريكي فيها دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق الصرف بباريس بتحديد تسعيرة بقية العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية³:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حيث

يحسب التغير النسبي لكل عملة من خلال العلاقة:

$$\frac{(\$/J_{i_0}) - (\$/J_{i_n})}{(\$/J_{i_n})} \text{ أو } \frac{(\$/J_{i_0}) - (\$/J_{i_n})}{(\$/J_{i_0})}$$

* - سلة من العملات تتكون من 14 عملة كل عملة حسب وزنها في السلة: الدولار الأمريكي 40.15%، الفرنك الفرنسي 29.2%، المارك الألماني 11.5%، الليرة الإيطالية 4%، الجنيه الاسترليني 3.85%، الفرنك البلجيكي 2.5%، الفرنك السويدي 2.25%، البيزتا الإسبانية 2%، الفلورن الهولندي 1.5%، الدولار الكندي 0.75%، الكورونة الدنمركية 0.2%، الكورونة النرويجية 0.1%، التلنيق النمساوي 0.5%، الكورون السويدي 1.5%.

¹ - محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر جوان 2006، ص244.

² - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص100.

³ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157-158.

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$/j_0)$ أو $(\$/j_n)$ كمقام لحساب التغير النسبي، ويرمز هنا إلى :

$\$$: الدولار الأمريكي؛

j_i : كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر المكونة لسلة الدينار الجزائري؛

$(\$/j_{i0})$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة لسلة في سنة الأساس (1974)؛

$(\$/j_{in})$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في يوم التسعير؛
(0): سنة الأساس 1974؛

(n): يوم التسعير .

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية $\$/j_i$ مرجح بالمعامل (a_i) حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري يتم هذا الحساب يومياً وفق الطريقة التالية:

$$\triangleright (\$/DA)_n = (\$/DA)_0 + 1 \text{ مجموع التغيرات النسبية } \$/j_i \text{ مرجحة بالمعامل } (a_i)؛$$

$$\triangleright (\$/DA)_n = \text{سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري؛}$$

$$\triangleright (\$/DA)_0 = \text{سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).}$$

4- في الأخير يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

إن الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر ربط الدينار بسلة من العملات هو ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي إلا أنه لا يقضي احتمال قابلية تغيير الأسعار الثنائية مقابل العملات المشكلة للسلة، وهذا النوع من تثبيت العملة يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فان قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية والداخلية، إلا أن السلطات الجزائرية ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار التجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، عملت على توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة استقرار الدينار وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، وأصبح سعر صرف الدينار الجزائري أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات

الأجنبية، هذا ما جعل بؤادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئاً فشيئاً بفعل انحراف سعر الصرف عن السعر الرسمي.¹

جدول رقم (III-11): تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي في السوق الرسمي والسوق الموازي

السنوات	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1,0	1,0	1,3	0,62	0,80
السوق الموازي	1,0	1,1	1,5	2,0	4,0

المصدر: صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص126.

وما عزز هذه السوق السوداء (الموازية) هو القيود المفروضة للدخول لسوق الصرف، ذلك أن جميع النصوص القانونية التي جاءت بداية من سنة 1970 حددت صيغ الدخول لأسواق الصرف، حيث لا تستطيع الشركات العمومية والخاصة الاستفادة من تولية (rétrocession) العملات الأجنبية الناتجة عن نشاطاتها عن باقي دول العالم باستثناء مؤسسات الاقتصاد المختلطة التي كانت فيها القيمة التي يمكن التنازل عليها لصالح هذه المؤسسات هي 20% من الإيرادات بالعملات الصعبة المحققة على أنشطتها.²

لقد أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا يتناقض مع السياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة.

فعلى الرغم من الإختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري لم تلجأ المؤسسات النقدية إلى تعديل سعر الصرف الرسمي الجزائري بما يسمح بإعادة التوازن الكلي، بل على العكس ارتفعت قيمة الدينار التي بلغت الذروة بين 1980-1986 حيث أصبح الدولار يساوي 3.84 دينار جزائري في 1980 بعدما كان يساوي 4.95 دينار جزائري سنة 1970، (وهي الفترة التي كان فيها الدولار الأمريكي يعزز قوته في الأسواق المالية الدولية نتيجة سياسة نقدية صارمة من طرف الحكومة الأمريكية)، إلا أن التسيير الإداري للعملة المحلية لم يسمح بالتخلي عن مبدأ استقرار الدينار الذي كان يعبر عن رمز السيادة الوطنية وصلابة الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أنه كان بعيد كل البعد عن النظرة الاقتصادية الفاحصة، وتواصل ذلك إلى غاية حدوث أزمة 1986 وانهايار أسعار البترول التي وضعت أصحاب السلطة في البلاد أمام الأمر الواقع وأمام الصورة الحقيقية للاقتصاد الوطني، فكان لزاماً على هؤلاء التغيير الجذري في تسيير سعر صرف الدينار الجزائري.³

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 244-245.

² - آيت يحي سميير، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملازم للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 152.

³ - محمد بن بوزيان، زيان الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص276.

المطلب الثاني: نظام صرف الدينار الجزائري بعد 1986

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، إذ تميز سعر الصرف على طول هذه الفترة بعدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: مرحلة التسيير الحركي للدينار الجزائري (سبتمبر 1986 - مارس 1987)

أدت الأزمة البترولية 1986 (تراجع أسعار البترول من 32 دولار سنة 1982 إلى 27 دولار سنة 1985 إلى أن وصل إلى 14 دولار سنة 1986) وكذا تضخم مواعيد استحقاق الديون هذا من جهة، ومن جهة أخرى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعاً في هذا المجال للسوق العالمية.¹

يمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، تمثلت أهمها في²:

- 1- اعتماد الصناعات منذ السبعينات لأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة واتجهت للتخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص...الخ.
- 2- غياب نموذج للتنمية في مرحلة الثمانينات رغم محاولة الحكومة محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة والتي تعتمد كلية على المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.
- 3- ارتفاع الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل"، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي، حيث اقتضت الحكومة مبالغ ضخمة من الأسواق المالية النقدية الأجنبية والتي أُعتمد منها في تمويل المخططين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977).
- 4- سياسة التمويل حيث اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات وفقاً لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة دين الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، بسبب لجوء الخزينة الدائم إلى طلب تسيقات واعتمادات من البنك المركزي، دون قيد أو شرط.

¹ - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162-127.

² - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص ص: 177-

بين هذا الوضع بوضوح أن المشكلة ليست ظرفية بقدر ما هي مشكلة هيكلية، وبالتالي تأكد بلوغ النموذج خلال ما يفوق العقدين محدوديته وضعف نجاعته، مما استوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، واتخاذ قرار تحت الضغط الدولي يستدعي الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير من المركز إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة .

تم إصدار القانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بالبنوك والقرض والذي أعطى دوراً كبيراً للبنك المركزي في إعداد التشريع التنظيم المتعلقين بالصرف والتجارة الخارجية.¹ حيث قامت السلطة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1986 ومارس 1987، بتعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، بحيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.²

على هذا الأساس تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال لن يكون ذلك ممكناً إلا باستعادة الدينار لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين؛ أي أن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (تسديد الخزينة لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي، إيقاف تنقيح عجز الميزانية، تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة، التطهير المالي للمؤسسات والبنوك)، كل هذه الإجراءات كان لا بد أن يتبعها إجراء لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي،³.

الفرع الثاني: مرحلة الانزلاق التدريجي (مارس 1987 - سبتمبر 1991)

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية اثر انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، فان الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تُتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه التوجه نحو اقتصاد السوق.

فقد خضعت الجزائر إلى ضغوطات كبيرة من طرف المنظمات الدولية من أجل تخفيض قيمة عملتها، حيث تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين، الأولى جرت في سرية تامة

¹ - المادتين 08-09، القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية، ع34، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986،، ص30.

² - بن حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص 166.

³ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص160.

عرفت خلالها الجزائر أحداثاً بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة النفط 1986 على إجراء الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والاقتصادية ، حيث تم إصدار قانون استقلالية المؤسسات بموجب القانون 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، أعطيت للمؤسسات الاقتصادية استقلالية واضحة في اتخاذ القرار ، وقد جاءت هذه الإصلاحات بهدف إدخال المرونة وضبط قواعد التنظيم، وأضفى الصفة التجارية على كافة المؤسسات الاقتصادية العمومية بجعلها خاضعة لقواعد القانون التجاري، وتم تمييزها عن الهيئات العمومية الأخرى بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية، وعليه تعتبر مؤسسات القرض (البنوك) كمؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وكذلك فإن ممتلكات البنوك أصبحت بموجب هذا القانون قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية ذات رؤوس الأموال الخاصة ، كما أوكلت للبنك المركزي مهام جديدة تمثلت في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وبالتالي تكييف النظام القانوني للبنوك والقرض جاء ليعطي استقلالية أكبر للبنوك في مجال التسيير.¹

من هذا المنطلق قامت السلطة النقدية في الجزائري بتنظيم انزلاق يهدف إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، طُبق العمل به خلال فترة طويلة نسبياً من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو 210% ، فانقل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري لكل دولار واحد مع نهاية 1989.²

انطلاقاً من 1990، وتماشياً مع وتيرة تسريع تطبيق الإصلاحات التي تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي أحدث منعرجاً في التوجه الاقتصادي، والمتعلق بالنقد والقرض المكرس لميكانيزمات السوق من خلال اهتمامه بتجسيد استقرار داخلي وخارجي للنقد وإدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف، كما أسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والقرض.³

تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار جزائري لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع إلى بداية 1991 بهدف الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

¹ - عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، " الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، م03، ع03، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر، سبتمبر، 2017، ص ص: 60-61.

² - الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1996، ص199.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص108.

على هذا الأساس تم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري ليصل إلى 15.8889 دينار للدولار الواحد في نهاية جانفي 1991 ثم 16.5946 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.7653 دينار جزائري لكل دولار أمريكي واحد في نهاية مارس 1991، أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاثة أشهر بـ 70% وهذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية.¹

واستقر سعر صرف الدينار الجزائري عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية، والجدول الموالي يوضح مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة المتخذة من 1986 إلى 1991.

جدول رقم (III-12): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1986-1991

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق	4.824	ديسمبر 1986
	4.936	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.032	ديسمبر 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وثيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	نوفمبر 1990
	15.8889	جانفي 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5946	فيفري 1991
	17.7653	مارس 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر ليتم التخفيض بمقدار 22% بموجب الاتفاق مع FMI	22.5	أكتوبر 1991

المصدر: جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الفرع الثالث: التخفيض الصريح 1991 - 1994

في 30 سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية، قامت السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بإجراء أول بتخفيض رسمي للدينار الجزائري بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي²:

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² - مبارك بوعشة، "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 12، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص: 83-84.

- 1- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- 2- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- 3- العمل على جعل الدينار قابل للتحويل؛
- 4- رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب؛
- 5- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

تم تسجيل خلال الفترة 1991-1994 استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنوياً، مما جعل سعر صرف الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية، غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يكن يعكس الوضعية الاقتصادية.

هذا ما أنتج زيادة حقيقية للدينار حيث ارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 50% بين أكتوبر ونهاية 1993، بينما ارتفعت النسبة مرة أخرى بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي بحلول 1994 إلى 4 أضعاف بعدما كانت قد انخفضت 5 أضعاف في منتصف الثمانينات وإلى ضعفين في سنة 1991.¹ كما تم تأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف وتشجيع المستوردين على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة، وبناء على ذلك تم الشروع في صيغة جديدة تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل، تغطي فترة تتراوح بين 3 أشهر و6 أشهر ابتداءً من الفاتح ديسمبر 1991 وتسمح هذه الصيغة الجديدة بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقاً للقوانين والنصوص التي تنظم الصرف والتجارة الخارجية، وبالتالي تم تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي ومشروط وفقاً للصيغتين التاليتين²:

➤ الصيغة الأولى: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات المتأتية من صادرات غير المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وبالتالي منح المصدرين حق الحياة والتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات صعبة، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملات الصعبة بين 10% و100% وفقاً لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير*.

➤ الصيغة الثانية: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للادخار، ولقد اعتمدت هذه الصيغة في نهاية 1990 لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

¹ - مولاي بوعلام، "سياسات الصرف في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990:01 - 2003:04)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2005، ص 49.

² - محمود حميدات، خليفي كريم زين الدين، "سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، سلسلة ومناقشات حلقات العمل، ع3، 21-25 سبتمبر 1997، أبو ظبي، ص ص: 159-160.

* - على هذا الأساس يحتفظ مصدر المنتجات الصناعية بنسبة 100% من إيراداتهم بالعملات الصعبة فيما يحتفظ مصدر المنتجات الزراعية والصيد البحري بنسبة 50% وتتنخفض هذه النسبة إلى 20% بالنسبة للخدمات السياحية و10% فقط للخدمات البنكية والضمان والنقل.

- ❖ تشجيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي؛
- ❖ المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي؛
- ❖ تضيق الخناق على السوق الموازية للعملة الصعبة؛
- ❖ تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل دفع أجنبية حرة الاستعمال.

كان ينتظر من هذه الإجراءات أن تحقق هدف تحويل الدينار الجزائري مع نهاية 1993 أو بداية 1994 لكن تم تأجيله بمجرد تغيير الحكومة في صيف 1992 وبالتالي التراجع عن الإصلاحات بشكل كبير وأعطت شكل جديد للسياسة الاقتصادية، حيث كان نظام الصرف مكون من شقين¹:

- ❖ جزء يعمل بمعدل صرف ثابت.
- ❖ جزء آخر يعمل بمعدل صرف عائم مراقب.

جدول رقم (III-13): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1991-1994

السنوات	1991	1992	1993	1994
1\$ /DZD	18.5	21.82	23.36	36.05

المصدر: علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تخفيض الدينار الجزائري سنة 1991 تضاعف مرتين بحيث فقد الدينار الجزائري 22% من قيمته واستمر في هذا الوضع إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي، لكن قبل إبرام الاتفاق تم إجراء تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض في 10 أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% ليصل إلى 36 دج / 1\$ خلال الفترة (مارس - أبريل 1994) ثم إلى 41 دج / 1\$ نهاية سبتمبر 1994.

المطلب الثالث: نظام صرف الدينار الجزائري غداة 1994

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط المرجح الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، والتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، حيث اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار، وقابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية " وهي تختلف عن القابلية الكاملة للتحويل والتي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال"².

¹ - علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 137.

² - آيت يحي سميح، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث، ع09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 66.

وهناك أربعة شروط مسبقة ينبغي إتباعها لنجاح عملية قابلية تحويل الدينار الجزائري وهي¹:

- إقامة توازن داخلي عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية سليمة لتفادي الضغوط التضخمية المفرطة التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد التنافسية وكذا تدهور في وضع ميزان المدفوعات بالنظر إلى سعر الصرف؛
- تحقيق التوازن المالي الخارجي بتحديد سعر للصرف على مستوى يسمح بتحديد العرض والطلب على العملة الأجنبية دون قيود تتعلق بالصرف، بالنظر إلى الوضع الخاص بالسياسة على صعيد الاقتصاد الكلي؛
- الاحتفاظ بمستوى كاف من الاحتياطات التي تسمح للبلد بأن يمتص الصدمات المحلية أو الخارجية دون العودة إلى الأخذ بالقيود أثناء تصحيح السياسات المحلية أو سعر الصرف؛
- تحرير نظام الحوافز للسماح بأن ينتقل الأثر الإيجابي لقابلية التحويل على تخصيص الموارد إلى بقية الاقتصاد.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين هما مرحلة جلسات التثبيت أو ما يسمى بـ " Le Fixing Session"، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إنشاء سوق الصرف مابين البنوك.

الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت 1994-1995

تزامنت هذه المرحلة مع قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات في أواخر 1994، كإعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وهي بمثابة نظام للتسعير يدعى بـ نظام الاجتماعات الأسبوعية " Le Fixing Session"، في 01 أكتوبر 1994 بموجب التعلية رقم 94-61 والتي تنص على تطبيق نظام التثبيت وقد عرف هذا النظام على أنه: " تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تقنية البيع بالمزاد للعملات الصعبة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية" استهدفت تدعيم قابلية الدينار للتحويل من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق الصرف مابين البنوك.²

وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي³:

1- تحديد سعر صرف الدينار الجزائري بالمناقصات؛

2- تعزيز قابلية تحويلية الدينار في إطار سعره الرسمي؛

¹ - صالح نصولي، بيتر كورنيليوس، اندرياس جورجيو، " جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل"، مجلة التمويل والتنمية، م 29، ع4، صندوق النقد الولي، ديسمبر 1996، ص44.

² - درواسي مسعود، البرود أم الخير، " تحرير نظام الصرف في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، يومي 24-25 فبراير 2015، ص10.

³ - آيت يحي سميير، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 103.

3- خفض الدينار على مستوى السوق الموازية.

تعتمد آلية عمل هذا النظام على عقد جلسات يومية في مقر بنك الجزائر، تجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي برئاسة ممثل بنك الجزائر مع العلم أنها كانت تعقد أسبوعياً في بداية انطلاقها لكن سرعان ما أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، حيث يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة والذي يُحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبراً عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، وبالتالي يتم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة والطلب عليها من طرف البنوك التجارية عن طريق المناقصة، إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي.¹

لقد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة، ووفرت للصارفة فرصة لتعميق معارفهم واكتساب الخبرة وإدراك المعلومات الاقتصادية والمالية التي تخص سلوك سعر الصرف، كما مكنت من التحضير لإعداد التنظيمات والقواعد والإجراءات الخاصة والموارد البشرية الضرورية التي يتطلبها هذا النوع من الأسواق، لكن لن يكون لمجلس العملة (نظام التثبيت) مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطياً رسمياً من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق من أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مداخيل الصادرات النفطية من سونطراك إلى بنك الجزائر في أكتوبر 1994.

ما ميز نظام تقنية "Le Fixing"، التي استمر العمل بها إلى غاية 31 ديسمبر 1995 هو نجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية، ويرجع ذلك طبعاً إلى أحكام الصرف التي تملي على المصدرين بيع مداخيل صادراتهم إلى بنك الجزائر باستثناء المصدرين الذين يمكنهم الاحتفاظ بـ50% من مداخيلهم، وبالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية فإنه يُستنتج وجود العديد من طالبي العملات الصعبة (البنوك) مقابل عارض وحيد (بنك الجزائر)، كما تجدر الإشارة إلى أن إعادة تشكيل احتياطات الصرف سمح للسلطة النقدية بإقامة قابلية تحويل فعلية للدينار الجزائري وأن التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات واليسر المالي في المدى المتوسط مكن من توسيع مجال تحرير الواردات في بداية 1995 والانتقال إلى قابلية تحويل العملات الجارية عن طريق تحرير البنود غير المرئية.²

¹ - Habbar Ebderrezak, **Le marché des change cas: le marché interbancaire des change**
- Algerian, mémoire PGS BANQUE, Alger, 2002, P 93.

² - بلحش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 365.

بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في جوان 1995 وتتعلق بنفقات الصحة والتعليم التي تسمى المعاملات الجارية غير المنظورة ويتم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى الذين يتابعون العلاج في الخارج وأيضاً بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

كما أعطى بنك الجزائر في أوت 1997 حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة وأصبح هذا الحق قابل للتفويض في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبائيك التوزيع للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وبذلك تكون الجزائر قد تبنت وبشكل رسمي المادة الثامنة من قوانين صندوق النقد الدولي.¹

هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساساً للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة ، كما أن تنظيم السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار الجزائري، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ العملات المعروضة وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر منها² :

- الاحتياطات من العملة الصعبة؛
- تسديد الديون الخارجية؛
- تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية؛
- إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة.

استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 ليلغى هذا النظام ويتم استبداله بسوق الصرف بين البنوك إيدانا بانتهاج الجزائر لنظام الصرف العائم الموجه.

الفرع الثاني: سوق الصرف ما بين البنوك

سوق الصرف هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الوطنية بيعاً وشراءً مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية ، وعندما نقول مكان؛ فإن ذلك لا يعني أنه محدود بحيز جغرافي، بل نقصد بذلك شبكة بين وكلاء الصرف يتصلون فيما بينهم بطرق مختلفة مثل الهاتف، التلكس، أو أي وسيلة أخرى، وبطبيعة الحال فإن تبادل العملات يتم بشكل عام إما لغرض تمويل التجارة الخارجية أو للقيام بعمليات مالية بحثه للاستفادة من اختلاف الشروط المالية بين مختلف الأسواق على الصعيد الدولي.

¹ - آيت يحي سميّر، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مرجع سبق ذكره ، ص67.

2- Banque D'Algérie, **Le fixing, Un Nouveau Système de Détermination Du taux De change**, Media Bank, N° 14, 1994, p10.

يعتبر سوق الصرف في الجزائر حديثاً إذ لم يتم تأسيسه إلا في سنة 1995 (نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995) والذي انطلق نشاطه بشكل فعلي ورسمياً في 02 جانفي 1996 ويعبر ذلك في واقع الأمر عن تحول جذري في تناول المسائل المالية والنقدية الوطنية، حيث أن تأسيس سوق الصرف يمثل تحولاً عميقاً في نظام الصرف الوطني وإعلان عن تبني نظام جديد للصرف هو نظام التعويم المدار.¹

على أساس أن سعر الدينار مقابل العملات حرة التحويل يتم تحديده في سوق الصرف مابين البنوك، ذلك أن تطبيق نظام سعر الصرف المرن يتطلب وجود سوق للنقد الأجنبي على درجة كافية من السيولة والكفاءة والعمق تسمح باستجابة سعر الصرف لقوى السوق.²

1- المتدخلون في سوق الصرف في الجزائر

حسب نظام بنك الجزائر رقم 95-08 يتمثل المتدخلون في سوق الصرف في كل من البنوك والمؤسسات المالية، يمكن لبنك الجزائر أن يعطي ترخيصاً للهيئات المالية غير البنكية للتدخل في هذه السوق، كما يمكنه أن يعتمد أي هيئة أو أي وكيل للصرف قصد القيام بعمليات صرف بين الدينار والعملات الأجنبية حرة التحويل ويتمثل المتدخلون في سوق الصرف مابين البنوك في الجزائر في³:

➤ البنوك والمؤسسات المالية وبنك الجزائر؛

➤ الوسطاء المعتمدون، يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين أرباحهم بالعملات الصعبة؛

➤ مكاتب الصرف يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف، يتم إنشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري، وتقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة، وتسهيل عمليات الصرف الآلي، بكنوت البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف وسائل الاتصال .

يمكن لهؤلاء المتدخلين القيام بعمليات الصرف لمصلحة زبائنهم أو لمصلحتهم الخاصة، ويقومون على وجه التحديد بالعمليات التالية⁴:

➤ بيع العملة الوطنية إلى البنوك غير المقيمة مقابل عملات صعبة أجنبية حرة التحويل؛

¹ - الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص 384.

² - سماعلي فوزي، " تدفقات الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية- البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع05، جامعة بسكرة، جوان 2009، ص 56.

³ - مراد عبد القادر، " دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2010-2011، ص24.

⁴ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص385.

- بيع عملات صعبة حرة التحويل مقابل العملة الوطنية الموجودة في حساب بالدينار القابل للتحويل؛
- شراء وبيع عملات صعبة حرة التحويل مقابل العملة الوطنية بين الوسائط المعتمدة في سوق الصرف بين البنوك.

2- تنظيم سوق الصرف ما بين البنوك

ينقسم سوق الصرف إلى قسمين هما سوق الصرف العاجل (الفوري) وسوق الصرف الآجل:

- **سوق الصرف العاجل (الفوري):** يمثل سوق الصرف العاجل كل عمليات (عمليات بيع)، بين الدينار وأي عملة أجنبية حرة التحويل، ويتم تسليم واستلام العملات فيها في يوم العمل الثاني الذي يلي تاريخ إبرام عملية الصرف، ويطبق عليها سعر يسمى سعر الصرف الفوري، ومع ذلك يمكن للمتعاملين القيام بتسليم واستلام العملة الوطنية والعملية الأجنبية المعنية في نفس يوم إبرام العملية، وتتم هذه المبادلات العاجلة والفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية، ويتم إعطاء أوامر شراء أو بيع العملات الصعبة حرة التحويل في هذا القسم من السوق من طرف الزبائن المقيمين في الجزائر إلى البنوك التي يتعاملون معها والتي تقوم من جانبها بتنفيذ هذه الأوامر، أما إذا كانت عملية الصرف تتم مع بنك الجزائر فإن أوامر البيع والشراء في هذه الحالة تأتي من البنوك التجارية.

- **سوق الصرف الآجل:** في سوق الصرف الآجل يلتزم المتعاملون ببيع وشراء العملات بسعر معين لكنهم يؤجلون التسليم والدفع إلى وقت لاحق ومحدد أثناء إبرام الاتفاق.¹

يشمل سوق الصرف الآجل كل عمليات الصرف التي يتم فيها تسليم واستلام العملات في تاريخ لاحق لإبرام عملية الصرف، يسمى تاريخ الاستحقاق والذي يمكن أن يكون خلال الفترة الزمنية الممتدة من ثلاثة أيام ولغاية سنة، ويطبق عليها سعر الصرف الآجل. يتم إعطاء أوامر شراء وبيع العملات الصعبة حرة التحويل في هذا القسم من السوق من طرف الزبائن المقيمين في الجزائر إلى البنوك التي يتعاملون معها والتي تقوم من جانبها بتنفيذ هذه الأوامر.

وتأخذ عمليات الصرف لأجل أحد الشكلين: إما أن تكون في شكل عمليات صرف اختيارية أو في شكل عقود صرف نهائية (غير قابلة للإلغاء).²

¹ - بن عيني رحيمة، " سياسة سعر الصرف وتحديده -دراسة قياسية للدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 30.

² - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 386.

الفرع الثالث: تسيير سوق الصرف مابين البنوك في الجزائر

1- الالتزامات والموارد في سوق الصرف مابين البنوك

➤ الموارد: تدخل البنوك والمؤسسات المالية وبكل حرية بواسطة الموارد بالعملة الأجنبية في سوق

الصرف مابين البنوك وهذه الموارد هي¹:

✶ المداخل المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية باستثناء الجزء العائد للمصدر؛

✶ المبالغ العائدة من كل قرض مالي أو قرض بالعملة الأجنبية في إطار العقود المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية، المخصصة لتغطية حاجيتها الخاصة أو لأجل زبائنها؛

✶ المبالغ المترتبة عن المشتريات التي تمت في سوق الصرف؛

✶ كل الموارد الأخرى التي يعتبرها بنك الجزائر كحاجيات.

وتكون هذه الموارد موجهة لتغطية العمليات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية أو لأجل زبائنها ومنها:

✶ تسديد مستحقات الديون الخارجية؛

✶ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية الموجودة بحساب الدينار القابل للتحويل.

➤ الالتزامات: تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين باحترام النسب المحددة لكل

عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع

نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحسب وضعيات الصرف ولكل عملة أجنبية.

وتلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين باحترام:

✶ نسبة قصوى تقدر بـ 10% بين المبلغ المرتفع لوضعية طويلة أو قصيرة لأجل لكل

عملة أجنبية ومبلغ الأموال الخاصة؛

✶ نسبة قصوى تقدر بـ 30% بين المبلغ المرتفع لوضعية صرف طويلة أو قصيرة الأجل

بالنسبة لمجموع العملات الأجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

2- آلية سير سوق الصرف في الجزائر

يعمل سوق الصرف بشكل متواصل، ويمكن القيام بمعاملات الصرف خلال كل أيام

العمل، حيث يعتبر يوم عمل بالنسبة لعملة معينة كل يوم تفتح فيه البنوك قصد إتمام العمليات

بين البنوك في المركز المالي المحدد في عملية الصرف بالنسبة للعملة الصعبة المعنية (بصفة

¹ - محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 139-140.

عامّة المركز المالي الأهم في البلد الذي تعتبر العملة الصعبة المتبادلة مقابل الدينار هي القانونية: نيويورك بالنسبة للدولار، طوكيو بالنسبة للين، لندن بالنسبة للجنيه الإسترليني... الخ). تجري العمليات بطريقة التراضي بين المتدخلين وبالتالي فهي تعبر عن رغباتهم الفعلية إلى العملة الصعبة، وتسمح المعاملات بين المتدخلين بتحديد سعر الصرف في السوق بناءً على عملية العرض والطلب.¹

تتم المعاملات في سوق الصرف ما بين البنوك بقيام كل طرف بتحديد رغباته من العملة، ويتعلق الأمر على الخصوص بالقيام بإصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات المنظمة لها كما يلي²:

- اللائحة رقم 07-95 المؤرخة في 23-02-1995 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي؛
- اللائحة رقم 08-95 المؤرخة في 23 ديسمبر 1995 المتعلقة بسوق الصرف؛
- اللائحة رقم 78-95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف كما يلي:

✎ العملة الصعبة المشتراة والعملة الصعبة المباعة؛

✎ المبلغ المشتري والمبلغ المباع؛

✎ السعر؛

✎ تاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق بالنسبة لعمليات الصرف الآجل؛

✎ مكان تسليم العملة الصعبة المطلوب استلامها.

تتميز عمليات الصرف عادة بالاستعجال نظراً لطبيعة العملية وكيفية تحديد أسعار الصرف ولذلك يمكن إعطاء المعلومات السابقة بكل وسائل التبليغ الممكنة سواء كان ذلك شفهيًا أو كتابيًا أو إلكترونيًا، ونظراً لطبيعة هذه الوسائل والحاجة إلى إثبات الأوامر المعطاة يتطلب عادة تأكيداً كتابياً لهذه الأوامر من قبل الأطراف المتدخلة سواء كان ذلك عن طريق رسالة أو توكس أو نسخ مصورة مرسلّة عن بعد (فاكس) أو أي أداة.

يتضمن التأكيد، إضافة إلى العناصر المشار إليها أعلاه، العناصر التالية (تعليمة بنك الجزائر رقم 79-95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995)³:

✎ تاريخ إصداره؛

¹ - الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص 388.

² - مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ - تعليمة بنك الجزائر رقم 79-95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995.

✍ تاريخ المعاملة؛

✍ تاريخ البداية؛

✍ تاريخ ومكان دفع العملة المشتراة والعملة المباعة.

يتطلب الأمر هنا التمييز بين مختلف التواريخ المرتبطة بمعاملة الصرف، حيث أن كل تاريخ يشير إلى حالة معينة وينجر عنه أثراً معيناً سواء كان أثراً مالياً أو غير ذلك، وفي هذا الخصوص يمكن أن نشير إلى التواريخ التالية (تعليمة بنك الجزائر 95-79)¹:

✍ تاريخ المعاملة ويشير إلى التاريخ الذي تم فيه إبرام معاملة الصرف والذي يعبر عن التاريخ الذي يبدأ فيه سريان مفعول هذه المعاملة؛

✍ تاريخ البداية وهو التاريخ المتفق عليه من قبل الأطراف واعتباره اليوم الأول الذي يؤخذ لتحديد العلاوة الآجلة أو الخصم الآجل في عملية الصرف لأجل؛

✍ تاريخ الاستحقاق، وهو التاريخ المتفق عليه من قبل الأطراف على اعتباره اليوم الأخير الذي يؤخذ بعين الاعتبار مبالغ دفع العملات محل المبادلة في عملية الصرف للأجل؛

✍ تاريخ الدفع، وهو كل تاريخ محدد بهذه الصفة أثناء إبرام معاملة الصرف.

وعليه فإن إنشاء سوق الصرف مابين البنوك للعملات الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداءً من جانفي 1996 يعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، كما ساعدت هذه العملية على ترقية مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر صرف فعلي حقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وعوائدهم إلى الخارج.

فبعد التخلي عن نظام مراقبة الصرف وتجارة البضائع، أصبح بإمكان البنوك تمويل الموردين بالعملة الصعبة، ومع دخول قابلية التحويل الجاري للدينار حيز التنفيذ شرع بنك الجزائر سنة 1996 في منح التفويض للبنوك التجارية رخصة التحويل الجاري للدينار بالعملة الصعبة لدفع نفقات الصحة والتعليم وكذلك النشاطات الأخرى التي تنظم في الخارج في حدود السقف المسموح به فيما يخص المعاملات التي أشرنا إليها سابقاً .

وما بين 1995-1998 تثمن سعر الصرف الحقيقي بأكثر من 20% وأتبع بتدهور بـ 13% مابين 1998-2001، وبعد 16 شهراً من التثمين الحقيقي منذ 2002 بسبب تأمين الأورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في المنتصف الثاني من 2003 لإعادة سعر

¹ - الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي " ، مرجع سبق ذكره، ص ص 389-390.

الصرف الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائداً عليه سنة 2002 بدل مستواه الذي كان سائداً في نهاية سنة 1995.

كما ساعدت هذه الالتزامات الدولية في تأسيس نصوص المواد 38-40 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال، والذي تم التوقيع عليه في أبريل 2002.¹

والجدول الموالي يوضح مختلف المراحل التي مر بها نظام تسعير الدينار الجزائري في الجزائر انطلاقاً من 1962 إلى غاية 2016.

جدول رقم (III-14): تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962-2016

نظام الصرف المطبق	الفترة
الربط إلى منطقة الفرنك الفرنسي (1962-1963)	1986-1962
الربط إلى عملة واحدة - الفرنك الفرنسي (1963-1973)	
الربط لسلة من العملات (1974-1986)	
مرحلة التسيير الحركي (سبتمبر 1986 - مارس 1987)	1994-1986
الانزلاق التدريجي (مارس 1987 - سبتمبر 1991)	
التخفيض الصريح (1991-1994)	
جلسات التثبيت (1994-1995)	2016-1995
سوق الصرف مابين البنوك ابتداءً من 1995	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المبحث الأول.

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 104.

المبحث الثاني: تطور سياسات الصرف في الجزائر

قبل التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات صعبة للبنوك التجارية في إطار سوق ائتمانية، وبعد 1990 كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه نحو المرونة وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمراحل تطور سياسة الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

بعد تطرقنا لتطور نظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه ودواعي هذه الرقابة، فموجب التصريح الذي جاء في 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدول المستعمرة والذي يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، دفع الاقتصاد الجزائري إلى تحمل عواقب وخيمة من خلال انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال في الخارج والمبالغة في قيمة العملة الوطنية، التي ألحقت العجز بالميزان التجاري هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض نظام رقابة على الصرف على كل عمليات التبادل المالية منها والنقدية باتجاه الداخل والخارج.¹

يتميز نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بالخصائص التالية²:

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية؛
- باعتبار الدينار غير قابل للتحويل، فإنه غير مسعر رسمياً في أسواق الصرف الدولية؛
- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني؛
- وأخيراً نظام الرقابة المباشرة بعد الاستقلال لم يكن اعتباطياً بالنظر إلى الحالة المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في مجالاته فتطبيقه كان يهدف في مجمله إلى تحقيق ما يلي:
 - للتحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر الدينار الجزائري؛
 - للإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية؛
 - لترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹ - بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 358.

² - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 106.

لقد عرف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر تطوراً متواصلاً عبر مراحل مختلفة، حيث كانت الوسائل المستعملة تتماشى ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، حيث يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين لنظام الرقابة على الصرف يفصلهما قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990.

الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد والقرض 90-10

تم تطبيق نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ الاستقلال بداية من 1963 وعليه نميز بين 4 مراحل وهي:

1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية 1962-1970

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المفروضة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية.

تتمثل الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في هذه المرحلة في الحرية من جهة وفي نظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.¹

ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء بموجب النظام 62-125 الصادر في 13-12-1963 الديوان الوطني للتجارة " ONACO " الذي تم إطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963 والذي يهتم بهيكلية واحتكار التجارة الخارجية، وقد استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية بداية سنة 1971، وهذا عن طريق فرض بعض القيود التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

➤ **نظام الحصص:** يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص مسبق من قبل وزارة المالية وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية، وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص في ما يلي:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛
- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني؛
- تحسين وضع الميزان التجاري.²

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² - محمد بن بوزيان وآخرون، " فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر"، مجلة المانجمنت، ع01، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002، ص ص: 173-174.

➤ **الاحتكار المباشر:** إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة (الدواوين الوطنية).

➤ **تحقيق المزيد من الاستقلالية:** قامت الجزائر بتوسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنوع علاقاتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.¹

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 1971-1977

عُرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد، حيث شهدت انشاءً مكثفاً للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلسلة من الأوامر تتعلق أساسا بهذه القيود والتي تمثلت فيما يلي²:

➤ حق الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما أُلغى المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا؛

➤ إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي (AGI) أو إيجارات الاستيراد وعليه اعتبر البرنامج العام للاستيراد في هذه الفترة كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد وتوزيع المداخل بالعملة الصعبة حسب الأولويات المبرمجة؛

➤ تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

➤ إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

إلا أن هذه الإجراءات نتج منها جملة من السلبيات تمثلت في³ :

❖ تمركز الصلاحيات وبروز النزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية؛

❖ غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة؛

❖ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة؛

❖ عدم اشباع رغبات الجمهور من السلع المستوردة.

¹ - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² - زكراوي الخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-200، ص 133.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 107.

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987

شهدت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة والتي تمثلت

في:

➤ مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون 78-02 بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية؛

➤ تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج حيث يخص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم الخارجي لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة؛

➤ أضاف القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعاً استقلالياً لتوحيد نصوص الصرف، دعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية، ويسمح هذا للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حساب بالعملة الصعبة في الجزائر بالإضافة إلى استفادتها من المكافأة، بالإضافة التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من إيرادات العملة الصعبة في حين أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد ألغيت من إجراءات التجارة الخارجية¹؛

➤ إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالبنوك والقرض، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية وهذا ساعد البنك المركزي والبنوك التجارية في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.²

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، حيث تم إصدار القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الذي من خلاله تم ما يلي:

¹ - محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² - محمود حميدات، التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

- دخول نظام المؤسسات العمومية الاقتصادية حيز التطبيق الذي تضمن تغييرات معتبرة في التنظيم المتعلق بعمليات التجارة الخارجية والصرف، فقد رُفعت القيود أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج فأصبحت بذلك مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها بالخارج في إطار نشاطها الاقتصادي.¹
- إلغاء الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية مع المؤسسات الأجنبية وبالتالي زوال المراقبة المسبقة للمؤسسات العمومية مع الخارج.
- إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بنظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملات الصعبة، الذي يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص وأصبحت مسؤولة أمام التزاماتها مع الخارج.
- كما نشير في هذا الصدد، إلى إدراج الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في موازنة العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية، التي أوكلت لها مهمة التنسيق وإدماج القطاع الخاص في إستراتيجية التنمية للبلاد وفي هذا الإطار استفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة.
- أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي، وقد أخذت هذه اللجنة مقرأ لها في البنك المركزي، ومن مهامها متابعة القروض الخارجية و منح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار، حيث تقوم البنوك التجارية في هذا الإطار بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية ضمن خطوط الائتمان المفتوحة بين الحكومات.²

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10

عرفت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة تسارعاً معتبراً مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساساً بالتعليمات التطبيقية، ليأتي القانون 90-10 وينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي وعلى هذا الأساس شرع البنك المركزي في وضع الأدوات الأساسية التي تسمح له بممارسة وظيفة مراقبة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، من خلال

¹ - بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

² - محمود حميدات، خليلي زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 165.

التدفقات المالية، وتخص الأدوات كافة المجالات، لاسيما عمليات الاستيراد والتصدير الاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى وتمثل هذه الضوابط والآليات فيما يلي¹:

- 1- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر؛
- 2- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة؛
- 3- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي؛ ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شروط توفر وكفاية القدرة المالية المستوردة وتوفر الضمانات الكافية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.
- 4- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ، المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار.

كما تستفيد عمليات التصدير من نظام حر دون نظام إلزام المصدر بالحصول على ترخيص (النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991) وفي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف، هذا بالالتزام مع مصرفه شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام رقم 91-07 المؤرخ في 14 أوت 1991)، كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير استرجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن هذه العملية إلى الوطن ويستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها أو بالتحويل لها وتسديد عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية.

- 5- مراقبة أو رفض التراخيص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار المقيمين بالجزائر بالخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد تصبح عملية إعادة التصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة.

- 6- في اواخر 1992 تم إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محددة، وهذا في إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم بحيث يقع على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا تزيد مبالغها عن 100 ألف دولار أمريكي، وأجل الاستحقاق يتراوح ما بين 18 شهراً إلى 36 شهراً، ونظراً لكون التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، وإزالة هذا

¹ - محمود حميدات، التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 182-183.

التحيز أصدرت السلطات العمومية تعليمات بحرمان الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

كما أن تخصيص الموارد من العملات الأجنبية الصعبة أخذ الأولويات التالية:

❖ استيراد المنتجات المخصصة لتلبية الحاجيات الأساسية؛

❖ استيراد المواد والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج؛

❖ استيراد المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات خارج المحروقات، واستمرار الوضع على حاله إلى غاية سنة 1993.

7- في سنة 1994 تزامنت مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وتنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود بداية من أبريل 1994 بشكل تدريجي حيث وصل تحرير الأسعار بنسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك بالتزامن مع انتهاء السلطة النقدية لسياسة سعر الصرف المرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات.¹

8- بحلول منتصف 1995 تم حل اللجنة الخاصة (اللجنة الوزارية) وإزالة كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل وتم تعزيز ذلك بإصدار القانون المتعلق بمراقبة الصرف حيث أوكلت مهمة مراقبة الصرف بشكل كلي إلى البنك المركزي وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناءً على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج.

9- نهاية 1995 إنشاء مكاتب للصرف الأجنبي بموجب القانون 95-07 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 والتعليمة 96-08 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 هذه المكاتب بوسعها التعامل مع العملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال وتضييق التعامل في السوق السوداء بوصفها كبديل أضمن، كما تم إنشاء سوق الصرف البيئية معلناً عن تبني نظام التعويم المدار الذي كان عمله انطلاقاً من 1996 .

10- نهاية 1996 تم تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، كما ألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997.²

¹ - محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين، مرجع أعلاه، ص 173.

² - بلحش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض الدينار الجزائري في ظل توجيهات صندوق النقد الدولي
كشفت أزمة 1986 عن حقيقة ضعف الاقتصاد الجزائري ، الذي أدخلته في دوامة من الإصلاحات، إلا أنها لم تكن كافية لحل الأزمة الاقتصادية، ونتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم يكن أمام الجزائر سوى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، كانت المفاوضات سرية في البداية ثم تلتها مفاوضات علنية في إطار برامج تهدف في مجملها إلى إصلاح هيكل شامل.

الفرع الأول: سياسة الصرف في إطار اتفاقيات برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني

1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول 30 ماي 1989

بموجب هذا الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي استقادت الجزائر من حصتها في الصندوق إضافة إلى أشكال أخرى من الدعم مقابل إعداد برنامج اقتصادي الذي تمت الموافقة عليه من الصندوق، حيث تحصلت الجزائر على 470 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، وكانت محاور الاتفاق تشمل ما يلي:

➤ المراقبة الصارمة للنقد والقرض؛

تحسين وضعية المالية العامة والقضاء على عجز الموازنة؛

إعادة تنظيم سياسة الصرف وأسعار الفائدة؛

➤ إعطاء دور كبير للقطاع الخاص.¹

2- سياسة الصرف ضمن برنامج الاستعداد الائتماني

من بين الإجراءات التي شملها البرنامج المقترح في رسالة النية 28 مارس 1989 هي العمل على تطبيق سياسة صرف مرنة من شأنها تشجيع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، ولا يتأتى ذلك حسب البرنامج إلا بمواصلة السلطة النقدية في الجزائر تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي للدينار المتجه نحو المرونة والتي تسمح بالوصول إلى التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي والموازي خلال ثلاث سنوات.

حيث خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1986 إلى غاية ديسمبر 1988 فقد الدينار أكثر من 30% من قيمته لذلك اتخذ البرنامج إجراءات من شأنها امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.²

لقد صادف الاتفاق تطبيق إجراءات جديدة في المجال النقدي من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أبريل 1990 والذي سمح بتطبيق سياسة نقدية صارمة كرسدت أدوات السوق

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² - بن شلاط مصطفى، " إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 245.

الحرّة ، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث إختلالات واختناقات تضخمية حيث بلغ معدل التضخم سنة 1990 نسبة 17.9% رغم التحسن الذي لوحظ في الناتج الداخلي الخام سنة 1989، كما عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً محسوساً بلغ 11.32% وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بـ 2.14% وتدهور الاستهلاك الإجمالي بـ 5.1%¹.

3- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991

إن اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989 لم يعطي نتائج ملموسة بسبب تباطؤ استجابة الكثير من المتغيرات المستهدفة في ظروف شهدت فيها البلاد تحولات اجتماعية وسياسية غير مسبوقه وهو ما جعل الوضع الاقتصادي يتدهور، وعليه تطلب الأمر العودة من جديد لصندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 امتد إلى غاية 1992 استفادت بموجبه الجزائر من 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة على أربعة دفعات قيمة كل دفعة 100 مليون دولار أمريكي.²

شملت أهداف هذا البرنامج ما يلي³:

- تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة ومن ثم رفع تعبئة وحجم المدخرات؛
- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية وجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تحرير الأسعار بنسبة 40%؛
- إدخال إصلاحات على التعريفات الجمركية عن طريق تخفيضها ويأتي هذا بعد إلغاء نظام الحصص؛
- جعل سعر صرف الدولار الأمريكي في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى 26.5 دينار.

4- سياسة الصرف في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

فيما يخص السياسة المتبعة في مجال تسعيرة الدينار الذي عرف تخفيضاً معتبراً من نهاية 1990 إلى مارس 1991 فكان أمام الجزائر خيارين اثنين:

- إما أن يعوم الدينار ابتداءً من منتصف شهر أوت 1991 مع العلم أن الجزائر في هذا الميدان تفتقد لأدنى تجربة فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية يؤدي مباشرة إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار والى نتائج وخيمة على القطاع الإنتاجي.
- وإما تخفيض الدينار بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازية حوالي 25% وهو ما طبقته السلطة الجزائرية.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² - بن شلاط مصطفى، المرجع أعلاه، ص 246.

³ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114-115.

إن خبراء الصندوق عند مراجعتهم للاتفاق شددوا على بعض النقاط من بينها جعل الدولار الأمريكي في حدود 24.5 دج ثم مواصلة سياسة الصرف المرنة من خلال التخفيضات الجزئية وتثبيت الدولار في حدود 26.5 نهاية 1991.

لكن الحكومة الجزائرية عجزت عن تطبيق هذه التدابير مما استوجب عليها تحرير رسالة النية مرة ثانية بتاريخ 03 سبتمبر 1991 ركزت فيها على النقاط التالية:

- الانتقال بسعر الدولار من 18.5 دج إلى 22.5 دج؛
- الضغط على النفقات وإعادة تقييم الإيرادات لتحقيق رصيد موازي يميل إلى حدود 4.9% من الناتج الداخلي الخام؛
- رفع الدعم عن السلع والخدمات بما فيها ذات الاستهلاك الواسع.

إلا أن هذه التدابير لم تعرف التنفيذ بسبب إيقاف المسار الديمقراطي بإلغاء الانتخابات التشريعية في 10 جانفي 1992 والدخول في اختلالات اجتماعية وسياسية خطيرة مما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقيف تسديد الدفعة الرابعة من القروض المقدمة وهكذا استمر التدهور الاقتصادي إلى غاية بداية 1994.¹

الفرع الثاني: سياسة الصرف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع 1994-1998

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع صندوق النقد الدولي وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة للجوء مرة ثالثة وبشكل صريح دون سرية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي يمتد على مرحلتين:

- مرحل التثبيت الهيكلي من 14 أبريل 1994 إلى 21 ماي 1995.
- مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

1- أهداف برنامج التثبيت الهيكلي

ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت الهيكلي على تحقيق جملة من الأهداف تمثلت أهمها في²:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 19% وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة لتحقيق أسعار حقيقية موجبة؛

¹ - بربري محمد أمين، المرجع أعلاه، ص ص: 222-223.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سنة 1994 إلى 6% سنة 1995 مع استحداث مناصب شغل؛
- تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- رفع احتياطات الصرف بهدف دعم القيمة الخارجية للعملة.

2- سياسة الصرف ضمن برنامج التثبيت الهيكلي

ركز برنامج التثبيت الهيكلي تركيزاً خاصاً على سياسة الصرف من خلال ما يلي¹:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% قصد تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية تطبيقاً لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف وهذا معناه أن تعكس قيمة الدينار الواقع الاقتصادي؛
- الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال بالعملة المحلية من الحصول على العملة الصعبة ويأتي ذلك من خلال توفير احتياطات صرف كافية؛
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات إذ لا يمكن حسب صندوق النقد الدولي اختيار سعر الصرف وحجم الواردات بصفة مستقلة وإلا أدى ذلك إلى إحداث اختلالات خطيرة في الاقتصاد ويتوقف الاختيار من بين التوليفات المختلفة لسعر الصرف وحجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها؛
- إصلاح نظام تسعيرة الدينار الجزائري من خلال اعتماد طريقة جلسات التثبيت.

وقد كانت النتائج المحققة في إطار سياسة الصرف من تطبيق هذا البرنامج كما يلي²:

- توفير احتياطات صرف قدرها 2.6 مليار دولار أي ما يعادل 2.86 شهر من الواردات من السلع والخدمات مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يمثل 1.83 شهر من الواردات؛
- تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف بفضل التمويلات الاستثنائية الضخمة التي عززت ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج نذكر منها على الخصوص 5.3 مليار دولار التي وفرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية، وكذا تمويلات الدعم الموجهة لميزان المدفوعات منها 1 مليار دولار مصدره صندوق النقد الدولي وهكذا انتقلت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى 47% من الصادرات مقابل 94% قبل إعادة الجدولة؛

¹ - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص112..

² - بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،

الجزائر، 2004، ص 189.

- تم تخفيض الدينار الجزائري في أفريل 1994 بمقدار 50% مقابل الدولار الذي انتقل من 24 دينار إلى 26 دينار مقابل الدولار الأمريكي وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية، ثم تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 بحيث أصبح 41 دينار جزائري يعادل 1 دولار أمريكي؛
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج 38% ولولا عملية تخفيض الدينار لسجل التضخم 16% وهذا معناه أن هناك تحكّم محسوس في مستوى الضغوط التضخمية.

سمحت هذه النتائج المسجلة بالمضي قدماً نحو الشروع في تطبيق البرنامج الثاني من الاتفاق الموسع تحت إشراف صندوق النقد الدولي وهو برنامج التعديل الهيكلي في 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998.

3- أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

يعتبر برنامج التعديل الهيكلي الاتفاق الأوسع والأشمل والذي امتد على مدى ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 ، هدفه الأساسي هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك فإن أهداف الاتفاق تمثلت في¹:

- الحفاظ على نتائج برنامج التثبيت الهيكلي؛
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للنواتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف؛

التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من PIB في 1994-1995 إلى 2.2% من PIB خلال 1997-1998.

4- سياسة الصرف ضمن برنامج التعديل الهيكلي

حظت سياسة الصرف بعناية فائقة في إطار هذا البرنامج، إذ أقر هذا الأخير سياسة صرف مرنة تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات وكذا إحلال الواردات؛ من أجل ذلك سطرت السلطة النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعملات الصعبة ابتداءً من 02 جانفي 1996

¹ - بلغزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية وإنشاء مكاتب للصرف ليتم التخلي تدريجياً عن نظام الربط لسعر الصرف، ليحل محله نظام التعويم المدار والذي يمكن السلطة النقدية من مواجهة الصدمات الناشئة عن شروط التبادل.

استمرار انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسر فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 24.8 دج لكل دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 1993 إلى 60.7 دج لكل دولار نهاية 1998.¹

وكانت النتائج المحققة من هذا البرنامج ما يلي²:

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال إتمام ما تم انجازه في أكتوبر 1994 بإدخال أداة الاحتياطات الإلزامية، وكذا إنشاء نظام مزايدة للقروض في 1995؛
- شكلت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 إلى 8.05 مليار دولار بعدما كانت سنة 1996 و 1995 على التوالي 2.5 مليار دولار و 2.11 مليار دولار؛
- عرف معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نمواً معتبراً، بحيث وصل سنة 1996 إلى 4.3% بعدما كان 4.2% سنة 1995 و 1% سنة 1994.
- من النتائج الإيجابية لهذا البرنامج هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998 .
- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين كانت 10.5% سنة 1995.

المطلب الثالث: أسباب سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وآثارها

لقد كانت سياسة التخفيض قبل سنة 1986 فكرة مرفوضة، ولا يمكن الحديث عنها رغم إشارة صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، ووصايته للسلطات الجزائرية بضرورة القيام بعملية التخفيض، لكن الجزائر رفضت ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات ولا للواردات، ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي³:

- 1- من الجانب النظري يتمثل هدف التخفيض في تنشيط إنتاج السلع القابلة للتصدير، وبحكم أن صادرات الجزائر يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار الجزائري، لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية السعر.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² - جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³ - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية، إذ في هذه الوضعية يترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك، مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.
لكن مع استمرار العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي انزلاق تدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 06 أبريل 1996 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة الثقة له والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية.¹

تم التخفيض على مرحلتين²:

➤ أبريل 1994 تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17% بحيث أصبح 1 دولار أمريكي = 36 دينار جزائري.

➤ سبتمبر 1994 أصبح 1 دولار = 41 دينار جزائري.

واستمرت عملية تخفيض الدينار الجزائري طيلة سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-15): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1994-1998

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1\$/DZD	36.05	47.66	54.74	57.76	58.74	66.64

المصدر: التقرير العربي الموحد، "اجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة"، الفصل التاسع:

موازن المدفوعات والدين الخارجي ونظم الصرف، صندوق النقد العربي، 2003، ص 29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود استمرارية في تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي حيث أن أهم التخفيضات كانت في سنتي 1996 و 1999 مقارنة بالسنوات السابقة و يعود ذلك لارتفاع أسعار البترول، وقد شهدت هذه الفترة 1994-1998 أيضاً تحسناً واستقراراً في احتياطات الصرف.

الفرع الأول: أسباب ودواعي سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يرجع تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى عدة عوامل موضوعية أهمها تقييمه أكبر من قيمته الحقيقية، وذلك ناتج عن نظام الصرف المتبع منذ سنة 1963، تاريخ خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، هذا التسعير الإداري لسعر الصرف له عدة آثار سلبية على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

¹ - حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

1- الأسباب الخارجية لتخفيض قيمة الدينار الجزائري

➤ تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية: نقول عن عملة أنها مقدرة بأكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر (السوق الموازي)، ومن أهم المشاكل التي تنجم من كون أن سعر الصرف غير منسجم مع الواقع الاقتصادي (أي المغالاة في تقييم العملة) هو هروب رؤوس الأموال وظهور السوق الموازي لتلبية طلبات المتعاملين ويرجع السبب في رفع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى¹ :

❖ كون إستراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة؛
❖ بصفة أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط مما جعل السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب.

➤ عجز ميزان المدفوعات: الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأس المال ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها (خاصة بعد أزمة البترول 1986).²

جدول رقم (III-16): تطور مؤشر ميزان المدفوعات 1982-1989 الوحدة: %10

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	1.1	-0.5	-0.4	1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر: دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص183

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة الممتدة من 1982-1983 باستثناء سنة 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات والمفسر بارتفاع الدولار.

➤ الاحتياطات الدولية: تعتبر الاحتياطات الدولية كسبب آخر لتخفيض قيمة الدينار، ذلك أن التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلاً عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82.8% من الصادرات سنة 1993، فالجزائر بعبارة أخرى تصدر لتسديد ديونها، عوض تراكم هذه المداخيل على شكل احتياطات دولية لتدعيم الدينار أو استيراد مدخلات للاستثمار، ويستنتج من هذا أن خلل ميزان المدفوعات راجع إلى الديون الخارجية، وبالتخفيض يمكن

¹ - بن قدرور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² - حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص162.

إعادة ترتيب الدين الخارجي، والجدول الموالي يعطينا توضيح للوضع المالي للجزائر خلال الفترة 1971-1990.¹

جدول رقم (III-17): تطور مؤشر الاحتياطيات الدولية وخدمة الدين خلال 1971-1990 الوحدة: \$10⁹

السنة	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	-0.564	-1.341	-0.33	-0.352	-0.84
مخزون الدين الخارجي	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: بن قدير بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود قيم سالبة لمؤشر احتياطيات العملات مما يشكل صعوبة لدى الجزائر في تدعيم الدينار الجزائري، وما تجدر الإشارة إليه أن انخفاض الاحتياطيات الدولية في اتجاه معاكس لخدمة الديون التي تتجه نحو الارتفاع الشيء الذي يضعف حركة رؤوس الأموال إلى الجزائر، مما يحول دون تمكن هذه الأخيرة من إنعاش الاقتصاد الوطني، ونظرا لاحتياجات الجزائر إلى رؤوس الأموال الأجنبية يتوجب عليها اللجوء إلى السوق المالي الدولي، بعبارة أخرى الاستدانة لدفع الديون، فهذه الوضعية زادت من حدة اختلال التوازن لحد أجبر الحكومة في تلك الفترة على البيع المسبق للمحروقات للضغط على نقص رؤوس الأموال الآتية من الخارج.

2- الأسباب الداخلية لتخفيض قيمة الدينار الجزائري

أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشراتته تتلخص فيما يلي:

- الاعتماد الكبير على صادرات البترول، وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها أحدث عجزاً في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي؛
- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساساً في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والمنوطة على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية؛
- استفحال ظاهرة السوق الموازية وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية؛
- زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة طوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.²

¹ - صحراوي سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - بلحش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 368.

➤ عجز الموازنة (العجز المالي): تميزت الفترة 1986 (انخفاض أسعار البترول) باختلالات كبيرة من خلال العجز المسجل في الميزانية العامة والذي تجاوز 13% من الناتج الداخلي الخام سنة 1986 وواصل العجز الوصول إلى أرقام قياسية سنة 1993 بحيث قدر بـ 190 مليار دج ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال حولوا أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.

➤ التضخم والاختلال النقدي: سجلت فترة بعد الاستقلال انتعاشاً سريعاً وخطيراً لوسائل الدفع وكذا نمو جد سريع في القروض والتسيقات للخزينة العمومية ونظرا للموارد البترولية المرتفعة فقد تضاعف حجم الكتلة النقدية من 14.4 مليار دولار سنة 1970 إلى 349.5 مليار دولار سنة 1990 أي بحوالي 24 مرة هذا الانتعاش النقدي الزائد عن حده كان سبباً في ارتفاع وتيرة التضخم.¹

الفرع الثاني: آثار سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن المتّوقع والمرجو من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو أن تحقق ما يلي:

- تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية؛
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات وبالتالي تقليص الواردات وتحسن الميزان التجاري.

و يمكن أن نحدد آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية سواء سلبية أو ايجابية من خلال العناصر التالية:

1- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات

يمكن تحليل أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات من خلال تحليل الجدول

التالي.

جدول رقم (III-18): تطور الصادرات وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-1998

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
1\$ /DZD	8.95	18.5	21.82	23.36	36.05	47.66	54.74	57.76	58.74
الصادرات بالمليار دولار	12.964	12.33	11.51	10.41	8.89	10.250	13.21	13.82	10.14

المصدر: التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع:

التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000، ص 139.

¹ - حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162-163.

يتضح من خلال الجدول رقم (III-18) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا تطور إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1998، حيث أنه خلال الفترة 1990-1994 وهي الفترة التي عرف فيها الدينار الجزائري تخفيض بنسبة 22% بحيث أصبح 1 دولار أمريكي يقابله 22.5 دينار جزائري، حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت من 12.96 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994 رغم أن هذه السنة عرفت أكبر نسبة تخفيض قدرت بـ 40.17%، وبالتالي فإن عملية التخفيض هذه لم تنعكس بالإيجاب على الصادرات الجزائرية وتحقق الأثر المرجو منها. أما خلال الفترة 1995-1997 فقد عرفت قيمة الصادرات تحسناً بحيث انتقلت من 10.25 مليار دولار إلى 13.82 مليار دولار سنة 1997 وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن كان مصحوباً بارتفاع محسوس في أسعار البترول والذي انعكس على تحسن الصادرات.¹ هذا ما يجعلنا نستنتج أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة الصادرات وأنها أدت إلى الزيادة في القيمة الاسمية للصادرات مقومة بالدينار نتيجة تحويل الدولار إلى الدينار وفق سعر صرف مخفض.

2- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات

جدول رقم (III-19): تطور الواردات وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-1998 الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
1\$ /DZD	8.95	18.5	21.82	23.36	36.05	47.66	54.74	57.76	58.74
الواردات مليار \$	8.78	6.86	8.31	7.99	9.15	10.10	9.90	8.13	8.63

المصدر: التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع: التجارة

الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000، ص 139.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات التسعينات ما بين 6.86 مليار دولار كأدنى قيمة لها سجلت سنة 1991 و 10.1 كأعلى قيمة سجلت سنة 1995، حيث ارتفعت قيمة الواردات ما بين 1991 و 1995 بنسبة 11.28% رغم أن هذه الفترة عرفت تخفيضات متتالية للدينار الجزائري في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي تم فيها تخفيض الدينار بنسبة 22% سنة 1991 ثم 40.17% سنة 1994 وهذا ما يثبت عدم استجابة الواردات للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري نتيجة سياسة التخفيضات المتتالية في إطار اتفاقيات الصندوق.²

¹ - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² - حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص 166.

3- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على المديونية الخارجية

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (III-20): تطور المديونية الخارجية خلال 1989-1998

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المديونية الخارجية	26.86	28.38	27.88	26.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: التقرير العربي الموحد، "إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة"، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين الخارجي ونظم الصرف، صندوق النقد العربي، 2003، ص25.

منذ أزمة 1986 عرفت الجزائر مشكل سيولة حقيقية، شكلت المديونية الخارجية عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية، وقد تميزت هذه الفترة بتطور مستمر خاصة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الذي مثلت فيه سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري الحل للوصول إلى إعادة ترتيب هذه الديون، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن حجم الديون الخارجية خلال سنوات 1990-1993 عرف استقراراً بمتوسط 27 مليار دولار.

مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994 عرف حجم المديونية زيادة بمقدار 3.76 مليار دولار حيث انتقلت فيها من 25.72 مليار دولار سنة 1993 إلى 29.48 مليار دولار سنة 1994 لتعود للانخفاض بنسبة قليلة سنتي 1997 و1998 أي مع نهاية تطبيق البرنامج وما يمكن استنتاجه أن سياسة التخفيض لا علاقة لها بحجم المديونية الخارجية التي عرفت تذبذباً خلال فترة التخفيض.¹

¹ - حنان العروق، المرجع أعلاه، ص169.

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة لسياسة الصرف في الجزائر

إن أهمية سياسة الصرف في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية حقيقة لا يمكن إغفالها، فمن الضروري العمل على تبني سياسة صرف واضحة تساعد على بناء هيكل الاقتصاد وتجعله بعيداً على التقلبات و الصدمات المختلفة، وحرى بالجزائر أن تكون أكثر احترازية في ذلك من خلال ضبط سياسة صرفها خاصة وأن الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للصدمات لاعتماده على مصدر وحيد لإيراداته هو المحروقات، ومن ثم حاولت من خلال هذا المبحث تحليل أهم التطورات الحديثة للدينار الجزائري في ظل التغيرات التي يعرفها سوق النفط العالمي ومن ثم تأثيرها على سياسة الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: التطورات الحديثة للدينار الجزائري

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطة النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه (المدار)، حيث تسعى السلطة النقدية من خلال هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف الاسمي بما يحقق التوازن المتوسط لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ومن بين المؤشرات المستخدمة في ذلك مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وسعر الصرف الموازي.

الفرع الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2014

نظراً للتراجع الذي عرفته أسعار البترول سنة 1998 والذي استمر حتى السداسي الأول من سنة 1999 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهوراً بصفة فعلية اسمية أدت إلى تدهور فعلي حقيقي بنسبة 13% في (1998-2001) حيث تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي إلى 6.89 مليار دولار بعد أن كانت 8.05 مليار دولار سنة 1997 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية بداية 1999، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 1999 والتي مكنت من تراكم احتياطات الصرف الأجنبية، تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة ابتداءً من سنة 2000 إلى غاية 2002، حيث بلغت احتياطات الصرف 17.96 مليار دولار سنة 2001 بعد أن كانت 4.6 مليار دولار سنة 1999 و 11.90 مليار دولار سنة 2000 هذا التحسن في الوضعية الخارجية كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، كما ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تستهدف تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالموازاة مع الاحتياطات الأجنبية من خلال الجدول الموالي¹.

¹ - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 180.

جدول رقم (III-21): تطور سعر صرف الدينار الجزائري واحتياطات الصرف خلال 1999-2014 الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف دج/\$	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.61	73.35	72.64
احتياطات الصرف	4.6	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف دج/\$	69.16	64.56	72.40	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56
احتياطات الصرف	110.18	143.10	148.91	162.22	182.2	190.6	194.01	178.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، " الفصل الرابع: ميزان المدفوعات والوضعية العامة

الخارجية وسعر الصرف"، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، لسنوات

Rapport 2003.

Rapport 2004 juillet 2005.

Rapport 2005 juin 2006.

Rapport 2006 juin 2007.

Rapport 2008 September 2009.

Rapport 2013 November 2014.

Rapport 2015 November 2016 .

في جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساساً إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي مقابل ابرز العملات الأجنبية.¹ وبين جوان وديسمبر من نفس سنة 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5% هذا التدهور في قيمة الدينار الحقيقية لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 637 مليون دولار سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز نسبة 3% من مجموع الصادرات، وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي.

رغم ذلك عرفت احتياطات الصرف ارتفاعاً حيث قدرت بـ 32.92 مليار دولار سنة 2003، مكنت السلطة النقدية في الجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات والتقلبات الخارجية، حيث عرف الدينار خلال هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17.67%، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 72.61 دج/\$ سنة 2004 مقارنة بـ 77.39 دج/\$ متأثراً بأسعار العملات الرئيسية (تحسن الدولار مقابل الأورو) وكذا نسبة التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين.²

¹ - شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² - عبد الوهاب زنقيلة، " أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)", رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 38.

وبداية من سنة 2006 عرفت احتياطات الصرف ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت 77.78 مليار دينار لتتجاوز عتبة 100 دولار سنة 2007 لتصل في نفس السنة إلى 110.18 مليار دولار، حيث كان لانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال 2006 الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري الذي عرفت قيمته تحسناً، فوصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 73.35 دج/\$ ثم إلى 72.64 دج/\$ ثم 69.16 دج/\$ سنة 2007 ثم إلى 64.56 دج/\$ سنة 2008.¹

إلا أنه و على إثر الأزمة العالمية سنة 2008 والتذبذب الشديد للدولار أمام الأورو، عرف الدينار الجزائري انخفاضا حيث فقد 12% من قيمته، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري من 72.4 دج/\$ سنة 2009 إلى 74.40 دج/\$ سنة 2010.

لقد عملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات وتقليل حجم الواردات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف. ما يمكن الإشارة إليه من خلال تدخلات بنك الجزائر في السوق الرسمية هو تأثير سعر الصرف الاسمي، ما مكنه من إجراء التعديل لبلوغ أهداف سعر الصرف الحقيقي، ويرجع ذلك لاحتياطي الصرف الذي تملكه السلطة النقدية بسبب استحوادها على معظم الصفقات التي تتم في سوق الصرف ما بين البنوك وذلك بناء على التأثير الذي يضم ثلاث عوامل مهمة:

- 1- الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات؛
- 2- بموجب القوانين فان مداخل العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن تحول إجباريا إلى الدينار بواسطة بنك الجزائر، وهذا في إطار العمليات التي يقوم بها البنك خارج سوق ما بين البنوك ؛
- 3- تخضع تحويلات رؤوس الأموال إلى الرقابة الصارمة.

بعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية بعد الأزمة العالمية 2008 والتي زادت حدتها بداية من عام 2012 قامت السلطة النقدية في الجزائر بعملية تخفيض أخرى في قيمة الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة مسبقاً لتتلافى آثار تحركات أسعار الصرف تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم، حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت بـ 9% مقابل الأورو و 4% مقابل الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدينار من 77.55 دج سنة 2012 إلى 79.38 دج سنة 2013، هذه الإجراءات التي رأى فيها بعض الخبراء أنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرف معدل التضخم أعلى ارتفاع خلال هذه المرحلة قدر بـ 8.89% مقارنة بـ 5.3% سنة 2013.²

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² - عبد الوهاب زنفيلة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2016

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار حاد ومفاجئ لأسعار البترول حيث انخفض سعر برميل النفط من 100.2 دولار في جوان 2014 ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ثم 45 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 هذه التغيرات المفاجئة التي عرفها سوق النفط العالمي أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث نتج عن هذا الانخفاض تراجع كبير في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية إلى ما يقرب نصف مستوياتها المسجلة مسبقاً، حيث تراجعت احتياطات الصرف من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015 أي بانخفاض قدره 34.31 مليار دولار خلال سنة واحدة.¹

لقد كان لهذه الصدمة تداعيات على سوق الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار الجزائري، حيث سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار، حيث فقد الدينار خلال العام نحو 24.68% من قيمته المسجلة سنة 2014 والتي كانت 80.56\$/دج ليستقر عند 100.46\$/دج سنة 2015، أي بانخفاض 19.81% بين سنتي 2014 و 2015، بما يعكس للعام الثاني على التوالي استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري والتي نتج عنها نقص المعروض من العملات الأجنبية في سوق الصرف.²

في سياق هذه التقلبات واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، تدخله النشاط في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريباً من مستواه التوازني، حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و 6.7% مقابل الأورو خلال عام 2015، وأكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري كان بتاريخ 17 أوت 2015، حيث تم تخفيض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الأورو والدولار عند 107\$/دج و 105\$/دج على الترتيب، وكان مبرر السلطة النقدية من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المطرد في المستوردات التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات مابين 2000 و 2013 أي بمعدل نمو 590%؛ وعموماً فمنذ نهاية 2014 تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 80.56\$/دج إلى 107.17\$/دج في 18 فيفري 2016 ثم إلى 109.46\$/دج لكل دولار نهاية 2016 أي بمعدل انخفاض 36.78%.³

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، "ميزان المدفوعات والوضعية المالية الخارجية وسعر الصرف"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 66.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "تطورات أسعار الصرف العربية"، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف، صندوق النقد العربي، 2016، ص 271.

³ - عبد الحميد مرغيت، "أزمات العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة والحاجة لنظام نقدي بديل"، بحوث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، الجزائر، 2017، ص 03.

جدول رقم(III-22) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط خلال الفترة (2013-2016)

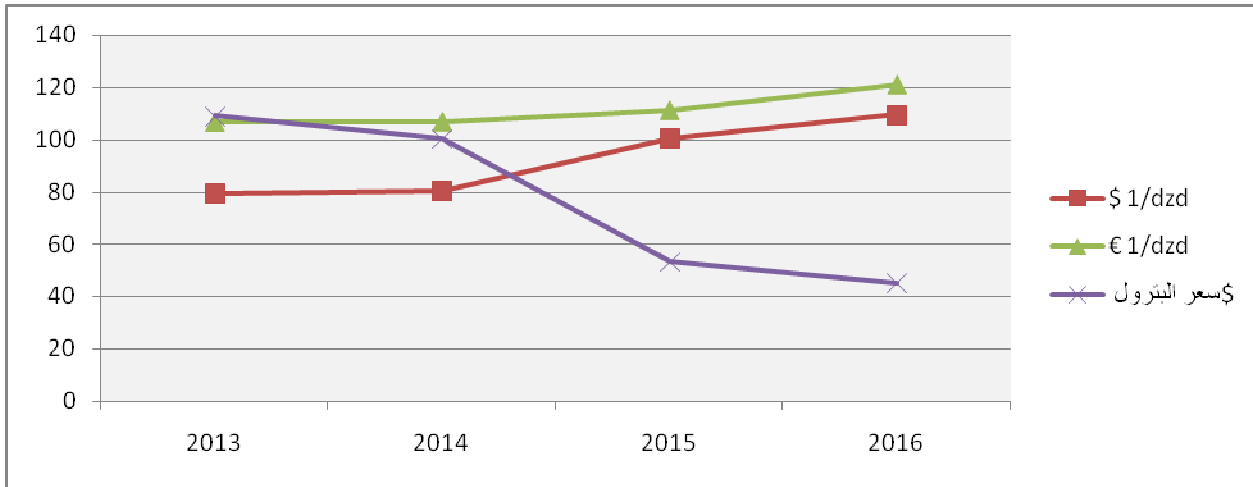
السنة	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف دج/\$	79.38	80.56	100.46	109.46
سعر الصرف دج/€	106.89	107.05	111.46	121.17
سعر البترول	109	100.2	53.1	45

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، "سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية"، الجزائر، مارس 2017، ص20؛
- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، "صادرات المحروقات"، إحصائيات القطاع الحقيقي، الجزائر، مارس 2017، ص20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري منذ سنة 2014، أي أنه كلما انخفض سعر برميل البترول، كلما أعقبه تخفيض في قيمة الدينار الجزائري في محاولة من الحكومة الجزائرية رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، والشكل الموالي يوضح جيداً هذه العلاقة:

شكل رقم(III-09) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار البترول خلال الفترة (2013-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (III-22) أعلاه.

عموماً اتسمت تطورات سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي بالمرونة خلال هذه الفترة في وضع شهد ارتفاعاً كبيراً في قيمة الدولار وتذبذباً في أسعار صرف العملات الرئيسية، هذا وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدينار، خاصة مقابل الدولار، يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي مغالى فيه مقارنة بمستواه التوازني، المحدد استناداً لأساسيات الاقتصاد الوطني.¹

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر، "الفصل الرابع: ميزان المدفوعات والوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف"، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" تقرير 2015، الجزائر، نوفمبر 2016، ص73.

المطلب الثاني: تقييم جدوى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل انخفاض أسعار البترول الفرع الأول: تقييم الدينار الجزائري

يتم تقييم أداء أي عملة بمدى محافظتها على قيمتها الداخلية والخارجية عبر الزمن، وعليه يمكن تقييم أداء الدينار الجزائري وفقا لهاتين القيمتين كما يلي:

1- القيمة الداخلية للدينار الجزائري

يُعبّر عن القيمة الداخلية لأية عملة بقوتها الشرائية المحلية من مختلف السلع والخدمات وعليه فسوف تتأثر القيمة الداخلية للنقد بمعدل للتضخم، فهناك علاقة عكسية بين هذه القيمة والمستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار كلما تدهورت القيمة الداخلية للعملة أي أصبحت تشتري سلع وخدمات أقل مما كانت عليه سابقا والعكس صحيح.

فمنذ إنشاء الدينار الجزائري سنة 1964 تم طرح ثلاث فئات من الأوراق النقدية في التداول هي فئة 5 دج ، فئة 10 دج و فئة 50 دج إلا أن هذه الفئات قد سحبت من التداول لتحل محلها أوراق نقدية جديدة بمبالغ أعلى فالورقة من فئة 5 دج أصبحت تقابلها ورقة من فئة 500 دج والورقة من فئة 10 دج أصبحت تقابلها ورقة من فئة 1000 دج وهو ما يعني أن أنه قد أضيف للعملة الجزائرية الأصلية صفرين فارتفع الأسعار في الجزائر، وتدهور القدرة الشرائية للدينار جعل من الأوراق النقدية التي أصدرت لأول مرة تخسر قوتها الشرائية تدريجياً وهو ما دفع السلطة النقدية إلى سحبها من التداول وإصدار أوراق نقدية جديدة بمبالغ أعلى.¹

2- القيمة الخارجية للدينار

يعبر عن هذه القيمة بسعر الصرف، أي عدد الوحدات الواجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وبملاحظة التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية الأجنبية (الدولار، الأورو) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(III-23) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو بين 1964-2016

السنة	1964	2016
سعر الصرف دج/\$	4.93	109.46
سعر الصرف دج/€	1	121.17

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على ، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، مارس 2017، ص 20.

و بودري الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 141.

¹ - بودري الشريف، " جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 140.

من خلال الجدول رقم (III-23) نلاحظ التدهور الكبير للقيمة الخارجية للدينار في السوق الرسمي فقد انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.93 دج/\$ منذ إنشاء الدينار سنة 1964 إلى 109.46 دج/\$ سنة 2016 أي أن الدينار فقد ما مقداره 2220.28% من قيمته خلال 52 عاما. أما بالنسبة للفرنك الفرنسي فقد انتقل الدينار من 1 دج/FFR سنة 1964 إلى 121.17 دج/€ سنة 2016 أي فقد خلال 52 عاما ما مقداره 12117% من قيمته. أما في السوق الموازي ، فقد تهاوت قيمة الدينار بشكل كبير مقارنة بالسعر الرسمي مقابل أهم العملات الأجنبية، حيث بلغ سعر صرف الدينار 181.50 دج لكل واحد أورو و 164.00 دج لكل واحد دولار في 07 جويلية من 2016 مقارنة بالسوق الرسمية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(III-24): سعر أهم العملات الأجنبية في السوق السوداء مقابل الدينار الجزائري سنة 2016

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	181.50	180.00
الدولار	USD	164.00	163.00
الجنيه الإسترليني	GBP	212.00	210.00
الدولار الكندي	CAD	125.00	124.00
الدينار التونسي	TND	78.00	76.00
الليرة التركية	TRY	55.00	53.00
الدرهم الإماراتي	AED	44.00	42.00
الريال السعودي	SAR	43.00	42.00
اليوان الصيني	CNY	24.00	22.00

المصدر: موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، تحديث 07 جويلية 2016 على الرابط:

<http://iqtissad.blogspot.com/p/oil-price.html> :

المُلاحظ للجدول أعلاه يلاحظ أن الدينار الجزائري مقابل أسعار العملات العالمية التي ينشرها بنك الجزائر بصفة دورية، ذو قيمة منخفضة بما أننا ندفع عدداً أكبر من الدينارات للحصول على وحدة واحدة من هذه العملات الأجنبية.

3- أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري

يعود التراجع الكبير في قيمة الدينار الجزائري إلى مجموعة من الأسباب المترابطة وهي:

➤ سماح السلطة النقدية للدينار الجزائري بالانزلاق التدريجي عقب أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، كإجراء لمعالجة تداعيات الأزمة، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31% ثم تلاه انخفاض آخر ما بين 1989 و1991؛

➤ التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عام 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي، الذي كان الهدف منه تصحيح التقييم المفرط في قيمة العملة الوطنية وتقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي الذي تزايد بشكل ملحوظ؛¹

➤ النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث بلغت فاتورة الاستيراد 58.36 مليار دولار سنة 2014، الذي يعتبر عائقاً أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف، ما ينعكس في انخفاض قيمته، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات خلال عشر سنوات الأخيرة:

جدول رقم (III-25) : تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال (2010-2016) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	57053	73489	72619	65823	61172	35138	29668
الواردات	40437	47247	50376	54903	58330	51646	46727
الميزان التجاري	16580	26242	22243	11000	2842	-16508	-17059

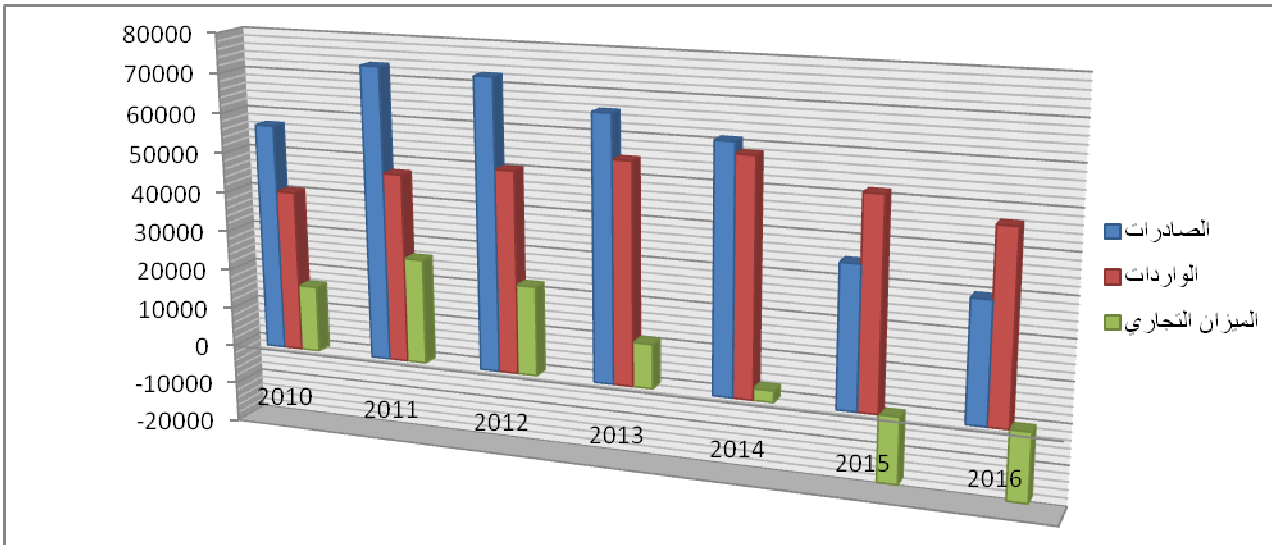
المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، " هيكل الصادرات والواردات"، إحصائيات القطاع الحقيقي، بنك الجزائر، مارس 2017، ص 28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات سجلت انخفاضاً ملحوظاً بداية من سنة 2014 حيث تراجعت من 61.172 مليار دولار إلى 35.138 مليار دولار سنة 2015 ثم 29.668 مليار دولار سنة 2016 أي بمقدار 31.51 مليار دولار ما يمثل 50% من قيمتها ويعود ذلك لانخفاض صادرات المحروقات بفعل انخفاض أسعار البترول سنة 2014، من جهتها عرفت الواردات انخفاضاً لكن بوتيرة أقل حيث سجلت 46.727 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ 58.33 مليار دولار سنة 2014 أي بمقدار انخفاض 11.61 مليار دولار.

أما رصيد الميزان التجاري فقد سجل أول عجز له بعد 18 سنة من الفوائض المتتالية بفعل الصدمة النفطية التي كانت أثارها حادة على الاقتصاد الجزائري حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض بمقدار 2.842 مليار دولار سنة 2014 إلى عجز قدره 17.05 مليار دولار سنة 2016 والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ - عبد الحميد مرغيث، "أزمات العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة والحاجة لنظام نقدي بديل"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

شكل رقم(III-10) : تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(III-25) أعلاه.

- استخدام الجزائر لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها حيث انخفض الدينار من 80.56 دج/\$ سنة 2014 الى 109.46 دج/\$ سنة 2016 أي بمعدل انخفاض بلغ 25%؛
- تخفيض الدينار مقابل الأورو كإجراء لكبح نمو الواردات (65% من الواردات من منطقة الأورو) وهذا لجعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار مما يخفض الطلب عليها.

الفرع الثاني: جدوى سياسة التخفيض في ظل انخفاض أسعار البترول

إن أهم أسباب عدم جدوى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في مواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول ما يلي¹:

- 1- التضخم نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات عند تقويمها بالعملة المحلية، وهذا ما يعني تدهور القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما أصحاب الدخل الثابتة، مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد؛
- 2- مهما انخفض الدينار فان السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب لسلع بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن المواطن الجزائري بتفضيله للمنتجات الأجنبية على المنتج المحلي يزيد من حدة الاستيراد؛
- 3- إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال، حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر صرف الدينار الجزائري ما عدا توقع انخفاض قيمته المستمر،

¹ - بودري شريف، مرجع سبق ذكره، ص146.

- الأمر الذي يحول دون تمكنهم من اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من ذلك وهذا في ظل ضعف آليات التغطية والوقاية من مخاطر الصرف؛
- 4- تعرض المستثمرين الأجانب لخسائر صرف فادحة عند تحويلهم أموالهم من داخل الوطن إلى بلدانهم الأصلية مما قد لا يحفزهم على مواصلة الاستثمار؛
- 5- تخفيض الدينار يقابله انخفاض في هوامش أرباح المستوردين عند تحويلها إلى العملة الأجنبية، الأمر الذي يتطلب استيراد وحدات أكبر للحصول على نفس الأرباح التي سبقت سياسة التخفيض، الأمر الذي يعمل على زيادة الواردات وليس تخفيضها؛
- 6- استمرار انخفاض قيمة الدينار لاسيما مقابل عملات دول الجوار كتونس والمغرب سيؤدي إلى استفحال ظاهرة تهريب المواد المدعمة من طرف الدولة (البنزين) لبيعها في هذه الدول وتحقيق مكاسب وهذا على حساب تكبد الخزينة العمومية لخسائر دعمها لأسعار هذه السلع.

المطلب الثالث: الحلول البديلة لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

صحيح أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان لها تأثير نسبي في تراجع فاتورة الواردات في ظل انخفاض أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014، لكن هذه السياسة تعتبر حل مؤقت وقصير الأجل فعلاج الأزمة يتطلب اتخاذ إجراءات هيكلية عميقة وحلول على المدى الطويل .

- 1- **زيادة وتنويع الإنتاج المحلي:** صياغة سياسات اقتصادية في الأجل الطويل تعمل على زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي والصناعات التقليدية التي تستهلك محلياً مستفيدة من تنافسية السعر بسبب انخفاض قيمة الدينار وزيادة القدرة على التصدير ستعكس في وفرة المعروض وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية للعملة الوطنية.
- 2- **منح استقلالية أكبر للبنك المركزي:** إن عدم تقيد البنك المركزي بقواعد ثابتة عند تنفيذ السياسة النقدية واعتماده على التقديرات يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد باستفحال التضخم الذي يؤدي إلى تضرر القوة الشرائية للنقود، ومن هذا الأساس تبرز أهمية استهداف المعروض النقدي بتبني قاعدة ثابتة لنمو النقد، بمعنى إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو للنقد يكون مساوياً لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، تاركا مستوى الأسعار دون تغيير، فإذا افترضنا مثلاً أن معدل نمو الاقتصاد هو 2 % في سنة معينة، فينبغي أن يسمح البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2% ولا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية إلا بوجود استقلالية كاملة للبنك المركزي (عن الحكومة) في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

3- معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة: لان استمرار العجز يدفع الحكومة إلى تغطيته عبر القروض والسندات وهذا يعني زيادة في عرض النقد لا تقابلها زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.¹

أما فيما يخص الإجراءات الخاصة بسياسة الصرف فينبغي اتخاذ ما يلي:

4- أهمية استقرار سعر صرف الدينار: إن استقرار سعر صرف أي عملة بما في ذلك الدينار يعتبر من المؤشرات الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي وأحد أبرز دعائم الثقة في العملة الوطنية والاقتصاد الوطني ككل، فالخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري لاسيما كونه اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير منتج وحيد (المحروقات) واعتماده على الاستيراد بشكل كبير، وإطلاق الدولة لمشاريع الاستثمار العمومي بمبالغ ضخمة خلال العشرية الأخيرة إضافة إلى المجهودات المبذولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، يتطلب وجود نظام لإدارة سعر الصرف يعمل على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات الأجنبية وذلك للاعتبارات التالية:²

- إن عدم استقرار سعر صرف الدينار الجزائري وخاصة التخفيض المتواصل مقابل العملات المستعملة في تسديد الواردات الجزائرية سيترتب عليه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار العمومية التي باشرتها السلطات العمومية؛
- إن استقرار سعر الصرف ضروري لاستقرار إيرادات المحروقات المقومة بالدولار عند تحويلها بالدينار الجزائري؛
- يسهم استقرار سعر الصرف في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار العكسية الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات العالمية، فتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى سيكون لها أثر مباشر في بروز المد التضخمي وذلك عبر انتقال الأثر النقدي لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع القابلة للتداول والتي تشكل نسبة كبيرة من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)؛
- استقرار سعر صرف الدينار الجزائري يعمل على توفير دعم مقنع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الناشئة منها، من خلال تخفيف عبئ تكاليف التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة، كما يسمح للمؤسسات الاقتصادية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون التعرض لتقلبات قوية في سعر الصرف.

¹ - عبد الحميد مرغيث، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، بحث اقتصادي، جامعة حيجل، الجزائر، 2016، ص 10-11.

² - بقة الشريف، عبد الحميد مرغيث، "نحو سياسة صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، ع01، الجزائر، سبتمبر 2014، ص ص: 61-62.

5- العمل على تطوير سوق الصرف في الجزائر

يحتاج سوق الصرف في الجزائر إلى تطوير من خلال ضرورة توفيره على ما يلي:

- العمل على زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وخفض تكاليف المعاملات، وتحقيق رقم أعمال كافي، وتوفير أنظمة للمقاصة، تسوية النزاعات، بما يسمح بالتنفيذ الجيد لأوامر البيع والشراء؛
- ضرورة وجود عدد متنوع وكاف من المتعاملين الناشطين في السوق وذلك بعد تقليص دور البنك المركزي كوسيط أساسي بتدخلاته النشيطة والدورية في السوق (لاسيما تحديده لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية) وذلك لفائدة المشاركين الآخرين في السوق، مما يسمح بالحصول على تجربة كافية في ميدان تحليل تطورات واتجاهات سعر الصرف، واتخاذ وضعيات الصرف الملائمة، وكذا إدارة مخاطر الصرف؛
- العمل على زيادة مصادر استخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف من خلال التقليل من كثرة القوانين والتشريعات التي تنظم سير السوق والتي سببها القيود المفروضة على المعاملات الجارية وبعض حركات رؤوس الأموال والقواعد الاحترازية على وضعيات الصرف الأجنبي، وكذلك إلزامية تسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي؛
- ضرورة تفعيل مكاتب للصرف معتمدة من طرف الدولة لتقنين تجارة العملة الصعبة المتواجدة في السوق الموازية والوصول إلى تحقيق مداخيل جياية للدولة متحصل عليها من هذه المكاتب.¹

¹ - بقة الشريف، عبد الحميد مرغيث"، مرجع سبق ذكره، 62.

خلاصة:

إن المنتبع لسياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولاً تدريجياً في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائماً التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى اليوم، فمنذ الاستقلال كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت من خلال ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف هذا النظام نوعاً من الاستقلال بعد انهيار نظام بروتون وودز، حيث تم ربط الدينار الجزائري سنة 1974 بسلة من العملات الصعبة، تأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار وبالتالي تم التخلي النهائي عن منطقة الفرنك الفرنسي، غير أنه و أمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول وضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف في الجزائر والتي عرفت هي الأخرى توجه آخر تدريجي نحو تحرير الدينار الجزائري وذلك ابتداءً من إحداث انزلاقات تدريجية ثم تخفيضات مست قيمة العملة الوطنية بداية من 1987 إلى غاية 1991 كمرحلة أولية لتقريب الدينار من قيمته الحقيقية.

لقد أخذت سياسة الصرف حيزاً هاماً ضمن برامج صندوق النقد الدولي خاصة برامج التعديل الهيكلي والتي كانت تركز في إطار سياسة الصرف إلى ضرورة تخفيض الدينار الجزائري باعتبار أنه مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية حيث عرف الدينار خلال فترة هذه البرنامج مجموعة من التخفيضات 1991-1998 كان أهمها تخفيض الدينار بـ 40.17% سنة 1994، ليتم في سنة 1995 إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك لتدعيم وتكريس تبني الجزائر لنظام جديد هو نظام التعويم المدار كنظام صرف للجزائر.

أخيراً وبعد تحليل التطورات الحديثة للدينار الجزائري ومدى نجاعة سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول بداية من جوان 2014 نستنتج أن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي، كما أن هذه السياسة تعتبر حل مؤقت وفي المدى القصير ولا تصلح للأجل الطويل، وبالتالي على الجزائر اتخاذ إجراءات وإصلاحات جذرية وهيكلية عميقة و البحث عن حلول وسياسات جديدة على المدى الطويل والمستديم .

الفصل الرابع

دراسة قياسية للأثر ستر صرف الدينار الجزائري على

الاستقرار النقدي في الجزائر

مقدمة:

بعد دراسة الأساس النظري لموضوع الدراسة، نهدف من خلال هذا الفصل إلى البحث في الجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة وذلك بالتطرق أولاً إلى دراسة تطور الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري، من خلال قياسه بالاعتماد على تحليل مؤشر معامل الاستقرار النقدي وتحليل تطور مختلف المتغيرات التي تدخل في قياسه والمتمثلة في كل من الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية باستخدام الجداول والأشكال، طيلة فترة الدراسة (1986-2016).

ثانياً التطرق للأدبيات المنهجية القياسية المستخدمة في الدراسة، بدءاً من تحليل السلاسل الزمنية إلى شرح مراحل اختبار التكامل المتزامن (دراسة استقرار السلاسل الزمنية، اختبارات التكامل المتزامن لأنجل -جرانجر).

لنخلص في نهاية هذا الفصل إلى تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية المتعلقة بقياس العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-2016) والتي سنبحث من خلالها في أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي ومدى نجاعة سياسة الصرف في تحقيق هذا الاستقرار من خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة (سعر صرف الدينار الجزائري كمتغير مستقل ومعامل الاستقرار النقدي كمتغير تابع) وذلك باستخدام اختبارات التكامل المتزامن في التقدير بالاعتماد على برنامج Eviews9.

كل هذا سنستعرضه من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: دراسة تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016
- المبحث الثاني: التقنيات القياسية المستخدمة في تحليل الدراسة
- المبحث الثالث: قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)

المبحث الأول: دراسة تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016

يتحدث هذا المبحث عن تطور الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال قياس مؤشر معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة 1986-2016، وقبل التطرق إلى هذا المؤشر تم تحليل تطور المتغيرات التي تعبر عنه وتدخل في قياسه؛ المتمثلة في كل من الكتلة النقدية ومكوناتها، و واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعدلات نموه.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية M_2 ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة

إن متابعة تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترات جزئية لكل منها خصوصيات معينة كما يلي:

الفرع الأول: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-1993

جدول رقم (26-VI): تطور حجم الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1986-1993 الوحدة: مليار دج

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
النقود M_1^*	204.8	223.9	252.2	250	270.404	324.475	369.7	446.9
نقود ورقية	89.3	96.8	109.7	119.8	134.95	157.2	184.85	211.31
نقود كتابية	115.44	126.99	142.34	130	135.454	167.27	184.85	235.59
أشباه النقود	22.9	32.9	40.7	58.13	72.92	90.27	146.18	180.52
M_2	227.016	257.896	292.965	308.147	343.324	414.745	515.88	627.42
% M_2	%1.4	%12	%12	%5	%10.2	%17.2	%23.8	%6.8

المصدر: World Bank, (2018), World Development Indicators 2018; sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>.

يتضح من خلال الجدول رقم (26-VI) أعلاه، الارتفاع المستمر في حجم الكتلة النقدية بمرورها من 227.016 مليار دج سنة 1986 إلى 308.147 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف حجمها بمعدل 1.3 طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية 1986-1989، هذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن مفردة مقارنة بالفترة السابقة* وهو ما تشير إليه معدلات النمو التي أظهرت انخفاضاً في مستواها، وهذا راجع للانخفاض في أسعار البترول (أزمة 1986) لينعكس ذلك سلباً على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم على الإصدار النقدي مما دفع الدولة إلى تبني إصلاحات جديدة للخروج من هذا الوضع، حيث تقرر التخلي عن النظام الموجه القائم والتحول إلى نظام السوق.

* M_1 : النقود = النقود الورقية (النقود الائتمانية) + النقود الكتابية (ودائع للإطلاع+ ودائع لدى الخزينة+ ودائع لدى البريد CCP+ ودائع تحت الطلب).

* - سجلت الكتلة النقدية خلال الفترة 1970-1985 نمواً متسارعاً بارتفاعها من 13 مليار دج إلى 223 مليار دج (تضاعفت 17 مرة) يرجع هذا النمو المتسارع إلى المخططات التنموية الرباعية والخماسية من جهة، و ارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى .

وبالتزامن مع الوضع الاقتصادي الكلي عرفت الوضعية النقدية تحولاً مرافقاً خلال 1989-1990 حيث شهدت العديد من الإصلاحات في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث استمر ارتفاع حجم الكتلة النقدية من 308.147 مليار دج إلى 627.12 مليار دج سنة 1993 وبمعدلات نمو مرتفعة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو 23.8% وذلك بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية .

الفرع الثاني: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2004

خلال هذه الفترة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث كان الهدف هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن الواقع حال دون ذلك ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول والشكل البياني الموالين.

جدول رقم (VI-27): تطور حجم الكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1994-2004 الوحدة: مليار دج

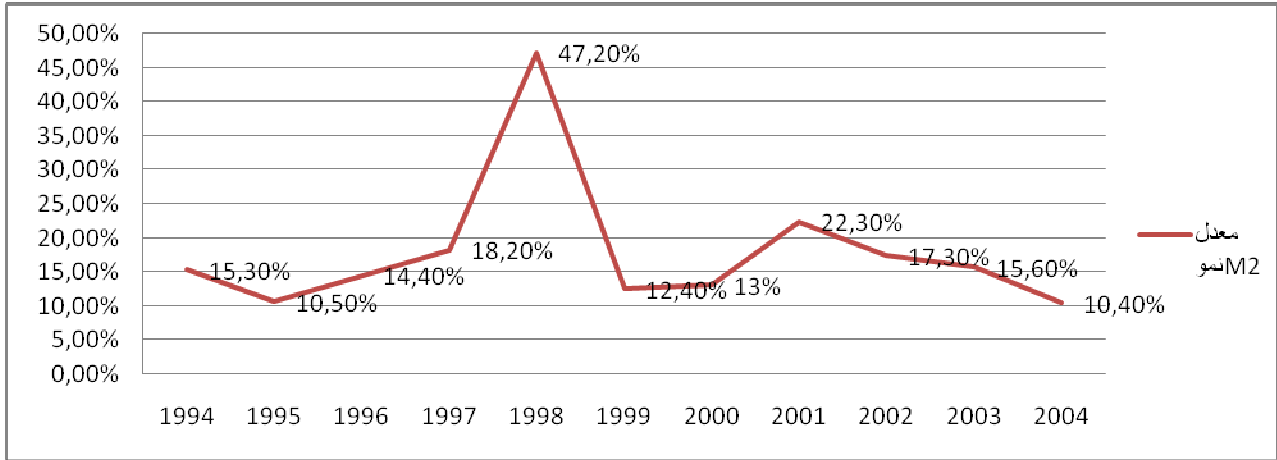
السنوات	النقد M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	M_2	% M_2
1994	475.83	211.31	252.85	247.68	723.51	15.3
1995	519.11	222.97	269.34	280.46	799.56	10.5
1996	589.1	249.77	298.22	325.96	915.06	14.4
1997	671.57	290.88	333.95	409.95	1081.52	18.2
1998	826.372	337.62	435.95	766.09	1592.46	47.2
1999	905.18	390.42	465.19	884.17	1789.35	12.4
2000	1048.18	484.53	563.67	974.35	2022.53	13
2001	1238.51	577.15	661.36	1235.00	2473.51	22.3
2002	1416.341	664.69	751.65	1485.19	2901.53	17.3
2003	1643.5	781.3	862.2	1478.7	3299.46	15.6
2004	2165.6	874.35	1286.23	1478.7	3644.29	10.4

- World Bank, (2018), World Development Indicators 2018;sur site: المصدر

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

- Rapport Banque d'Algérie 2004, Situation Monétaire, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2005, p131 .

إن الأهداف التي كانت السلطات تسعى لتحقيقها من خلال هذا البرنامج رافقها تغير كبير في هيكل الكتلة النقدية، كما يظهر في الجدول رقم (VI-27) أعلاه، حيث نلاحظ أن التوسع النقدي بدأ في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خاصة سنوات 1994، 1995، 1996 ذلك أنه تراجع من 15.3% إلى 10.5% ثم 14.4% على التوالي بسبب اعتماد سياسة نقدية محكمة، لكن سرعان ما عاد هذا المعدل للارتفاع سنتي 1997-1998، حيث وصل إلى 47.2% أي 1592.46 مليار دج سنة 1998 ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني أدناه.

شكل رقم (VI-11): تطور نمو الكتلة النقدية M₂ % خلال الفترة 1994-2004

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول أعلاه

ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية خلال 1997-1998 من 1081.52 مليار دج سنة 1997 إلى 1789.35 مليار دج ، لتعاود الانخفاض من جديد سنتي 1999 و 2000 حيث سجلت 12.4% و 13% على التوالي، واستمر الوضع على حاله إلى غاية 2001 حيث سجل معدل نمو الكتلة النقدية 22.3% أي 2473.52 مليار دج وهذا ناجم عن التوسع القوي لشبكة مكونات الكتلة النقدية التي تضم الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك الذي عكسه ارتفاع أسعار المحروقات.

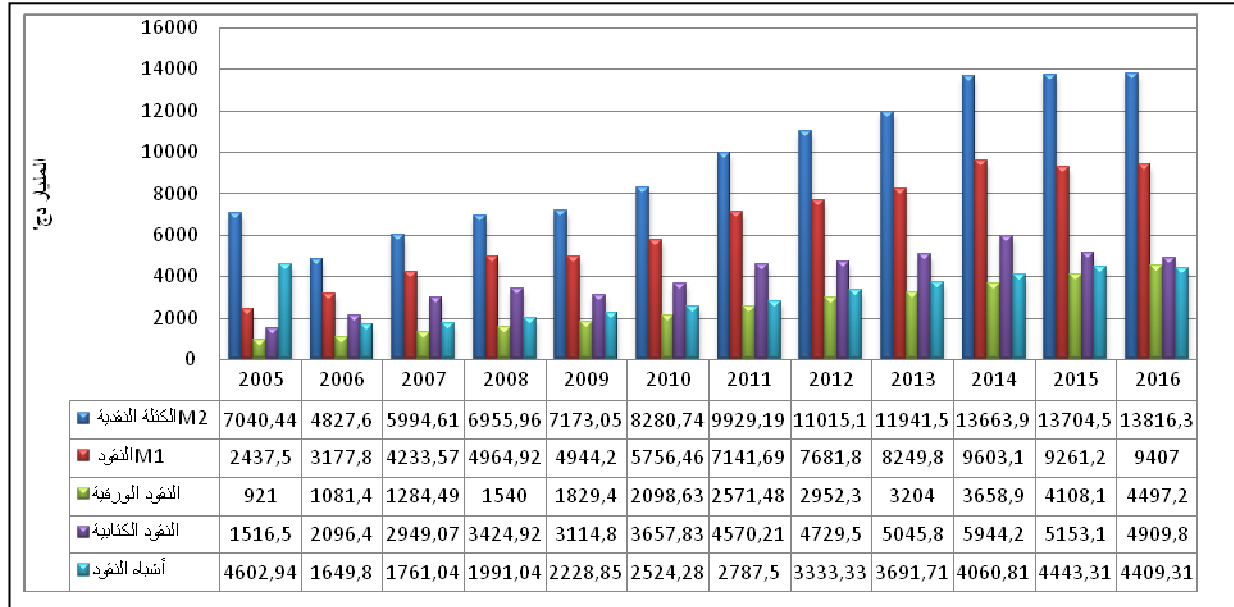
أما سنة 2002 فقد بلغ حجم الكتلة النقدية 2901.53 مليار دج، بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001 ثم انتقلت M₂ إلى 3299.46 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 15.6% ثم 3644.29 مليار دج سنة 2004 بنسبة 10.4% ويعود هذا الارتفاع في حجم الكتلة النقدية طيلة الأربع سنوات 2001-2004 إلى ارتفاع أسعار المحروقات وكذا انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له مبالغ ضخمة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

عرفت الكتلة النقدية ابتداءً من سنة 2005 معدلات نمو متذبذبة كان أعلاها سنة 2007 بنسبة نمو بلغت 21.5% ؛ حيث شهدت سنة 2006 نمواً متزايداً بمعدل 18.6% أي بحجم 4827.6 مليار دج مقارنة بـ 4070.44 مليار دج سنة 2005 وذلك تزامناً مع انطلاق برنامج دعم النمو، وواصل حجم الكتلة النقدية الارتفاع إلى 5994.61 مليار دج سنة 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث تجاوز معدل نموها في هذه السنة المعدل المحدد من قبل مجلس النقد والقرض وهذا دلالة على عدم السيطرة والتحكم في الكتلة النقدية M₂ ، كما سجل هذا المعدل انخفاضاً سنة 2009 بمعدل نمو 3.1% مقارنة بـ 16% سنة 2008 ويرجع هذا التراجع في نمو الكتلة النقدية إلى مخاوف السلطات من الضغوط التضخمية

نتيجة التراكم المتواصل للسيولة وكذلك لانخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (VI-12): تطور حجم الكتلة النقدية M₂ خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة: مليار دج)



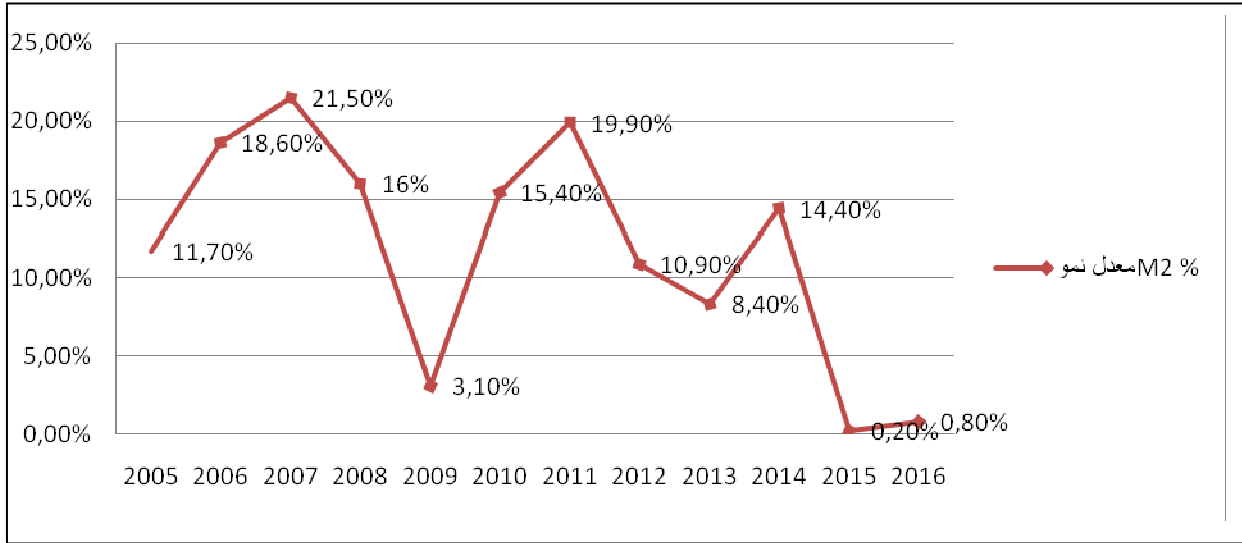
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، الوضعية النقدية، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 11؛
- التقرير السنوي 2013، الوضعية النقدية، الفصل التاسع: الوضع النقدي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 223؛
- التقرير السنوي 2008، الوضعية النقدية، الفصل التاسع: الوضع النقدي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009، ص 2008.

أما خلال الفترة 2010-2014 فقد استمر حجم الكتلة النقدية في الارتفاع حيث سجلت قيمة قدرها 8280.74 مليار دج بمعدل نمو بلغ 15.4% سنة 2010، ثم 9929.18 مليار دج سنة 2011 بنسبة نمو 19.9% ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الأصول الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، ثم عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضاً حيث سجل 10.9% ثم 8.4% سنتي 2012 و2013 على التوالي بسبب تراجع أسعار البترول، أما فيما يخص سنة 2014 فقد عرف معدل نمو الكتلة النقدية ارتفاعاً مرة أخرى بنسبة نمو قدرت بـ 14.4% بسبب ارتفاع الأصول الخارجية المتأتية من المحروقات.

إلا أن الوضع اختلف في السنتين الأخيرتين من الدراسة 2015-2016 حيث تسبب الانهيار المفاجئ في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 والذي استمر في سنة 2016 إلى عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الذي انجر عنه الانخفاض الحاد في معدل نمو الكتلة النقدية فتراجع معدل نمو الكتلة النقدية من 14.4% سنة 2014 إلى 0.2% سنة 2015 ثم 0.8% سنة 2016 والبيان الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (VI-13): تطور نمو الكتلة النقدية M_2 % خلال الفترة 2005-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السابقة أعلاه .

المطلب الثاني: واقع الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال فترة الدراسة

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي PIB ويتتبع التطورات في الناتج المحلي في الجزائر خلال فترات الدراسة 2016-1986 فقد عرف عدة تذبذبات نحلها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور حجم PIB في الجزائر خلال الفترة 2000-1986

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-1986 نجد أنه عرف عدة تذبذبات خلال هذه الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

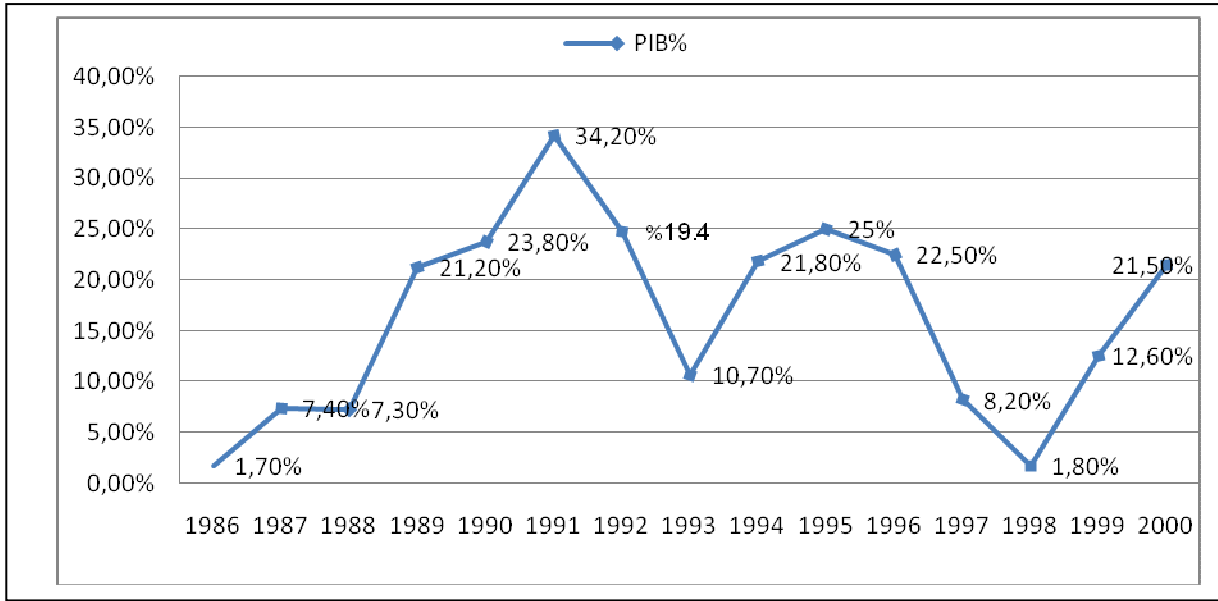
جدول رقم (VI-28): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر للفترة 2000-1986 الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	% PIB	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	% PIB
1986	299.5	1.7	1994	1491.5	21.8
1987	323.699	7.4	1995	1990.6	25
1988	349.5	7.3	1996	2570	22.5
1989	423.3	21.2	1997	2780.199	8.2
1990	555.8	23.8	1998	2830.5	1.8
1991	8444.499	34.2	1999	3238.198	12.6
1992	1048.2	19.4	2000	4123.51	21.5
1993	1165.99	10.7			

المصدر: World Bank, (2018), World Development Indicators 2018;sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

شكل رقم (VI-14): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB % خلال الفترة 1986-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تطوراً متذبذباً خلال الفترة 1986-2000 حيث شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات ضعيفة من سنة 1986 إلى غاية 1988 بـ 1.7% (299.5 مليار دج) سنة 1986 ثم 7.4% سنة 1987 ثم 7.3% (349.5 مليار دج) سنة 1988 وهذا راجع للأزمة البترولية سنة 1986، فانهيأ أسعار البترول سنة 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي تراجع المداخيل مما انعكس على تقليص الواردات الذي كان له أثر سلبي على الجهاز الإنتاجي وبالتالي انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

بداية من سنة 1989 شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً من خلال استمرار ارتفاعه بانتقاله من 423.3 مليار دج سنة 1989 إلى 4123.51 مليار دج سنة 2000 ليسجل تضاعفاً بحوالي 9 مرات، رغم تراجع معدلات نموه في السنوات الأولى من هذه الفترة حيث تراجع معدل نموه من 23.8% سنة 1990 إلى 10.7% سنة 1993، ومع بداية 1994 تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 21.8% أي (1491.5 مليار دج) ثم 25% (1990.6 مليار دج) وذلك إثر برنامج التعديل الهيكلي أضف إلى ذلك تحسن أسعار البترول مقارنة ببداية التسعينات، لكن هذا التحسن لم يستمر فسرعان ما عاود نمو الناتج المحلي بالتراجع خلال 1997، 1998، 1999 بمعدلات (8.2% ثم 1.8% ثم 12.6%) على التوالي وعموماً هذا النمو غير المنتظم وغير المستقر للناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى الوضعية و الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر فترة التسعينات (العشرية السوداء) نتيجة تراجع أسعار البترول.

مع بداية سنة 2000 تحسنت الأوضاع مما انعكس على تحسن الناتج المحلي الإجمالي والذي

بلغ 4123.514 مليار دج بمعدل نمو وصل إلى 21.5%.

الفرع الثاني: تطور حجم PIB في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 نجد أنه عرف نمو غير مستقر ويظهر ذلك من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم(29-VI): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر للفترة 2001-2016 الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	% PIB	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	% PIB
2001	4227.113	3.3	2009	9968.025	-9.7
2002	4522.773	6.9	2010	11991.5638	20.7
2003	5252	16.1	2011	14588.97	21.1
2004	6149.116	17.2	2012	16209.598	11.1
2005	7561.984	23	2013	16647.919	2.7
2006	8501.636	12.7	2014	172228.598	3.5
2007	9352.886	9.2	2015	16702.119	-3.1
2008	11043.703	18.1	2016	17406.826	4.2

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على

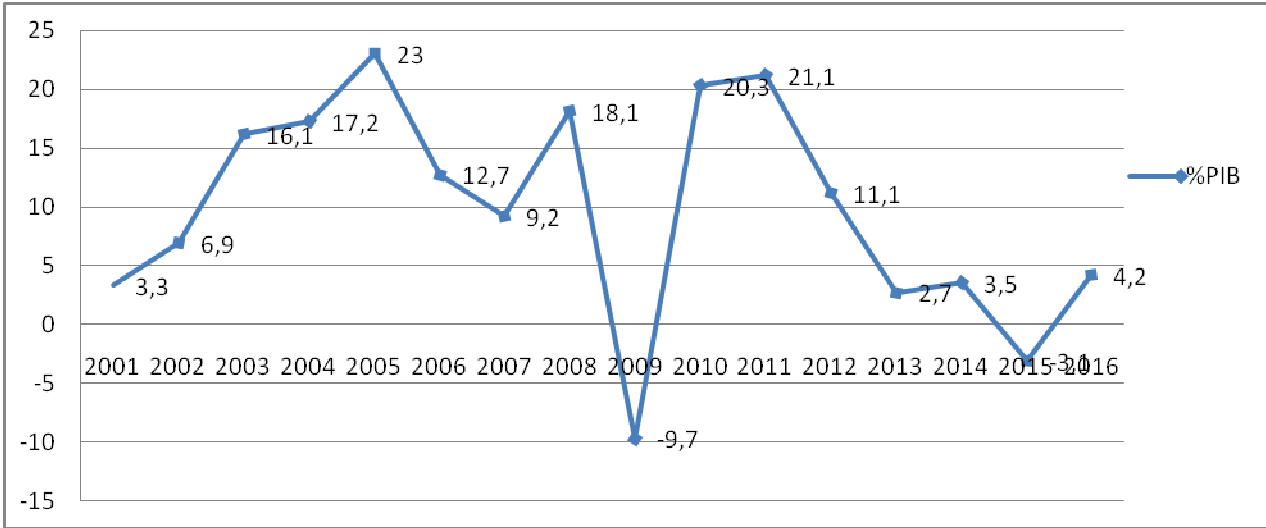
- World Bank, (2018), World Development Indicators 2018;sur site :

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، إحصائيات القطاع الحقيقي، توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات، بنك الجزائر، ديسمبر 2008، ص 26؛
- التقرير السنوي 2013، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 214؛
- التقرير السنوي 2016، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 146.

شكل رقم (VI-15): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي % PIB خلال الفترة 2001-

2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال قراءة الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة من 2001 إلى 2005 أي فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا متزايدا حيث انتقل من 4227.113 مليار دج بمعدل نمو 3.3% ليصل إلى 7561.984 مليار دج بمعدل نمو بلغ 23% كأعلى قيمة له خلال هذه الفترة بمتوسط نمو 13.3% خلال 5 سنوات وذلك بفضل زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكذلك ارتفاع أسعار المحروقات.

ابتداء من سنة 2006 بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض من 23% سنة 2005 إلى 12.7% سنة 2006 أي بتطور خفيف في حجم الناتج المحلي الإجمالي من 7561.984 مليار دج إلى 8501.635 مليار دج على التوالي وواصل معدل الناتج المحلي في الانخفاض حتى بلغ معدل نمو سالب قدره -9.3% سنة 2009 بانخفاض قدره 1075.678 مليار دج وذلك بتراجعته من 11043.703 مليار دج سنة 2008 إلى 9968.025 مليار دج سنة 2009 وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 والتي مست الاقتصاد العالمي.

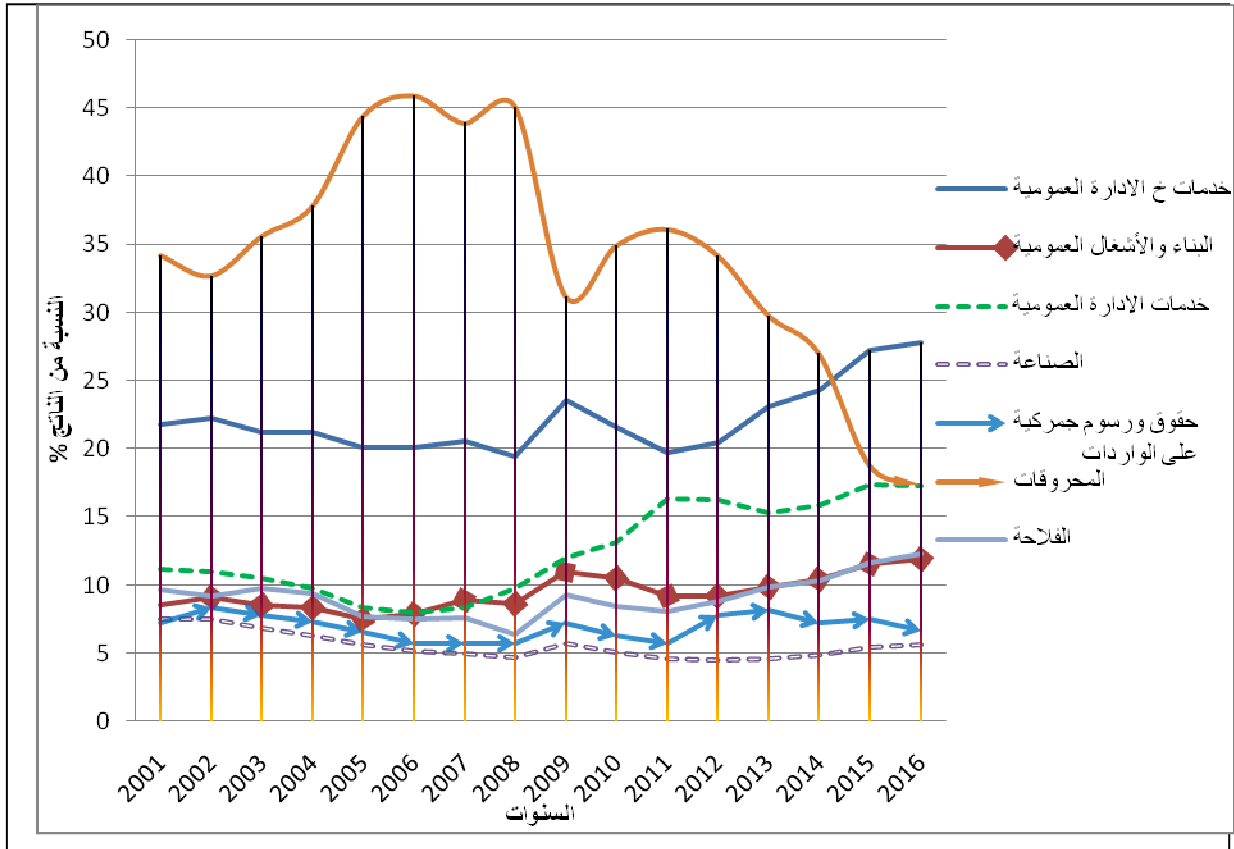
وفي سنة 2010 عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع ليصل إلى 20.3% حيث بلغ 11991.563 مليار دج وواصل وتيرة نمو إلى أن بلغ 17228.598 مليار دج سنة 2014 ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي ضختها لها الدولة أموالاً طائلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي 2010-2014) وعامة يرجع السبب الرئيسي إلى تحسن عائدات المحروقات.

وابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 بدأ الناتج المحلي في الانخفاض حيث تراجع معدل نموه من 3.5% أي 17228.598 مليار دج سنة 2014 إلى معدل -3.1% أي 16702.118 مليار دج سنة 2015 وهذا بسبب الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول نهاية سنة 2014؛ ثم عرف الناتج المحلي

الإجمالي تحسناً بنسبة 4.2% بفضل تحسن حجم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ليبلغ إجمالي الناتج المحلي 17406.826 مليار دج سنة 2016.

أما فيما يخص القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي فيمكن توضيح نسبة مساهمة كل قطاع من خلال البيان التالي:

شكل رقم (VI-16): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2001-2016



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات، بنك الجزائر، ديسمبر 2008، ص 26؛
- التقرير السنوي 2013، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 214؛
- التقرير السنوي 2016، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 146.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات يهيمن على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تفوق معدلات باقي القطاعات خارج قطاع المحروقات طيلة فترة 2001-2014 بحيث نجد أنها محصورة بين نسبة مساهمة 27% سنة 2009 و 45.9% سنة 2006، والتي تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي تبعاً وأسعار المحروقات، بينما تبقى نسبة مساهمة بقية القطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي نسبية مقارنة مع قطاع المحروقات فنلاحظ هيمنة قطاع الخدمات السوقية (خارج الإدارة العمومية) وخدمات الإدارة العمومية على هيكل الناتج

المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات حيث تمثلان معاً أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي كانت محصورة بين 19.4% سنة 2008 و 24.3% سنة 2014 في الفترة من 2001 إلى 2014 أي بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية في هذه الفترة نسبة مساهمة قدرت بـ 21.37% وهي أكبر نسبة مساهمة مقارنة بمساهمة باقي القطاعات، أما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة والفلاحة فقد حققوا أداء متواضع حيث نجد أن نسبة مساهمة كل من قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية كانت بمعدلات ضعيفة ومتقاربة بلغت متوسط 9.1% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية ونفس الشيء بالنسبة للفلاحة خلال الفترة 2001-2014 أما قطاع الصناعة فقد حقق أداء أضعف قدر بـ 6.3% خلال نفس الفترة وبذلك فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة ومتذبذبة على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيس للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

ابتداءً من سنة 2014 وفي ظل انخفاض أسعار البترول نجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت نحو النصف والتي قدرت بـ 18.8% سنة 2015 و 17.4% سنة 2016، بينما حققت القطاعات الأخرى نمواً معتبراً في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ففاقت نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية نسبة 27% أما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة فحققت نسبة مساهمة تفوق 10% في حين بقي أداء قطاع الصناعة يقدم أداءً متواضعاً لم يتجاوز 5% في السنتين الأخيرتين من الدراسة 2015-2016، ورغم تراجع أداء قطاع المحروقات بعد سنة 2014 إلا أنه بقي يحتل المرتبة الثانية، في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد وهو النفط، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لتبعيتها لتقلبات أسعار النفط العالمية.

المطلب الثالث: قياس الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1986-2016

يُعد تحقيق الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها لتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، وذلك لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يُدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وللوصول إلى هذا الهدف سنعتمد على قياس مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر والذي يُعبر عنه بقسمة نسبة التغير في الكتلة النقدية إلى نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعادلة التالية:

$$CSM = \frac{\Delta M_2 / M_2}{\Delta PIB / PIB} \quad \text{حيث:}$$

CSM: معامل الاستقرار النقدي؛

$$\frac{\Delta M_2}{M_2} : \text{نسبة التغير في الكتلة النقدية ؛}$$

$$\frac{\Delta PIB}{PIB} : \text{نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.}$$

بالاعتماد على المعادلة السابقة يمكن حساب معامل الاستقرار النقدي للاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة 1986-2016 وتتبع مختلف مراحل تطوره ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(30-VI): تطور معامل الاستقرار النقدي CSM في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 الوحدة: مليار دج

CSM	$\Delta M_2/M_2$	$\Delta PIB/PIB$	ΔM_2	M2	ΔPIB	PIB	السنوات
0,50776587	0,0139021	0,02737896	3,156	227,016	8,2	299,5	1986
1,6016281	0,11973819	0,07476029	30,88	257,896	24,1999	323,6999	1987
1,62156153	0,11970372	0,07382003	35,069	292,965	25,8001	349,5	1988
0,28259401	0,04926869	0,17434444	15,182	308,147	73,8	423,3	1989
0,42979098	0,10246007	0,23839511	35,177	343,324	132,5	555,8	1990
0,50372991	0,17220461	0,34185901	71,421	414,745	288,6999	844,4999	1991
1,22593356	0,23823964	0,19433324	129,711	544,456	203,7001	1048,2	1992
0,67311683	0,06800438	0,10102908	39,727	584,183	117,7999	1165,9999	1993
0,62194803	0,13573191	0,21823674	91,745	675,928	325,5001	1491,5	1994
0,34481196	0,08645416	0,25072842	63,967	739,895	499,1	1990,6	1995
0,56660411	0,12773946	0,22544747	108,355	848,25	579,4	2570	1996
2,04218869	0,1544018	0,07560604	154,886	1003,136	210,1999	2780,1999	1997
9,21108281	0,16368814	0,01777078	196,34	1199,476	50,3002	2830,5001	1998
0,97218283	0,12240035	0,1259026	167,293	1366,769	407,6975	3238,1976	1999
0,57670253	0,12381772	0,21469946	193,145	1559,914	885,3162	4123,5138	2000
14,3162199	0,35086602	0,02450829	843,1554	2403,0694	103,5993	4227,1131	2001
2,33919439	0,1529165	0,06537144	433,8049	2836,8743	295,6602	4522,7733	2002
1,00936083	0,1402003	0,13890008	462,5852	3299,4595	729,5478	5252,3211	2003
0,6488076	0,09462298	0,14584136	344,8339	3644,2934	896,7955	6149,1166	2004
0,56034347	0,10469358	0,18683822	426,1492	4070,4426	1412,8677	7561,9843	2005
1,48555608	0,1641925	0,11052595	799,6293	4870,0719	939,6514	8501,6357	2006
2,06110782	0,18759121	0,09101475	1124,5357	5994,6076	851,2506	9352,8863	2007
0,90570723	0,13866592	0,15310236	965,0701	6959,6777	1690,8171	11043,7034	2008
-0,42316051	0,04566446	-0,10791287	333,017	7292,6947	-1075,6782	9968,0252	2009
0,70708592	0,11931852	0,16874685	988,0457	8280,7404	2023,5386	11991,5638	2010
0,93249413	0,16602036	0,17803904	1648,4473	9929,1877	2597,4062	14588,97	2011
0,98606995	0,09858681	0,09997953	1085,947	11015,1347	1620,628	16209,598	2012

2,9464177	0,07757587	0,02632888	926,3728	11941,5075	438,321	16647,919	2013
3,74002038	0,12605498	0,03370436	1722,4041	13663,9116	580,6788	17228,5978	2014
-0,0939833	0,00296251	-0,0315217	40,5998	13704,5114	-526,4792	16702,1186	2015
0,19987213	0,00809173	0,04048455	111,7979	13816,3093	704,7076	17406,8262	2016

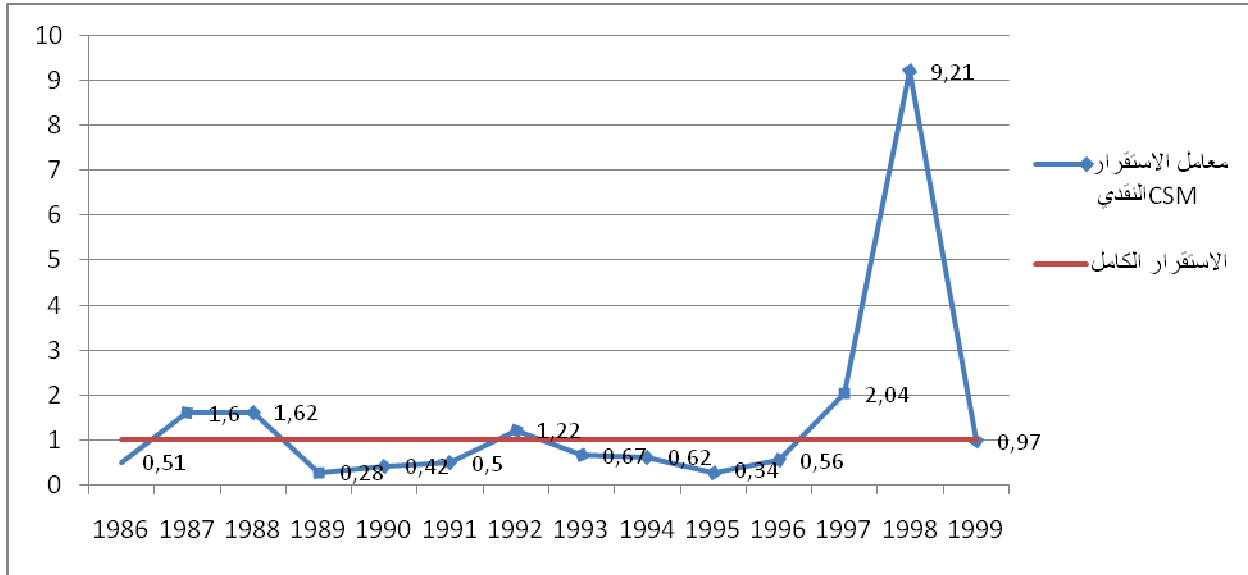
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة رقم: (VI-27، 28، 29؛ 30) والشكل رقم (VI-16).

الفرع الأول: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-1999

لتحليل الجدول أعلاه سوف نوضحه من خلال البيان أدناه بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين بحيث

الشكل الموالي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-1999.

شكل رقم (VI-17): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-1999



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي دون الواحد في سنة 1986 مما يعني مستوى تضخم متدن، تلاه انكماش حيث قدر معامل الاستقرار النقدي في هذه السنة بـ 0.5 وهي سنة الأزمة البترولية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7% قابله كذلك معدل نمو منخفض للكتلة النقدية بـ 1.4%، أما سنة 1987 فقد عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً قدر بـ 12% مقارنة بالناتج المحلي الذي بلغ 7.3% أدى هذا الوضع إلى تسجيل نوع طفيف من التضخم وبالتالي تجاوز معامل الاستقرار النقدي في هذين السنتين (1987، 1988) المستوى المطلوب فسجل نفس القيمة والتي قدرت بـ 1.6، ثم عرف الاقتصاد نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انكماشاً حاداً، حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0.2 سنة 1989 ثم 0.4 سنة 1990 ثم 0.5 سنة 1991 ويعود هذا التراجع في معامل الاستقرار النقدي إلى الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية والذي بلغ 5% سنة 1989 و 10.2% سنة 1990 ولعل السبب هو اعتماد سياسة نقدية انكماشية في إطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي والدليل

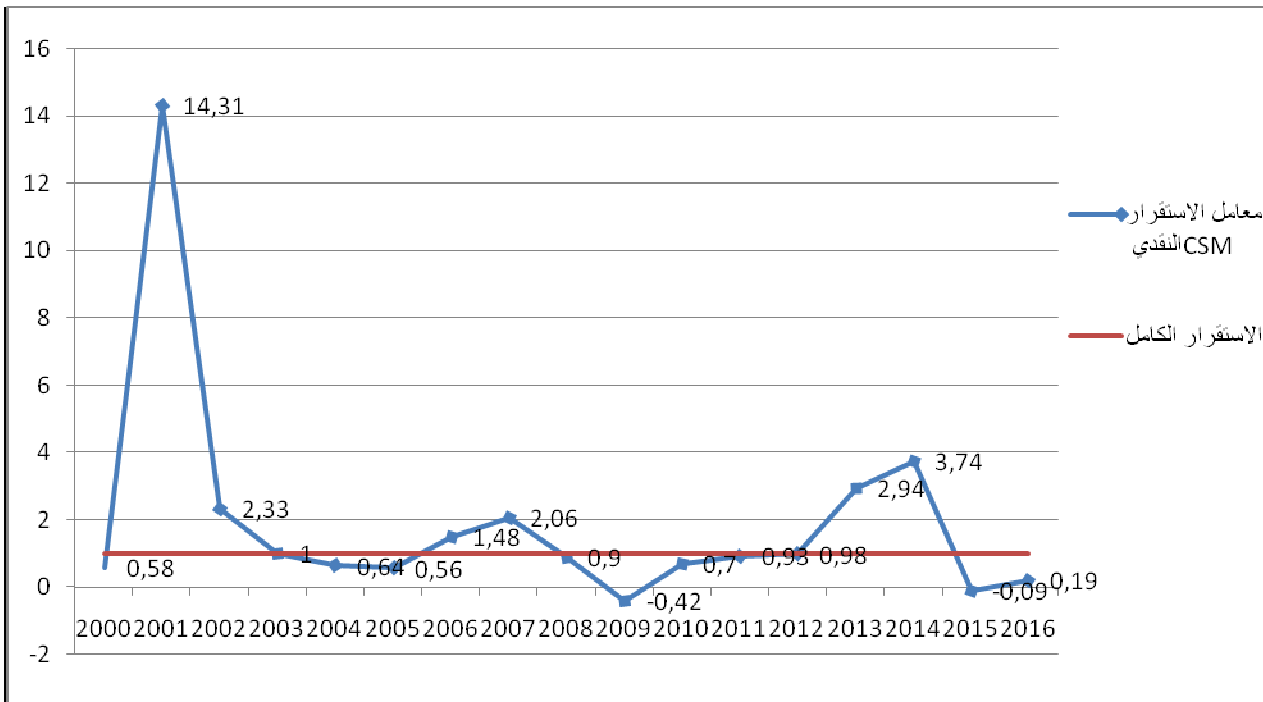
على ذلك هو الاستقرار النقدي المحقق بعد هذا الإصلاح حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 1.2 سنة 1992.

في حين شهدت سنة 1993 انكماشاً حيث سجل معامل الاستقرار النقدي 0.6 بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 6.8% بعد ما كان 23.8% سنة 1992 في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.7% بعدما كان 19.4% سنة 1992 ثم تلاه انكماش خلال سنوات 1994، 1995، 1996 (0.6، 0.3، 0.5) على التوالي بسبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (21.8، 25، 22.5%) مقارنة بتراجع الكتلة النقدية (13.6، 8.6، 12%).

وأكثر السنوات مميزة هي سنة 1998 التي عرفت تضخماً مفرطاً بحيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 9.2 ويعزى ذلك للتراجع الشديد في حجم الناتج المحلي الذي بلغ 1.8% نتيجة تراجع أسعار البترول مقابل معدل نمو للكتلة النقدية لم يجد مقابل له والذي بلغ 16.3%، ثم سجلت سنة 1999 استقراراً نقدياً كاملاً بلغ 0.97 نتيجة التقارب بين معدل نمو الكتلة النقدية 12.4% والناتج المحلي الإجمالي بـ 12.6%.

الفرع الثاني: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

شكل رقم (VI-18): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-2016 نلاحظ أنه طيلة 17 سنة، لم يتحقق الاستقرار النقدي إلا في أربع هي 2003، 2008، 2011، 2012، حيث خلال هذه السنوات كان الاستقرار كاملاً نتيجة التقارب بين الكتلة

النقدية والنتائج المحلي الإجمالي بحيث سجل معامل الاستقرار النقدي خلال هذه السنوات المعدلات التالية (1,0.9,0.9,0.9) على التوالي أما في باقي السنوات فنجد أنه في سنة 2000 عرف الاقتصاد الوطني انكماشاً حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0.5 نتيجة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تقابلها زيادة في الكتلة في النقدية.

أما بالنسبة لسنتي 2001 و2002 فقد عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة من التضخم المفرط بمعامل استقرار نقدي بلغ 14.3 و2.3 على التوالي ويعود ذلك إلى الزيادة المرتفعة في حجم الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي عرف تمويل كبير في مختلف القطاعات خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية.

بالنسبة لسنتي 2004، 2005 فقد شهد الاقتصاد انكماش خفيف بـ0.6، 0.5 على التوالي ليعود إلى ارتفاع نسبي سنتي 2007، 2006 بمعامل استقرار نقدي حقق 1.4 و2 على التوالي، أما في سنة 2009 فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة قدرت بـ0.4- وهذا بسبب الأزمة العالمية 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول واستمر الوضع إلى غاية 2010 بمعامل قدر بـ0.7 بسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض في إطار ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية.

في حين تميز تطور معامل الاستقرار النقدي باتجاهات تضخمية محسوسة سنة 2014، 2013 بحيث بلغ 3.7، 2.9 على التوالي بسبب الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع بفعل ارتفاع أسعار المحروقات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تغذية الضغوط التضخمية.

أما فيما يخص السنتين الأخيرتين من الدراسة فقد عرف الاقتصاد الجزائري، انكماشاً محسوساً نتيجة تراجع أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، ما انعكس على معدل نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 0.2% و0.8% مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.1%- و4.2% على التوالي سنة 2015، 2016 والذي انعكس على معامل الاستقرار النقدي الذي سجل -0.09، 0.19 على التوالي.

المبحث الثاني: التقنيات القياسية المستخدمة في تحليل الدراسة

لم يعد علم الاقتصاد مبنياً على استعراض مختلف النظريات الاقتصادية التي تُبنى أحكامها على الاستنباط والمنطق، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام أساليب الاقتصاد القياسي، والتي تُمكن من التوصل إلى نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة، وقد تعددت الطرق والنماذج القياسية المستعملة في تحليل المشكلات الاقتصادية ولعل من أهمها طريقة التكامل المتزامن التي سوف نستخدمها في تحليل الدراسة والتي سوف نتطرق إلى أدبياتها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: مفهوم السلاسل الزمنية

1- تعريف السلسلة الزمنية

إن السلسلة الزمنية هي سلسلة إحصائية تأتي بياناتها مرتبة مع الزمن كما هو الحال في البيانات الاقتصادية؛ أي هي مجموعة مشاهدات زمنية أُخذت وفق ترتيب طبيعي.¹ وتعرف السلسلة الزمنية رياضياً بأنها: "متابعة من المتغيرات العشوائية معرفه ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات، تتكون من متغيرين احدهما توضيحي وهو متغير الزمن والأخر الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة".²

كما تعرف أيضاً بأنها: "مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، المأخوذة والمسجلة رقمياً خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن، حيث كل قيمة حد (Y_t) من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات كما يلي:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.³

¹ - بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² - مصطفى سعيد فهد، محمد عبد الحسين غانم، "استخدام طريقة بوكس-جينكنز للتنبؤ والاحمال الكهرياشية الشهرية للفترة 2008-2014"، بحث اقتصادي مقدم إلى مجلس المعلوماتية، قسم الإحصاء والمعلوماتية، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، جامعة القادسية، العراق، 2015، ص 05.

³ - مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 279.

2- مكونات السلاسل الزمنية

تبدأ دراسة السلاسل الزمنية بمحاولة التعرف على مكوناتها أو مركباتها للمساعدة في بحث ما تعرضت له الظاهرة في الماضي و للتنبؤ عن المستقبل باستعمال هذه البيانات الإحصائية المتوفرة عن الماضي، ومن استعمالات السلاسل الزمنية هو اكتشاف الدورات التي تتكرر في البيانات، ولإجراء هذا التنبؤ أو لاكتشاف تلك الدورات، نحتاج إلى تحليل السلسلة الزمنية المعطاة ، وتتكون السلسلة الزمنية من أربع مركبات، وهو ما سنتعرف عليه الآن¹:

➤ مركبة الاتجاه العام (Tt) la tendance

يقصد بالاتجاه العام التغير المنتظم والمُستمر الحاصل في قيم الظاهرة المدروسة نتيجة لتأثرها بعوامل معينه، كما يمثل التطور في المدى الطويل للظاهرة المدروسة، فالالاتجاه العام يُظهر النمو السريع أو البطيء، إن نمط تطور الاتجاه العام يمكنه أن يتغير عبر الزمن كمعرفة نموذج دورة حياة الإنتاج. وتمثل مركبة الاتجاه العام الذي تتحوا السلسلة نحوه على المدى البعيد وتمثل بخط انحدار X_t على الزمن t على شكل خط مستقيم، يستعمل هذا الخط للتنبؤ بالقيمة المستقبلية للسلسلة على أن يكون الزمن بعيداً أكثر من نصف طول الفترة المعطاة.

➤ المركبة الظرفية (Ct) la conjoncture

هي عامل يتواجد في المدى المتوسط، ويظهر بحركات دورية لعدة سنوات، فترة هذه الدورات غير ثابتة ، هذه حالة القرن 20 أين الأزمات الاقتصادية تحدث فجأة عملياً بفترات منتظمة (حوالي 7 سنوات) لكن الوضعية مختلفة في كل من هذه الأزمات، مستويات الدورة يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار، كذلك مركبة الدورة الظرفية هي عامل معقد في إطار السلاسل الزمنية. هذه المركبة تقيس فترة أو التغيرات الموسمية للبيانات، كما أنها تبين لنا أثر النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط وهي تتكون من دوال تشبه الجيب والجيب تمام ولكنها بأطوال وسعات قد تكون مختلفة.

➤ المركبة الموسمية (St) la composante saisonnière

وهي تشير إلى التغيرات المتشابهة التي تظهر في الفصول المتناظرة خلال الأزمنة المختلفة التي أُخذت فيها مشاهدات السلسلة، والتي تغير الظاهرة المدروسة في المدى القصير علماً أن هذه التغيرات تحدث إما في ساعة أو في شهر أو يوم ما وهي متقلبة عن الاتجاه العام.

¹ - بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 199-202.

➤ المركبة العشوائية (Rt) le résidu

المركبة العشوائية تصف ما تبقى من العوامل التي لم تدخل في المركبات الأخرى وتعزى عادة إلى بعض الأخطاء التي يمكن أن تحدث في قيم الظاهرة المدروسة نتيجة لعوامل فجائية ولعوامل الصدفة أي أنها حركات غير منتظمة ومنفصلة قد تحدث من وقت لآخر بسبب الحروب والكوارث الطبيعية . وهي عشوائية التوزيع على المدى البعيد ونادرة الوقوع لذا يجب تمييزها عن الحركات والتغيرات التي تحدث طيلة الوقت وقد تكون ذات تأثيرات موجبة في فترات زمنية معينة وسالبة في فترات أخرى و لا بد من استبعاد هذه التغيرات من السلسلة الأصلية عند القيام بدراسة الاتجاه العام أو الموسمية لأغراض التنبؤ، إذ أنها بالرغم من قصر مدتها قد تكون قوية بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير السلسلة الزمنية، فتغير اتجاهها العام وحركتها الموسمية أو الدورية.

والنموذج الإحصائي الذي يمثل السلسلة الزمنية هو¹:

$$Y = f(Tt \times Ct \times St \times Rt)$$

حيث:

T : هو مركبة الاتجاه العام؛

C: المركبة الطرفية ؛

S: المركبة الفصلية (الموسمية)؛

R: المركبة العشوائية.

والمقصود بتحليل أو دراسة السلاسل الزمنية؛ تقدير كل هذه المركبات.

الفرع الثاني: أنواع السلاسل الزمنية وخصائصها

تشير الاستقرارية في السلاسل الزمنية إلى طبيعة نمط الظاهرة المدروسة وكيفية توزيعها حيث تقسم إلى نوعين من السلاسل الزمنية.

1- السلسلة الزمنية المستقرة

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، وتتميز هذه السلاسل بكون بياناتها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت وتباين ثابت ولا تميل إلى الزيادة أو النقصان أي لا تحتوي على اتجاه عام ولا مركبة فصلية.²

¹ - بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص203.

² - بولوبز عبد الوافي، " تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر " ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010 ، ص176

وتعتبر سلسلة زمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$ ؛
- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta - 2$ ؛
- أن يكون التباين (Covariance) بين قيمتين لنفس المتغير مُعتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين.

2- السلسلة الزمنية غير المستقرة

هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام، والتي لا تمتلك وسطاً وتبايناً وتميل بياناتها نحو الزيادة والنقصان، وفي التنبؤ يتم تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة للحصول على تنبؤات أكثر دقة¹.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة كما يلي:

➤ سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Trend Stationary) TS

في هذا النوع من السلاسل الزمنية، فإن الصدمة في اللحظة t تكون عابرة، ويعبر عنها بالمسار TS والذي يعبر عن عدم استقرار السلسلة من نوع الاتجاه المحدد (Déterministe) وتكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

f_t : هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن ؛

ε_t : هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر Un processus Stochastique Stationnaire

وهو يمثل الخطأ أو الضجيج الأبيض "Le bruit blanc".

المسار TS هو مسار غير مستقر ولا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t) .

➤ سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Differency Stationary) DS

تسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي، و يعتبر هذا النوع من السلاسل الأكثر انتشاراً مقارنة بالنوع السابق (TS)، حيث يكون أثر الصدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية، وتستعمل عادة طريقة الفروق $\text{filtre au diff\u00e9rence}$ من أجل إرجاعها مستقرة، وتكتب معادلة المسار العشوائي DS على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$

¹ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 145، 146.

وعلى عكس المسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند لحظة زمنية (t) يبدأ عند توقف مسار Y_{t-1} ويتبع اتجاه الصدمة ε_t ، بحيث ε_t تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة اتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.¹

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعتبر الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، وتعد اختبارات جذر الوحدة (the root test of stationary) كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرار كما أنها تسمح أيضاً بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرارية أي المسار أو الاتجاه من نوع TS أو DS (الاتجاه المحدد أو العشوائي)، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة، ذلك أن استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة يعد أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، وهناك العديد من الطرق التي تستخدم لاختبار الاستقرارية أهمها اختبار "Dickey-Fuller"، اختبار "PP Philips Perron" واختبار "KPSS Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin".²

الفرع الأول: اختبار ديكي- فولر وديكي- فولر المطور ADF "Dickey-Fuller"

قبل إجراء الاختبارات المستخدمة في الكشف عن سكون السلسلة الزمنية نجري أولاً التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي "Correlogram".

1- التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي "Correlogram"

التمثيل البياني يعطي فكرة أولية عن سكون السلسلة الزمنية، بحيث يُمكننا هذا الأخير من أخذ فكرة مبدئية حول استقرارية السلسلة الزمنية، وذلك من خلال ملاحظة معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) بحيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر هذا نظرياً، أما عملياً فإنه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت

¹ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

² - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تتعدم بسرعة، أما غير ذلك فإنه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.¹

2- اختبار ديكي- فولر (DF) (Dickey-Fuller1979)

قُدم هذا الاختبار من طرف ديكي وفولر سنة 1979، حيث يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرار السلاسل الزمنية بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتان؛ الأولى فرضية العدم وهي جذر الوحدة، أما الفرضية البديلة فهي مختلفة بحيث تقترح تمثيل خاص للسلسلة المستقرة كما يلي:

$$\text{➤ الفرضية العدمية: } H_0 : Q = 1 \quad \text{أو} \quad (Q-1) = 0$$

$$\text{➤ الفرضية البديلة: } H_1 : Q < 1$$

فعند قبول H_0 فإن السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة، وفي حالة رفضها وقبول H_1 تكون السلسلة الزمنية مستقرة.²

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:³

$$\text{➤ النموذج (1) AR} \quad X_t = Q X_{t-1} + \delta_t \quad (1) \dots \dots \dots$$

$$\text{➤ النموذج (2) AR مع ثابت} \quad X_t = Q X_{t-1} + bt + \delta_t \quad (2) \dots \dots \dots$$

$$\text{➤ النموذج (3) مع مركبة الاتجاه العام} \quad X_t = Q_1 X_{t-1} + bt + c + \delta_t \quad (3) \dots \dots \dots$$

سنقدر بطريقة المربعات الصغرى OLS وباستخدام برنامج تحليل السلاسل الزمنية (Eviews9) الوسيط Q المعرف في النماذج الثلاث السابقة الذكر، حيث تقدير المعلمات والفوارق للنموذج عن طريقة المربعات الصغرى OLS سيعطينا القيمة المقدرة t_Q الخاضعة لتوزيع student.

➤ فإذا كانت $t_Q < t_{tablu}$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني أن كثير الحدود X_t يحتوي على جذر أحادي والمتغير له مسلك عشوائي وبالتالي X_t نموذج غير مستقر.

➤ بينما إذا كان $t_Q > t_{tablu}$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.⁴

بالرغم من أن اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقص

منها:⁵

¹ - بن البار امحمد، " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية -"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 263.

² - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

³ - بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 265.

⁴ - بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁵ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

- أنه لا يصبح ملائماً إذا وُجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.
 - لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.
- وهذا ما دفع ديكي- فولر إلى توسيع المجال في اختبار ما يسمى بـ Augmented Dickey Fuller ADF.

3- اختبار ديكي- فولر المطور ADF (Augmented Dickey Fuller 1981)

المعروف أن اختبار ADF جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار DF والذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك، لذا فإن اختبار أخذ في الحسبان أثناء إعداد النماذج القاعدية وجدول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها. ويستعمل اختبار طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس:

$$\Delta X_t = PX_{t-1} + \sum_{i=2}^Q \Delta X_{t-j+1} + \delta_t \quad (4) \text{ النموذج}$$

$$\Delta X_t = bt + PX_{t-1} + \sum_{i=2}^Q Q\Delta X_{t-j+1} + \delta_t \quad (5) \text{ مع ثابت}$$

$$\Delta X_t = c + bt + PX_{t-1} + \sum_{i=2}^Q Q\Delta X_{t-j+1} + \delta_t \quad (6) \text{ مع مركبة الاتجاه العام}$$

إن الخطوات المتبعة لاختبار ADF هي نفسها الخطوات المستعملة في اختبار DF بحيث:

➤ فإذا كانت $t_Q < t_{tabl}$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

➤ أما إذا كان $t_Q > t_{tablu}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تعني أن السلسلة الزمنية

مستقرة.¹

الفرع الثاني: اختبار (Perron -Philips) PP و (Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin) KPSS

1- اختبار فليبس - بيرون PP (Perron-Philips 1988)

أُتْرِح هذا الاختبار من قبل فليبس - بيرون سنة (1988) وهو يعتمد على نفس نماذج ADF ولكنه يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي فولر ، حتى يعالج مشاكل الارتباط أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.²

من المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive) AR، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية وهي

¹ - بن عيني رحيمة ، مرجع سبق ذكره، ص214.

² - بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص266.

أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Autoregressive interated Moving Average) ARIMA ، ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً وفي حالة تضارب الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP ، ويجري هذا الاختبار وفق أربع مراحل كما يلي¹:

➤ تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS النماذج الثلاث لاختبار وحساب الإحصائيات المشتركة، مع تحديد سلسلة البواقي $\hat{\delta}_t$ (الخطأ العشوائي)؛

➤ تقدير التباين في المدى القصير باستخدام العلاقة:
$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \hat{\delta}_t^2$$

➤ تقدير التباين في المدى الطويل (عامل التصحيح S_t^2) باستخدام العلاقة:

➤
$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \hat{\delta}_t^2 + 2 \sum_{t=1}^l \left(1 - \frac{t}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=t+1}^n \hat{\delta}_t \hat{\delta}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل ، من المهم تحديد فترة الإبطاء (التأخر l) والتي تساوي بالتقريب: $l \approx 4(n/100)l^{2/9}$ حيث: n عدد المشاهدات.

➤ حساب قيمة الإحصائية كما يلي: $pp_{cal} = \sqrt{k} \times \frac{n(\hat{\varphi}-1)}{\sigma_{\hat{\varphi}}} + \frac{n(k-1)}{\sqrt{k}} \times \sigma_{\hat{\varphi}}$

حيث: $K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$

تكون هذه الإحصائية pp_{cal} مساوية لـ 1 في الحالة التقريبية، وتقرن بالقيم الجدولية pp_{tab} (باستخدام القيم الحرجة لـ Mackinnon) بنفس طريقة اختبار ADF.

2- اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin 1992)

اكتشف هذا الاختبار من طرف الباحثين Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin سنة 1992، إذ يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن وأيضا الحالة التي يكون يتواجد فيها أكثر من جذر للوحدة ويكون ذلك عن طريق تقدير النموذجين التاليين²:

¹ - بن عيسى أمينة، " العلاقة بين النقود والأسعار: دراسة قياسية في الجزائر- تونس -المغرب"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان- الجزائر 2014-2015، ص 246.

² - بن عيني رحيمة ، مرجع سبق ذكره، ص216.

$$\Delta Y_t = Y_{t-1} - \sum_{j=1}^p Q \Delta Y_{t-j+1} + C + \delta_t \dots\dots\dots(1) \text{ نموذج } \rightarrow$$

$$\Delta Y_t = Y_{t-1} - \sum_{i=2}^Q Q \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \delta_t \dots\dots\dots(2) \text{ نموذج } \rightarrow$$

وهذا عن طريق اختبار الفرضيتين السابقتين كما في اختبار ADF ثم حساب مربع البواقي كما يلي:

$$S_t = \sum_{i=1}^t \delta_t$$

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق العلاقة الآتية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \delta_t + 2 \sum_{i=1}^t \left(1 - \frac{i}{n}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \delta_t \delta_{t-i}$$

ليتم بعد ذلك حساب الإحصائية LM كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum S_t^2}{n^2}$$

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن (Cointegration)

في المدى القصير قد تكون معظم المتغيرات الاقتصادية الكبرى متباعدة وغير مستقرة، لكنها تتكامل في المدى الطويل وتصبح متقاربة (وجود قوى اقتصادية مثل آلية السوق وتدخل الحكومة لتعيدها إلى التوازن وتضمن وجود علاقة بينهم في المدى الطويل)، أي يوجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى بعلاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي واستعمال نموذج تصحيح الأخطاء.

الفرع الأول: مفهوم التكامل المتزامن (المشترك)

تفترض كل الدراسات السابقة وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية، فكان كل من "Granger" و "Newbold" سنة 1974 أول من وضع أسس اختبار التكامل المتزامن متخطين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة، وقد اعتمد كأول خطوة على مقارنة " Box و Jenkins " سنة 1970 والتي تركز على مفاضلة المتغيرات من أجل رفع الجذور الوحدوية، إلا أن هذه المقاربة تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في المدى الطويل.

وسنة 1983 قام كل من (Granger, Weiss) بإدخال مفهوم التكامل المتزامن لحل هذا المشكل وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) المقترح من طرف (Sargan-1964) والسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات العرضية توجهاً مشتركاً، وفي سنة 1985 وُضعت الأفكار الأساسية الخاصة بهذا المفهوم من طرف (Engle et Granger)، حيث أثبتنا أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل

مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء لتنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك وفي سنة 1986 قدم "Granger" طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل متزامن.¹

1- تعريف التكامل المتزامن

يسمح تحليل التكامل المتزامن بتحديد العلاقة الحقيقية الموجودة بين متغيرين، ويعرف التكامل المتزامن على أنه التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويل الأجل، فإن وُجد متغيران (X) و (Y) يتصفان بخاصية التكامل المتزامن فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في المدى القصير، تتمثل هذه الانحرافات في البواقي u_t (حد الخطأ العشوائي).²

يعرف التكامل المتزامن على أنه: " تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Xt, Yt) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن".³

يعرف التكامل المتزامن أيضاً بأنه: " ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة متكاملة من المتغيرات المستعملة ".
حيث تكون السلسلتين الزمنيتين (Xt, Yt) متكاملتين زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان:⁴

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة؛
- أن تكون سلسلة البواقي (u_t) تشكل سلسلة مستقلة من درجة أقل.

بحيث: $X_t \rightarrow I(1)$ و $Y_t \rightarrow I(1)$ فإن $Y_t = \alpha + \beta X_t + u_t$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك، إذا كانت سلسلة البواقي (u_t) سلسلة مستقرة؛ أي

متكاملة من الدرجة $u_t \rightarrow I(0)$ على الشكل: $u_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$

ونتحقق من وجود تكامل مشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي (u_t)

باستخدام اختبارات الاستقرار مثل اختبار ADF.

¹ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-157.

² - بن عيسى أمينة مرجع سبق ذكره، ص 243.

³ - بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 257.

⁴ - بن عيسى أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

2- خصائص التكامل المتزامن

تحليل التكامل المتزامن يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره عند الاقتضاء.

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة "d" ونكتب: الدرجة $X_t \rightarrow I(d)$ ، وبعد ذلك إذا تطلب إجراء الفروقات "d" على هذه السلسلة من جديد وذلك لجعلها تستقر. ولتكن لدينا مثلا سلسلة مستقرة X_{1t} و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة "d=1".

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \text{حيث:} \quad X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(1) \quad \longleftrightarrow$$

السلسلة $(Y_t = X_{1t} + X_{2t})$ غير مستقرة لأن إحداها غير مستقرة. لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d=1".

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d) \\ X_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \text{حيث:} \quad X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?) \quad \longleftrightarrow$$

والتوفيق الخطية: $\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(?)$ في الواقع إن الإجابة على هذا الإشكال مرتبط بالمعاملين α و β :

فإذا كان هذين المعاملين من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه السلسلة النتيجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d) \\ X_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \text{حالة أخرى:} \quad X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?) \quad \longleftrightarrow$$

من المؤكد أنه من غير الممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.¹

الفرع الثاني: مراحل اختبارات التكامل المتزامن

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرارية، نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستعمال عدة طرق أهمها طريقة "Engel and Granger" حيث يستخدم هذا

¹ - بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

الاختبار في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي والثانية طريقة جوهانسن" hanson؛ حيث يستعمل هذا الاختبار في النماذج المتعددة المتغيرات.

1- اختبار التكامل المتزامن لأنجل جرانجر (Engel- Granger)

تعد منهجية أنجل جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اعتمدا تعد منهجية أنجل جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل " بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات"، وتقدر العلاقة عبر مرحلتين:

➤ **المرحلة الأولى:** وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين Y_t و X_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما في المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + u_t$$

- ⊕ شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.
- ⊕ استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة تكامل.
- ⊕ يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة.
- ⊕ يتم اختبار استقرار البواقي u_t فإذا تم قبول فرضية العدم $H_0: \beta = 0$ ، نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدر من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم $H_0: \beta = 0$.

➤ المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correcting Model)

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.¹

حيث يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل القصير وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدر في الانحدار في الأجل الطويل كمتغير مستقل

¹ - عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير مستقرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كما في المعادلة الآتية¹:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

حيث:

$\alpha_2 < 0$ يسمى قوة الإرجاع نحو التوازن يجب أن يكون سالبا ومعنويا أما في حالة العكس فإننا نرفض استخدام ECM.

Δ : الفرق الأول

u_t : حد تصحيح الخطأ.

توضح المعادلة أن التغير في Y_t يعتمد على التغير في X_t وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة Y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة Y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ، ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ u_t أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة Y_t للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ².

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johanson)

اقترح هذا الاختبار من قبل Johanson سنة 1991 ويسمى بأسلوب الإمكانية العظمى "Maximun Likelihood procedure"، حيث يفضل استخدام هذا الأسلوب عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولا تقتصر ميزة الاختبار على حالة المتغيرات المتعددة فقط، بل أثبت كذلك من خلال عدة تجارب تفضيل منهج جوهانسون على أسلوب أجل جرانجر حتى في حالة نموذج بمتغيرين ذلك أنه يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك.

ويقوم اختبار جوهانسن على النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A Y_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + u_t$$

¹ - بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

² - بن عيسى أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 248.

حيث:

P: عدد التأخرات.

من أجل $p=1$ يصبح النموذج كالتالي: $\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + u_t$

من أجل $p=2$ يصبح النموذج كالتالي: $\Delta Y_t = A_0 + A_2 \Delta Y_{t-2} + u_t$

من أجل $p=3$ يصبح النموذج كالتالي: $\Delta Y_t = A_0 + \Delta Y_{t-3} + \Delta Y_{t-2} + \Delta Y_{t-2} + u_t$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة A تساوي رتبة الصفر (رتبة المصفوفة $r=0$) نستطيع القول أنه ليس هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ونقوم بوضع نموذج (var)، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي k ($r=k$) فهذا معناه أن كل المتغيرات مستقرة ومشكل التكامل المتزامن غير المطروح، أما إذا كانت رتبة المصفوفة محصورة بين 1 و k ($1 \leq r \leq k$) حيث (r) رتبة المصفوفة تحدد علاقات التكامل المتزامن.¹

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن إجراء اختبارين²:

➤ اختبار الأثر (*trace*) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر Q من متجهات التكامل المشترك مقابل

النموذج العام غير المقيد $r=Q$ ، وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{\text{trace}} = -r \sum_{i=r+1}^k \ln (1 - \lambda_i)$$

$-\lambda_i$ - القيم الخاصة للمصفوفة.

n - عدد الملاحظات.

r - رتبة المصفوفة.

k - عدد المتغيرات.

➤ اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{max} الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\text{max}}(r, r+1) = -r \ln (1 - \lambda_{n+1i})$$

يرتكز اختبار Johanson على الفرضيات التالية :

➤ H_0 : $r > 0$ إذا كانت رتبة المصفوفة A تساوي الصفر .

➤ إذا تم رفض هذه الفرضية نمر للاختبار التالي، أي أن (القيم الحرجة الجدولية $\lambda_{\text{trace}} >$)

¹ - بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

² - بن عيسى أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147-148.

لـ $H_0 : r > 1$ إذا كانت رتبة المصفوفة A تساوي واحد.

لـ $H_0 : r > 2$ إذا كانت رتبة المصفوفة A تساوي واثنين.

لـ إذا تم رفض هذه الفرضية نمر إلى الاختبار الذي يليه وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير

إذا تم رفض كل الفرضيات نقوم باختبار $H_0 : r = k$.

المبحث الثالث: قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)

من خلال هذا المحور حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار مدى وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدينار الجزائري والاستقرار النقدي في الجزائر المعبر عنه في هذه الدراسة بمعيار (معامل الاستقرار النقدي)، خلال الفترة 1986-2016 من أجل معرفة مدى انعكاس أو تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يضم متغيرات الدراسة (سعر صرف الدينار الجزائري كمتغير مستقل، الاستقرار النقدي كمتغير تابع) وذلك باستخدام برنامج Eviews 9.

المطلب الأول: تقديم وتوصيف نموذج الدراسة القياسية

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة القياسية

1- تعريف المتغيرات:

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية لكل من سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي تتكون هذه السلسلة من بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2016، أي أن حجم العينة المستعملة 31 مشاهدة، تضم:

- **سعر الصرف TCH**: يعتبر تدهور سعر الصرف من أهم محددات التضخم في المدى القصير والطويل، فهناك علاقة سببية قوية متبادلة بين الاتجاهين، فبخصوص تركيبة سعر الصرف المستخدم في الدراسة والذي يعتبر متغير مستقل في النموذج فقد اعتمدنا سعر الصرف الاسمي، المعرف على أنه عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.
- **الاستقرار النقدي CSM**: والذي يعتبر متغير تابع في نموذج الدراسة، المعرف على أنه تناسب ثابت بين الكتلة النقدية (M_2) والناج المحلي الإجمالي (**PIB**)، فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تُخل بهذا الاستقرار، وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية وعبرنا عنه بمعامل الاستقرار النقدي **CSM**، حيث قمنا بحساب هذا المؤشر من خلال المعطيات المتعلقة بكل من الكتلة النقدية في الجزائر وحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام المعادلة التالية:

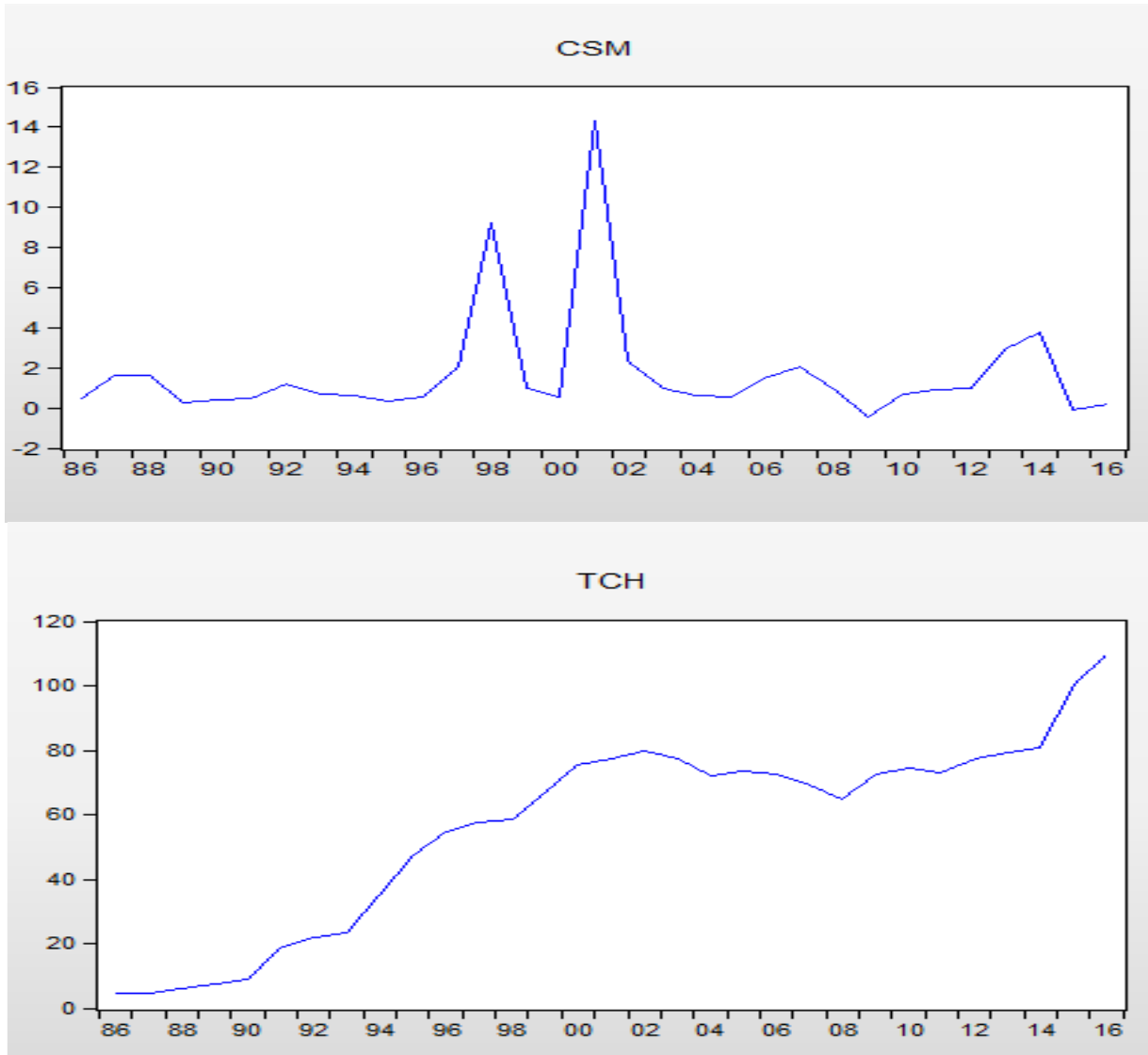
$$CSM = \frac{\Delta M_2 / M_2}{\Delta PIB / PIB}$$

2- مصادر البيانات (Sources of Data):

لقد تم الحصول على البيانات من مصدرها والمتمثلة في التقارير السنوية والنشرات الثلاثية الصادرة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص؛ بنك الجزائر (www. Banqued'Algérie.com)، ومن خلال المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (World Bank, (2018), World Development Indicators site 2018;sur site <http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> :

وفي ما يلي منحنى تطور سلاسل هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة 1986-2016.

شكل رقم (VI-19): تطور سعر صرف الدينار الجزائري دج/\$ ومعامل الاستقرار النقدي CSM في الجزائر خلال الفترة 2016-1986



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الملحق رقم 07 و باستخدام برنامج Eviews 9 .

الفرع الثاني: توصيف نموذج الدراسة القياسية

استنادا إلى الدراسات التطبيقية والنظرية تم تصميم نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$CSM = f(TCH)$$

$$CSM = c + \beta TCH + u_t$$

حيث يشمل نموذج الدراسة كما سبق ذكره على كل من المتغير:

TCH: سعر الصرف الاسمي.

CSM: معامل الاستقرار النقدي.

β : معلمة النموذج المراد تأثيرها.

u_t : حد الخطأ العشوائي (سلسلة البواقي) وهو يتضمن المتغيرات التي لم ترد في النموذج أو تأثير التغيرات العشوائية فيه.

وتتم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن المتغيرات السابقة، ومن بين المقاييس نكتفي بالوسط الحسابي لوصف النزعة المركزية؛ الانحراف المعياري، لوصف التشتت؛ القيمة الدنيا والقيمة العظمى، وهذا لكل متغيرة بالإضافة إلى عدد المشاهدات وكل هذا نلخصه في الجدول الموالي:

جدول رقم (VI-31) : ملخص وصفي لمتغيرات النموذج

	TCH	CSM
Mean	56.28439	1.725855
Median	69.29240	0.905700
Maximum	109.4430	14.31620
Minimum	4.489700	-0.423100
Std. Dev.	29.95117	2.894817
Skewness	-0.532117	3.328047
Kurtosis	2.149927	13.90591
Jarque-Bera	2.396325	210.8547
Probability	0.301748	0.000000
Sum	1744.816	53.50150
Sum Sq. Dev.	26912.17	251.3990
Observations	31	31

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (VI-31) أعلاه، أن حجم العينة (سنوات الدراسة) يبلغ 31 مشاهدة وهي فترة كافية للدراسات القياسية، حيث سجل سعر الصرف أدنى قيمة له سنة 1987 وهي فترة بداية الدراسة ويبلغ أعلى قيمة له سنة 2016 وهي نهاية الدراسة، بينما معامل الاستقرار النقدي بلغ أدنى قيمة له سنة 2009 في الثلث الأخير من سنوات الدراسة، ويبلغ أعلى قيمة له سنة 2001 وهو منتصف الدراسة، كما يُظهر الجدول المتوسط الحسابي (Mean) حيث نلاحظ أن متوسط سلسلة سعر الصرف بلغ 56.28 دج/\$ وتشنت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 29.95117، وهو ما يعطينا فكرة عن عدم تجانس قيم السلسلة، بينما بلغ متوسط سلسلة معامل الاستقرار النقدي 1.72 وهو معدل بعيد نسبياً عن الواحد (1) مما يعبر عن وجود تضخم طفيف في الاقتصاد الوطني طيلة فترة الدراسة وانحراف معياري بلغ 2.894817، وبمقارنة الانحراف المعياري (Std-Dev) لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن سعر الصرف تميز بانحراف أكبر مقارنة بمعامل الاستقرار النقدي.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف TCH والاستقرار النقدي CSM

قبل الشروع في تقدير نموذج الدراسة وتطبيق اختبار التكامل المتزامن لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقاً مستقرة أم لا، حيث يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2016) والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى.

ولإجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة سيتم استخدام أكثر من طريقة منها الرسم البياني، دالة الارتباط الذات ACF فضلاً عن استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit root test) حيث سنعمد أهمها والمتمثلة في: اختبار DF (Dickey-Fuller) اختبار ADF (Augmented, Dickey Fuller test) ثم اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin).

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي (ACF)

تبدأ عملية تحليل السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني لمتغيرات الدراسة، لنبحث أولاً عن مدى استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة من خلال اختبار معاملات دالة الارتباط الذاتي، حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) معدومة تقع ضمن مجال ثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}} ; \frac{+1.96}{\sqrt{T}} \right]$ من أجل كل قيمة $k > 0$ حيث k تمثل الفجوات والجدول الموالي يوضح تطور دالة الارتباط الذاتي (ACF) خلال الفترة 2016-1986 لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (VI-32): نتائج دالة الارتباط الذاتي لمعامل الاستقرار النقدي CSM خلال الفترة (1986-2016)

Sample: 1986- 2016

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. .	. .	1	0.029	0.029	0.0280	0.867
. * .	. * .	2	-0.138	-0.139	0.6994	0.705
. ** .	. ** .	3	0.308	0.323	4.1597	0.245
. .	. * .	4	-0.008	-0.071	4.1623	0.384
. * .	. .	5	-0.071	0.030	4.3600	0.499
. .	. * .	6	-0.045	-0.175	4.4422	0.617
. * .	. * .	7	-0.127	-0.105	5.1312	0.644
. * .	. ** .	8	-0.190	-0.225	6.7377	0.565
. * .	. .	9	-0.083	-0.035	7.0602	0.631
. * .	. * .	10	-0.091	-0.098	7.4657	0.681
. * .	. .	11	-0.139	-0.038	8.4492	0.673
. .	. .	12	-0.047	-0.063	8.5675	0.739
. * .	. * .	13	0.093	0.118	9.0610	0.768
. * .	. * .	14	-0.097	-0.162	9.6289	0.789
. .	. .	15	-0.065	-0.052	9.8985	0.826
. * .	. * .	16	0.101	-0.106	10.593	0.834

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول رقم (VI-32) أعلاه الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) من أجل 16 متغيرة متأخرة، نلاحظ أن نتائج الجدول تشير إلى أن قيم دالة الارتباط الذاتي لـ (CSM) تساوي معنوياً الصفر أي تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}} ; \frac{+1.96}{\sqrt{T}} \right]$ ، كما أن إحصائية لوجينغ-بوكس (Ljung-Box) Q-Stat بدرجة تأخير 16 تساوي 10.593 وهي أصغر تماماً من القيمة الجدولية للتوزيع الطبيعي $X^2(16)=20.296$ كما أن نسبة الاحتمال $prob=0.834 < 5\%$ (القيمة الجدولية)، وبالتالي نرفض فرضية البدل التي تقر بعدم استقرار السلسلة الزمنية ونقبل فرضية العدم التي تقر بأن المسار يمثل تشويشاً أبيض؛ أي أن السلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) مستقرة.

جدول رقم (VI-33): نتائج دالة الارتباط الذاتي لسلسلة سعر الصرف TCH خلال الفترة (1986-2016)

Sample: 1986- 2016

Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *****	. *****	1	0.875	0.875	26.087	0.000
. *****	. * .	2	0.743	-0.094	45.558	0.000
. *****	. .	3	0.643	0.062	60.668	0.000
. ****	. * .	4	0.532	-0.120	71.375	0.000
. ***	. * .	5	0.414	-0.081	78.109	0.000
. **	. .	6	0.313	-0.019	82.116	0.000
. *	. * .	7	0.203	-0.125	83.872	0.000
. *	. .	8	0.097	-0.052	84.292	0.000
. .	. .	9	0.033	0.072	84.343	0.000
. .	. .	10	-0.016	-0.010	84.355	0.000
. .	. .	11	-0.061	-0.008	84.543	0.000
. * .	. .	12	-0.098	-0.041	85.063	0.000
. * .	. .	13	-0.127	-0.025	85.974	0.000
. * .	. .	14	-0.150	-0.026	87.335	0.000
. * .	. .	15	-0.167	-0.031	89.126	0.000
. * .	. .	16	-0.186	-0.061	91.494	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول رقم (VI - 33) أعلاه الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي (ACF) لسعر الصرف (TCH) من أجل 16 متغيرة متأخرة ، حيث نلاحظ أن نتائج الجدول تشير إلى أن قيم دالة الارتباط الذاتي لـ (TCH) تختلف معنوياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5% أي تقع كلها خارج مجال الثقة [$\frac{-1.96}{\sqrt{T}}$ ، $\frac{+1.96}{\sqrt{T}}$] ، كما أن إحصائية Q-Stat بدرجة تأخير 16 تساوي 91.494 وهي أكبر تماماً من القيمة

الجدولية للتوزيع الطبيعي $X^2(16)=20.296$ كما أن نسبة الاحتمال لإحصائية (Ljung -Box) $prob= 0.0061 > 5\%$ (القيمة الجدولية) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ؛ أي أن المسار لا يشكل

تشويشاً أبيض؛ ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم استقرار السلسلة الزمنية، أي أن قيم دالة الارتباط الذاتي لـ (TCH) تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا يدل على عدم استقرار هذه السلسلة، لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار DF (Dickey-Fuller)

جدول رقم (VI-34): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الأول

Dependent Variable: DTCH
Method: Least Squares
Date: 28/04/18 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1987- 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	0.047267	0.017520	2.697870	0.0115
R-squared	-0.126259	Mean dependent var		3.491357
Adjusted R-squared	-0.126259	S.D. dependent var		5.553046
S.E. of regression	5.893188	Akaike info criterion		6.418237
Sum squared resid	1007.160	Schwarz criterion		6.464943
Log likelihood	-95.27355	Hannan-Quinn criter.		6.433178
Durbin-Watson stat	1.237744			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية لنموذج اختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لـ t-Stat المقدر باستخدام اختبار DF قد بلغت 2.697870 وهي أكبر من القيمة الجدولية المستنتجة من جدول ديكي فولر DF للنموذج الأول، والتي بلغت 1.95، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.0115 > 5\%$ (القيمة الجدولية)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)؛ أي السلسلة الزمنية غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر بأن السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) مستقرة.

جدول رقم (VI-35): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الثاني

Dependent Variable: DTCH

Method: Least Squares

Date: 28/04/2018

Sample (adjusted): 1987- 2016

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.015080	0.036374	-0.414596	0.6816
C	4.313426	2.233756	1.931019	0.0637
R-squared	0.006101	Mean dependent var		3.491357
Adjusted R-squared	-0.029395	S.D. dependent var		5.553046
S.E. of regression	5.634070	Akaike info criterion		6.359882
Sum squared resid	888.7969	Schwarz criterion		6.453295
Log likelihood	-93.39823	Hannan-Quinn criter.		6.389765
F-statistic	0.171890	Durbin-Watson stat		1.321709
Prob(F-statistic)	0.681597			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الثاني لاختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لـ t-Stat المقدر باستخدام اختبار DF قد بلغت 0.414596 (بالقيمة المطلقة) وهي أصغر من القيمة الجدولية المستنتجة من جدول ديكي فولر DF للنموذج الثاني، والتي بلغت -3.00 (بالقيمة المطلقة)، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.6816 < 5\%$ (القيمة الجدولية)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)؛ أي السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) غير مستقرة ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرار السلسلة الزمنية.

جدول رقم (VI-36): نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف (TCH) النموذج الثالث

Dependent Variable: DTCH

Method: Least Squares

Date: 28/04/18 Time: 18:02

Sample (adjusted): 1987 2016

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.100076	0.085222	-1.174305	0.2505
C	4.191049	2.228030	1.881056	0.0708
@TREND	0.306821	0.278443	1.101917	0.2802
R-squared	0.048875	Mean dependent var		3.491357
Adjusted R-squared	-0.021579	S.D. dependent var		5.553046
S.E. of regression	5.612641	Akaike info criterion		6.382559
Sum squared resid	850.5469	Schwarz criterion		6.522679
Log likelihood	-92.73839	Hannan-Quinn criter.		6.427385
F-statistic	0.693713	Durbin-Watson stat		1.273182
Prob(F-statistic)	0.508405			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الأول لاختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية (المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 1.174305 وهي أصغر من القيمة الجدولية المستنتجة من جدول ديكي فولر DF للنموذج الثالث، والتي بلغت 3.60، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.2505 < 5\%$ (القيمة الجدولية)، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)؛ أي أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرار السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH).

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF (Augmented, Dickey-Fuller) -1 نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف (TCH)

جدول رقم (VI-37): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) للنموذج الأول
Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.421391	0.9578
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الأول لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 1.421391 وهي أصغر من القيم الجدولية (2.647120؛ 1.952910؛ 1.610011) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الأول، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.9578 < 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، أي السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرار السلسلة الزمنية.

جدول رقم (VI-38): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) للنموذج الثاني

Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.796395	0.8052
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الثاني لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ t-

Stat قد بلغت 0.796395 (بالقيمة المطلقة) وهي أصغر من القيم الجدولية (3.679322؛ 2.967767؛ 2.622989) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الثاني، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.8052 < 5\%$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، أي السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرار السلسلة الزمنية .

جدول رقم (VI-39): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة سعر الصرف (TCH) للنموذج الثالث

Null Hypothesis: TCH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.5049	0.0079
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الثالث لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدر (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 4.5049 (بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من القيم الجدولية (4.394309؛ 3.612199؛ 3.243079) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الثالث، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.0079 > 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر بأن السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) مستقرة .

2- نتائج اختبار ADF لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM)

جدول رقم (40-VI): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) للنموذج الأول

Null Hypothesis: CSM has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.975979	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الأول لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 3.975979 (بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من القيم الجدولية (2.644302؛ 1.952473؛ 1.610211) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الأول، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.0003 > 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر بأن السلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) مستقرة .

جدول رقم (41-VI): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) للنموذج الثاني

Null Hypothesis: CSM has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.132936	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الثاني لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدر (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 5.132936 (بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من القيم الجدولية (3.670170؛ 2.963972؛ 2.621007) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الثاني، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.0002 > 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر بأن السلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) مستقرة .

وبالتالي من خلال نتائج الجداول السابقة لاختبار ديكي فولر المطور نستنتج أن سلسلة سعر الصرف وسلسلة معامل الاستقرار النقدي مستقرتين عند المستوى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (VI-42): نتائج اختبار ADF عند المستوى لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM) و (TCH)

Variable	Level	
	ADF statistics	Result
CSM	-5.132936	Stationary
TCH	-4.5049	Stationary

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج اختبارات ADF أعلاه .

الفرع الرابع: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار KPSS

يعتبر هذا الاختبار معاكس في فرضياته لاختبار ADF، حيث يتمثل الفرض العدمي H_0 لاختبار مضاعفات لاغرنج في اختبار KPSS في أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة (مستقرة)، ومن خلال تطبيق اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin) على متغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews9 تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (VI-43): نتائج اختبار KPSS (Kwaitkowski, Philips, Schmidt, Shin) لسلسلة TCH

Null Hypothesis: TCH is stationary
Exogenous: Constant , Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.143379
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		142.2565
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		552.1372

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول رقم (VI-43) تتضح النتائج الإحصائية لاختبار KPSS للسلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ LM -Stat لاختبار KPSS بلغت 0.1433790 (بالقيمة المطلقة) وهي أصغر من القيمة الجدولية (0.146000) بالقيمة المطلقة، عند مستوى المعنوية (5%) للنموذج، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ؛ أي السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة H_1 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، والتي تقر بعدم استقرار السلسلة الزمنية .

جدول رقم (VI-44): نتائج اختبار KPSS (Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin) لسلسلة CSM

Null Hypothesis: CSM is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.113716
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		868.1346
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		3488.235

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية لاختبار KPSS للسلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ LM -Stat لاختبار KPSS بلغت 0.113716 (بالقيمة المطلقة) وهي أصغر من القيم الجدولية (0.739000، 0.463000، 0.347000) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) على الترتيب للنموذج، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ؛ أي السلسلة الزمنية لسعر الصرف (TCH) مستقرة ونرفض الفرضية البديلة H_1 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، والتي تقر بعدم استقرار السلسلة الزمنية .

المطلب الثالث: تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك

من خلال هذا المطلب سوف نعرض النتائج الأخيرة للدراسة القياسية المتعلقة باختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر

تستلزم طريقة التكامل المشترك المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة الخطية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS لنحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر u_t ، وهي المزيج الخطي المتولد عن العلاقة التوازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، أما الشرط الثاني فيتم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للبواقي.

1- تقدير معادلة الانحدار الخطي

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى OLS الاعتيادية وإجراء انحدار معامل الاستقرار النقدي على سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك عند مستوى معنوية 5%، باستخدام برنامج Eviews9، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

$$CSM = f(TCH)$$

$$CSM = C + \beta TCH + u_t$$

جدول رقم (VI-45): نتائج تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر بطريقة OLS

Dependent Variable: CSM
Method: Least Squares
Sample: 1986 2016
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.925220	1.127800	0.820375	0.4187
TCH	0.014225	0.017752	0.801297	0.4295
R-squared	0.021661	Mean dependent var		1.725855
Adjusted R-squared	-0.012075	S.D. dependent var		2.894817
S.E. of regression	2.912242	Akaike info criterion		5.038064
Sum squared resid	245.9535	Schwarz criterion		5.130580
Log likelihood	-76.09000	Hannan-Quinn criter.		5.068222
F-statistic	0.642077	Durbin-Watson stat		1.986592
Prob(F-statistic)	0.429476			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (VI-45)، عدم وجود أثر لسعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي، إذ أن معنوية معلمة سعر الصرف TCH ($\text{prob}=0.4295 < 5\%$) كما أن معامل التحديد $r=0.02$ ، أيضاً نجد: $F_{\text{tab}}=4.18$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{\text{cal}}=0.6420$ ، أي أن إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية $F_{\text{tab}} > F_{\text{cal}}$ مما يسمح لنا بتقديم حكم مبدئي بعدم وجود علاقة تأثير في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي .

2- اختبار سكون سلسلة البواقي (u_t)

جدول رقم (VI-46): نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي (u_t)

Null Hypothesis: u_t has a unit root
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.354187	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية لاختبار ديكي فولر المطور ADF لسكون سلسلة البواقي u_t عند المستوى لنموذج الدراسة؛ نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 0.354187 (بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من القيم الجدولية (2.644302؛ 1.952473؛ 1.610211) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب، كما أن نسبة الاحتمال $\text{prob}=0.0000 > 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 (التي تتضمن وجود جذور وحدوية)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرار السلسلة الزمنية للبواقي u_t ؛ وبالتالي نستنتج أنه من خلال جميع هذه الاختبارات أنه هناك احتمال لوجود تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري والاستقرار النقدي في الجزائر وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي u_t .

3- نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من استقرار سلسلة البواقي؛ أي احتمال وجود تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ كخطوة أخيرة لاختبار التكامل المشترك وباستخدام برنامج Eviews9 سنقوم بإخراج نموذج تصحيح الخطأ .

جدول رقم (VI-47): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(CSM)
 Method: Least Squares
 Sample (adjusted): 1987 2016
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.440489	0.636063	0.692525	0.4945
D(TCH)	-0.107608	0.098422	-1.093336	0.2839
U(-1)	-0.986580	0.189758	-5.199135	0.0000
R-squared	0.520185	Mean dependent var		-0.010263
Adjusted R-squared	0.484643	S.D. dependent var		4.087759
S.E. of regression	2.934535	Akaike info criterion		5.085615
Sum squared resid	232.5104	Schwarz criterion		5.225734
Log likelihood	-73.28422	Hannan-Quinn criter.		5.130440
F-statistic	14.63584	Durbin-Watson stat		1.889873
Prob(F-statistic)	0.000049			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن معلمة سعر الصرف والحد الثابت (c) غير معنوية حيث ($Prob > 0,05$) مما يعني عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، بينما نلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ $ECM(u_t) = -0.986580$ سالبة ومعنوية حيث بلغت ($prob = 0.000049 > 5\%$) وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي، ويتم تصحيح الخطأ بالرجوع لوضع التوازن في الأجل الطويل.

كما يتضح من خلال نتائج الجدول أن القدرة التفسيرية للنموذج $R^2 = 52\%$ مقبولة للنموذج، أي أن سعر الصرف يفسر 73% من التغير في معامل الاستقرار النقدي، أما بالنسبة لإحصائية فيشر أيضاً نجد: $F_{tab} = 14.63$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 0.6420$ ، أي أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab} < F_{cal}$ حيث أن $Probe(F) = 0.000049 < 0,05$ ما يؤكد أن النموذج معنوي وصحيح إحصائياً، بالإضافة إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي وهذا ما تبينه إحصائية Durbin-Watson = 1.889873 والتي تقترب من 2، وبالتالي نستنتج من الاختبارات السابقة أنه يوجد تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في المدى الطويل.

4- اختبار العلاقة السببية لـ Granger

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال استقرار سلسلة البواقي ووجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي قمنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير. حيث تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين في المدى القصير إذا تم قبول الفرضيتين معاً؛ أي إذا كانت F-Statistic أكبر من إحصائية "Fisher" المجدولة نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية، أما إذا كانت (F*) المحسوبة أصغر من إحصائية "Fisher" الجدولية، نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية.

جدول رقم (VI-48): نتائج اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/28/18 Time: 02:40
Sample: 1986 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CSM does not Granger Cause TCH	29	0.33801	0.7165
TCH does not Granger Cause CSM		0.88488	0.4258

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

بالعودة لجدول فيشر عند درجتي حرية (n-k) و (k-1) ومستوى معنوية $\alpha=5\%$ نجد: $F_{tab}=4.18$ ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal}=0.88488$ أي أن إحصائية فيشر المحسوبة في الفرضية العدمية أصغر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$: باحتمال أكبر من $prob=0.4258 < 5\%$ ومنه نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاهين في المدى القصير بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

1- تفسير نتائج الدراسة القياسية

ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة التي طبقت على الاقتصاد الوطني أنه خلال الفترة المدروسة 1986-2016 هو أنه من خلال تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى نستنتج عدم وجود أثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي مما نستنتج أن تحركات سعر الصرف TCH (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) لا تسبب أي تحركات (أو تحركات طفيفة) في معامل

الاستقرار النقدي وبالتالي عدم انعكاسها على وضع الاستقرار النقدي في الجزائر وهو ما يطابق واقع الاقتصاد الجزائري .

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ توصلنا إلى أن معلمة سعر الصرف غير معنوية ما يعني عدم وجود أثر لسعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في المدى القصير إلا أن معلمة البواقي المبطنة بفترة واحدة $U_t(-1)$ معنوية $0.0000 > \text{prob} = 5\%$ وسالبة مما يؤكد وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي وهذا ما يؤكد معامل التحديد الذي بلغت قيمته $R^2 = 52\%$ أي أن سعر الصرف في المدى الطويل يفسر ما نسبته 52% من التغيرات في الاستقرار النقدي و 48% تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج المدروس.

كما تعكس نتائج الدراسة القياسية وضع الاقتصاد الجزائري، ذلك أن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري كانت نتيجة ظروف حتمية (انخفاض أسعار البترول) ولم يكن الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي بالرغم من أن سعر الصرف يعتبر مؤشراً من مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي.

إن تحقيق الاستقرار النقدي يعتمد بشكل كبير على تكييف نمو الكتلة النقدية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي (معامل الاستقرار النقدي) من خلال سياسة صرف فعالة للدينار الجزائري وهو ما لم يتحقق في الاقتصاد الوطني والذي أثبتته نتائج الدراسة القياسية، ذلك نتيجة إلى أن الغرض التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري هو رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي بعيداً عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي.

إن هذه النتائج والتي جاءت غير متوافقة على ما تنص عليه الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الخلل هو عدم توفر شروط سياسة تخفيض قيمة العملة في الاقتصاد الوطني، ذلك أن سعر الصرف يعتبر أداة فعالة في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال تكييف سياسات الصرف بما يخدم ذلك.

2- رؤى مستقبلية لسياسة صرف فاعلة في الاقتصاد الجزائري

في ظل التداعيات الحادة لانخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري والانخفاض المستمر والمتواصل في قيمة الدينار الجزائري إلى أدنى مستوياتها طُرحت العديد من الاقتراحات والحلول من طرف الخبراء الاقتصاديين والمسؤولين مما يستوجب على الجزائر ضرورة إيجاد نظام صرف يكون أكثر مرونة في معالجة الاختلالات الاقتصادية ويسمح بإعطاء الدينار الجزائري قيمة اقتصادية مما يمكنه من امتصاص أموال الاقتصاد الموازي وإعادتها للعجلة الاقتصادية.

✍ نظام التعويم الموجه مع إضافات

يتم تسميه بـ " الموجه" أو " المدار" ليدل على عدم مطابقته مع التعويم الحر حيث يمكن للسلطات الاستعانة واستخدام السياسات المختلفة من أجل مراقبة بعض التحركات في سعر الصرف لكنها لا تتدخل في السوق بشكل كبير.¹

أما كلمة "إضافات" التي أضيفت للعبارة " التعويم الموجه" لإظهار أن هذا النظام لا يكون ذا فعالية إلا إذا تم إضافة أداتين هامتين هما:

➤ إتباع سياسة استهداف التضخم من طرف البنك المركزي: ويتحدد استهداف التضخم بإعلان

السلطة النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، كهدف أساسي للسياسة النقدية والقيام بالتعديل الفعلي لأدوات السياسة النقدية من أجل منع الانحراف عن هذا الاستهداف.²

ولنجاح سياسة استهداف التضخم لابد من التقيد بالشروط التالية:³

✍ تخفيض التضخم كهدف أولي للسياسة النقدية؛

✍ الإعلان عن الرقم المستهدف للتضخم؛

✍ إعطاء قدر كافي من الاستقلالية للبنك المركزي؛

✍ شفافية ومصادقية السياسة النقدية من خلال الاتصال مع الجمهور حول إستراتيجية السياسة

النقدية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي.

وعليه يبني نجاح تطبيق نظام التعويم الموجه كإضافات كنظام صرف مرهون بمدى قدرة السلطة النقدية على العمل بكفاءة لتطبيق سياسة استهداف التضخم.

فالميزة المهمة لنظام التعويم الموجه مع إضافات هو أنه يمكن أن يكون النظام الذي يؤدي إلى

أفضل أداء اقتصادي ضمن أسواق رأس المال خاصة في الدول النامية بصفة عامة والجزائر

بصفة خاصة ذلك أنه يجمع بين مرونة نظام الصرف العائم ومصادقية الإرساء الاسمي لنظام

الصرف الثابت.⁴

1 - آيت يحي سميير، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 257.

2 - سيدامر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، " اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، مجلة الحقيقة، ع 41، جامعة أدرار- الجزائر، 14-10-2017، ص 763.

3 - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2003-2004، ص 52.

4 - آيت يحي سميير، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 258.

❖ مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري

عملية حذف الأصفار أو رفع الأصفار هذه المصطلحات تشير كلها إلى الإجراء الذي يتم بموجبه تعديل القيمة الاسمية لعملة البلد، بسبب ارتفاع نسب التضخم وانخفاض قيمة العملة، فعملية حذف الأصفار هو إجراء شكلي يتم من خلاله تغيير القيمة الاسمية دون المساس بالقيمة الحقيقية للعملة.¹

وتهدف هذه العملية إلى تحقيق ما يلي²:

❖ محاربة التضخم؛

❖ دعم الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على التحكم في السيولة؛

❖ المساعدة في معرفة حجم الثروة وكيفية توزيعها؛

❖ المراقبة والإشراف على العملة الوطنية واستقرار قيمتها وامتصاص الفائض منها؛

❖ رفع قيمة العملة الوطنية ويقلل نسبة الطلب على العملة الصعبة وبالتالي إعادة التوازن بين العملة الوطنية والأجنبية مما يعطيها قوة سوقية في الداخل والخارج.

يعتبر مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري كحل لسياسة التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار وكذا كحل لاحتواء الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية والناجمة عن مشكلة غياب الثقة في المنظومة البنكية، حيث قدرت هذه الأموال بـ 30% سنة 2016 أي ما يقارب 58 مليار دولار خارج المؤسسات النقدية الرسمية، مما يعني ضرورة تطهير السوق النقدية بإطلاق دينار جزائري جديد لامتصاص السيولة ودعم سعر الصرف إزاء العملات الأخرى وإدارة التضخم الناجم عن عرض النقد. وتعني فكرة حذف الأصفار من الدينار الجزائري أن يصبح الدينار الجديد مساوي لعشرة دنانير قديمة أو مئة دينار قديم دون تغيير في الحجم النهائي للكتلة النقدية مما يمكن من إدخال النقد الموازي للدائرة البنكية.³ ويمكن حصر أسباب أو مبررات مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري في ما يلي⁴ :

❖ ضخامة الكتلة النقدية المتداولة وبالتالي حذف الأصفار يعني حسابيا سهولة قراءة الرقم وهي كعملية تقييمية مقبولة لتفادي الكثير من الأخطاء؛

¹ - بشار ذنون الشكرجي، "مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي - تداعياته ومنافعه"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، م04، ع03، العراق، 2012، ص03.

² - العقابي فاضل، "مقترح إزالة الأصفار الثلاثة من العملة العراقية"، العراق، 21 جوان 2008، متاح على الرابط: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=28607>

³ - بودهان ياسين، "خبراء اقتصاديون يقترحون تغيير العملة المحلية كحل لمشكل تخبط الاقتصاد الجزائري"، الجزائر، 28 أوت 2016، متاح على الرابط: <http://www.algeriatimes.net/algerianews34952.html>

⁴ - جواد نور الدين، "العملة الجديدة وفكرة حذف الأصفار من الدينار الجزائري"، الجزائر، 13 جوان 2016، متاح على الرابط: <http://www.altahrironline.com/ara/?p=237880>

- التضخم وفقدان العملة لقيمتها الشرائية فتصبح الفئات الصغيرة مهمشة ولا يتم التعامل بها (مثل 1 دج و2 دج) وقد تخنفي من التداول؛
- أما فيما يخص الآثار المتوقعة من حذف الأصفار من الدينار الجزائري فقد انقسمت آراء الخبراء الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض كما يلي¹:
- منهم من رأى أنها الحل الأمثل لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة البنكية كما أن للعملية أثر سيكولوجي مهم، حيث يشعر المواطن بما يشبه انخفاض في الأسعار مما يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الثقة في العملة الوطنية مما يتسبب في تغيير نمط الاستهلاك من خلال زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يشجع الاستثمار ويحفز التجارة ويحسن أداء الاقتصاد الوطني.
- ومنهم من عارض هذا المقترح باعتباره لا يصلح للجزائر وسوف يكبد الحكومة ميزانية كبيرة وذلك لأن شروط تغيير العملة لا تنطبق على الواقع الاقتصادي الجزائري، كون الاقتصاد الجزائري يتمتع بخصائص يمكنها أن توجّل عملية إطلاق دينار جديد أو تعدم فرصة استحداثه، ذلك أنها سوف تؤدي إلى دخول كل الكتلة النقدية إلى الدائرة المصرفية قصد إعادة تحويلها إلى الدينار الجديد ولكن في نفس الوقت وبمجرد انتهاء عملية التحويل سيتسرب جزء من تلك الأموال مرة أخرى للسوق الموازي.
- وفي ظل عدم فعالية مكاتب للصرف والذي سيحدث مضاربة على الدينار الجديد مما سيؤدي إلى انخفاض قيمته مرة أخرى.
- إضافة إلى صعوبة إتلاف العملة النقدية القديمة تقنيا لضخامتها، بدون أن ننسى تكلفة إتلاف النقود القديمة وإنشاء وطبع نقود جديدة.

¹ - سي محمد كمال، "هل الجزائر في حاجة إلى حذف الأصفار وإطلاق عملة جديدة"، الجزائر، 19 ديسمبر 2015، متاح على الرابط:

<http://www.algpress.com/article-16880.htm>

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التحدث عن الاستقرار النقدي الذي يعد من أهم الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها لتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، وذلك لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يُدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تتبع تطوره في الجزائر من خلال قياس مؤشر معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة 1986-2016، وقبل التطرق إلى هذا المؤشر تم تحليل تطور المتغيرات التي تعبر عنه والتي تدخل في قياسه؛ المتمثلة في متغيرين اثنين:

تحدثنا أولاً عن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 والذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترات جزئية لكل منها خصوصيات معينة، وتوصلنا أن حجم الكتلة النقدية في الجزائري يعتمد على الأصول الأجنبية المتأتية من صادرات قطاع المحروقات.

أما المتغير الثاني فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة والقطاعات التي تدخل في تكوينه وتوصلنا إلى أنه عرف نمو غير مستقر، كما أن قطاع المحروقات يهيمن على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تفوق معدلات باقي القطاعات خارج قطاع المحروقات طيلة فترة الدراسة.

ثم قمنا في المبحث الثالث بقياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1986-2016، بتطبيق طريقة التكامل المشترك حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود أثر واضح لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي، أي أن تحركات سياسة الصرف في الجزائر لا تعكس الاستقرار النقدي، وهو ما أظهرته نتائج اختبار أنجل جرانجر بتقدير معادلة الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS عدم معنوية العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي، كما أن معامل التحديد وضعف هذه العلاقة؛ مما يعني أنها لا تعكس أثر سياسة صرف الدينار الجزائري على وضع الاستقرار النقدي في الجزائر.

خاتمة البيت

نال موضوع سعر الصرف قسطاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين والخبراء لما له من أهمية بالغة في التأثير على القرارات الاقتصادية، حيث يجسد هذا الأخير أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه متغيراً اقتصادياً يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية؛ فهو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والبطالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

وتختلف سياسات الصرف المتبعة من طرف الدول باختلاف ظروف كل دولة على حدى، وكذا وضعية علاقاتها الدولية فمنها من يتبع نظام الرقابة على الصرف وذلك بتدخل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي ومنها من يتبع سياسة تخفيض العملة من أجل تخفيف ومعالجة الخلل في موازين مدفوعاتها ومنها من يتبع سياسة الرفع من القيمة الخارجية للعملة، التي تهدف إلى تكوين عملة قوية عما كانت عليه سابقاً، وأياً كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة، فإن الهدف النهائي من وراء كل هذه السياسات هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف الاستقرار النقدي.

بالحديث عن الاستقرار النقدي، الذي يعتبر هدف أساس تسعى أي سلطة نقدية لتحقيقه، ذلك أنه متعدد الأبعاد ومتشعب الجوانب لارتباطه بأهم المؤشرات الاقتصادية خاصة النقدية (التضخم؛ معدل الفائدة؛ سعر الصرف؛ الكتلة النقدية؛ الناتج المحلي) هذا ما يجعله يثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية التي تتال قسطاً كبيراً من اهتمام الحكومات والخبراء الاقتصاديين، حيث استهدفنا من خلال بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

" ما مدى انعكاس سياسات صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 ؟ " أي إلى أي مدى أثرت تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؛ فتطلبت منا الدراسة تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لسعر الصرف؛ ماهيته، أنظمتها وسياساته حيث قدمنا من خلاله مختلف المفاهيم التي تتعلق بسعر الصرف؛ من أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، ومختلف الأنظمة والنظريات المفسرة لسياسات الصرف .

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مفاهيم الاستقرار النقدي الذي يعتبر الشغل الشاغل لدى السلطة النقدية في كل بلد مركزين على معامل الاستقرار النقدي، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الاستقرار النقدي و معاملته؛ والذي ينطلق أساساً من النظرية الكمية للنقود لفريدمان، والتي تدرس مقاييس ارتفاع الكتلة النقدية وهو ما أسماه " الحجم الأمثل لكمية النقود" حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو

الاقتصادي ثم حللنا المؤشرات المركبة لهذا المعامل والمتمثلة في الكتلة النقدية (مقابلاتها، ومكوناتها) والنتائج المحلي الإجمالي وطرق قياسه، بحيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB أفضل مؤشر للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة ثم العلاقة بينهما، في حين تعرضنا في المبحث الثاني إلى مؤشرات الاستقرار النقدي والمتعارف عليها والمتمثلة في معدل التضخم والذي كان ولازال يمثل أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتال قسطاً كبيراً من الاهتمام ويمثل امتحاناً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي من جهة ، ومن جهة أخرى سعر الفائدة الذي يمثل بدوره أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي لأي دولة، حيث استعرضنا المفاهيم والنظريات المفسرة لكل مؤشر .

في الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية لسياسة الصرف في الجزائر من خلال التطرق لمختلف مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 و إلى غاية 2016 بالتوقف عند كل مرحلة ودراسة خصائصها حيث درسنا في المبحث الأول تطور أنظمة الصرف في الجزائر قبل 1986 والتي عرفت نوعان من أنظمة الصرف الثابتة، الأول هو نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة في الفترة من 1962-1973 ، ثم عرف هذا النظام نوعاً من الاستقلال بعد انهيار نظام بروتن وودز، حيث تم ربط الدينار الجزائري سنة 1974 بسلة من العملات ، غير أنه و أمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول وضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق كان لا بد من إعادة النظر في سياسة الصرف في الجزائر فتم التوجه نحو تحرير الدينار الجزائري وذلك ابتداء من إحداث انزلاقات تدريجية ثم تخفيضات مست قيمة العملة الوطنية بداية من 1987 إلى غاية 1991 كمرحلة أولية لتقريب الدينار من قيمته الحقيقية أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فتطرقنا إلى تطور سياسة الصرف بدءاً من تحليل مراحل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي عرف تطوراً متواصلاً عبر مراحل مختلفة، حيث كانت الوسائل المستعملة تتماشى ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، و تمكنا التمييز بين مرحلتين أساسيتين لنظام الرقابة على الصرف يفصلهما قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990.

ابتداءً من سنة 1991 أخذت سياسة الصرف حيزاً هاماً ضمن برامج صندوق النقد الدولي خاصة ببرامج التعديل الهيكلي والتي كانت تركز في إطار سياسة الصرف إلى ضرورة تخفيض الدينار الجزائري حيث عرف الدينار خلال فترة هذه البرامج مجموعة من التخفيضات 1991-1998 كان أهمها تخفيض الدينار بـ 40.17% سنة 1994، ليتم في سنة 1995 إنشاء سوق للصرف مابين البنوك لتدعيم وتكريس تبني الجزائر لنظام جديد هو نظام التعويم المدار كنظام صرف للجزائر .

وبعد تحليل التوجهات الجديدة لسياسة الصرف في الجزائر ومدى نجاعة سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول بداية من جوان 2014 نستنتج أن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخيل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي، كما أن هذه السياسة تعتبر حل مؤقت، في المدى القصير ولا تصلح للأجل الطويل،

أخيراً خصصنا الفصل الرابع والأخير من هذا البحث للدراسة القياسية حيث استعرضنا في المبحثين الأولين تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر بعد حسابه وقياسه، وأدبيات منهجية الدراسة القياسية المستخدمة في حين كان المبحث الثالث يخص قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016، بتطبيق طريقة التكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews9 ، وبعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية توصلنا إلى عدم وجود أثر واضح لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في المدى القصير، أي أن تحركات سياسة الصرف في الجزائر لا تعكس الاستقرار النقدي على المدى القصير، هذا ما أثبتته نتائج تقدير الانحدار الخطي بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS و سببية غرانجر في حين بين نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي على المدى الطويل .

فكانت النتائج النهائية التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة:

- 1- يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات اقتصادية كعرض النقد وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات، كما أن هناك عوامل غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي.
- 2- تفسر نظريات سعر الصرف تحركات سعر الصرف بربطه بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة النقدية منها؛ مثل التضخم ومعدلات الفائدة، بالرغم من اختلاف نوع المتغير المأخوذ حسب كل نظرية.
- 3- تفسر نظم الصرف اختلاف سياسات الصرف المتبعة بين الدول كما توضح هذه النظم مدى سيطرة السلطة النقدية ومدى قدرة البنك المركزي على أداء وظائفه.
- 4- إن الهدف النهائي من سياسة الصرف هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، والتحكم في معدلات التضخم.
- 5- إن سياسة الصرف في الجزائر عرفت تحولاً تدريجياً ترافق والتحويلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم حيث كانت تتبع نظام الصرف الثابت منذ 1963 ثم نظام الربط بسلة من

- العملات سنة 1974 ثم نظام التعويم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف مابين البنوك سنة 1995 وإلى اليوم.
- 6- شكلت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المحور الأساسي ضمن برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي.
- 7- إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في الصادرات وإنما حققت زيادة اسمية فقط.
- 8- إن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي.
- 9- للدينار الجزائري قيمة اسمية حسابية اسمية فقط، محددة على أساس الربيع البترولي وليس له قيمة حقيقية.
- 10- إن معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016 لا يعكس الوضع الحقيقي للاستقرار النقدي "رغم أنه كان في مجال قريب من الاستقرار الكامل طيلة فترة الدراسة"، بسبب تأثيره بالكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي اللذان يتأثران بعائدات قطاع المحروقات وبالتالي له قيمة حسابية فقط تحددها عائدات البترول.
- 11- سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري هي سياسة ظرفية أملت الظروف الداخلية والخارجية التي مر ولازال يمر بها الاقتصاد الوطني ولا تصلح للمدى الطويل .
- 12- إن سلسلة سعر الصرف وسلسلة معامل الاستقرار النقدي مستقرتين عند المستوى وهذا ما أثبتته اختبار ADF واختبار KPSS للاستقرارية.
- 13- يوجد تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري والاستقرار النقدي في الجزائر وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي u_t .
- 14- أثبتت الدراسة القياسية عدم وجود علاقة أثر معنوية إحصائية بين متغيرات الدراسة وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر في وضع الاستقرار النقدي في الجزائر لعل أهمها أسعار البترول.
- 15- توجد علاقة توازنية طويلة وسببية بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر على المدى الطويل وهو ما بينه نموذج تصحيح الخطأ.
- 16- إن تحركات سعر الصرف في الجزائر لا تعكس تحركات معامل الاستقرار النقدي على المدى القصير وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية من خلال اختبار سببية أنجل جرانجر التي بينت عدم وجود علاقة سببية بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني رغم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة وتوازنية وسببية بين السلسلتين الزمنية لمتغيرات الدراسة.

17- يتمثل الهدف الأساسي من سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تعويض ورفع الإيرادات المقومة بالدولار الأمريكي، المتأثية من صادرات المحروقات في ظل انخفاض أسعار البترول بعيداً عن تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

على ضوء النتائج المستخلصة يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- 1- تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ والمباشر على سعر الصرف والابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف.
- 2- توسيع استخدامات البنوك للنقد الأجنبي والعمل على فتح مكاتب للصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي والحد من اتساع رقعة السوق الموازي.
- 3- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي بما يخدم تنويع الناتج المحلي الإجمالي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز القيمة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري لتحقيق استقرار نقدي حقيقي.
- 4- ضرورة الحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية وذلك بالإدارة الحكيمة لاحتياطات الصرف.

ثالثاً: الآفاق المستقبلية:

أخيراً نقترح إكمال البحث من خلال معالجة إشكاليات أخرى للوصول بسعر صرف الدينار الجزائري إلى مستوى الفعالية من خلال:

- 1- إشكالية إعادة إصلاح الدينار الجزائري و إصدار دينار جديد.
- 2- النمذجة القياسية للاستقرار النقدي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

أخيراً الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كما.....

أرجو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في اختيار موضوع البحث ومعالجته....

ثلاثة مصادر للمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1990.
- 2- إبراهيم قندوزي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المعرفة، الجزائر، 1998.
- 3- إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 4- السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط01، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
- 5- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 6- الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سبتمبر 2015.
- 7- الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 8- بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي- نظريات"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- 9- بلعزوز بن علي، محمد الطيب أحمد، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 10- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004 .
- 11- بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- 12- جمال الدين لعويسات، "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 13- حازم البيلاوي، "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، ط01، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995.
- 14- حمدي عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 1996.
- 15- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 16- رشاد العصار، عليان الشريف، "المالية الدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 17- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

- 18- زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 19- سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991.
- 20- سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، حلوان، مصر، 2000.
- 21- سامي عفيف حاتم، " دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
- 22- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، " النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسني ، ونيس فرح عبد العالي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 23- شمعون شمعون، "البورصة بورصة الجزائر"، أطلس للنشر، جامعة الجزائر-الجزائر، 1999.
- 24- شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 25- صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية"، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
- 26- صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 27- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي - نظم - نظريات - سياسات نقدية"، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 28- ضياء مجيد الموسوي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 29- عادل أحمد حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط1، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 30- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 31- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات"، ط1، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
- 32- عدنان تايه النعيمي، " إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 33- عرفات تقي الحسيني، " التمويل الدولي"، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002.

- 34- غازي عبد الرزاق النقاش، " التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- 35- فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة، العربية، القاهرة، مصر، 1975.
- 36- فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1974.
- 37- فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، ط1، عالم الكتب الحديث، اردن، الأردن، 2006 .
- 38- كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1988.
- 39- لحو موسى بوخاري "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" ، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 .
- 40- ماهر كنج شكري، مروان عطوان، " المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 41- مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 42- مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
- 43- مروان عطوان، "أسعار صرف العملات - أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" ، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- 44- محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية- الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية، القطاع النقدي"، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 45- محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 46- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 47- محمود الوادي ، أحمد العساف، "الاقتصاد الكلي"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 48- مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل مطولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 49- محمد العربي ساكر، " محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق"، ط1، دار الفجر للنشر، مصر، 2006.
- 50- محمد زكي شافعي، " مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

- 51- مصطفى رشدي شيحة، " النقود والبنوك والاقتصاد " ، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1996.
- 52- مورد كريانين، "الاقتصاد الدولي- مدخل للسياسات"، ترجمة إبراهيم منصور، مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 53- موسى سعيد مطر، شقيري نوري، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 54- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 55- وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي- قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
- 56- يخزاز يعدل فريدة، "تقنيات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- الدوريات والمجلات**
- 57- العامري إبراهيم، " الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي: مدخل نظري"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م1، ع2، العراق، 2001.
- 58- السعدني نيرمين، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية"، مجلة السياسات الدولية، ع144، أبريل 2001.
- 59- آيت يحي سمير، "التعويم المدار للدبنار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث، ع09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- 60- بشار ذنون الشكرجي، "مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي - تداعياته ومنافعه"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، م04، ع03، العراق، 2012.
- 61- بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزالملي، " دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م16، ع01، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2014.
- 62- بطاهر علي، " سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

- 63- بودري شريف، " جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.
- 64- رمزي زكي، " التاريخ النقدي للتخلف"، سلسلة عالم المعرفة، ع18، الكويت، 1987.
- 65- سماعيلي فوزي، " تدفقات الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية- البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع05، جامعة بسكرة، جوان 2009.
- 66- سيداعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، " اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، مجلة الحقيقة، ع 41، جامعة أدرار - الجزائر، 26-10-2017.
- 67- شعيب بونوة، خياط رحيمة: "سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 68- صبحي حسون الساعدي، إياد حماد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع7، العراق، 2011.
- 69- صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، ع12، الكويت، 2011 .
- 70- عالي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، رؤى اقتصادية، ع07، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014.
- 71- عبد الحق بعتروس، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية-حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، ع12، مصر، 1998.
- 72- عبد الرزاق بن الزاوي، "محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، ع17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2009.

- 73- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم جبوري، " أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2002، ص13، على الرابط <http://www.docudesk.com>
- 74- عبود زرقين، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع45، لبنان، 2009.
- 75- عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، " الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، م03، ع03، جامعة طاهر محمد، بشار، الجزائر، سبتمبر، 2017.
- 76- عبد الحميد مرغيت، " أزمات العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة والحاجة لنظام نقدي بديل"، بحوث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، الجزائر، 2017.
- 77- عوض فاضل إسماعيل، "تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.
- 78- غريبي أحمد، "بوشريط أسامة" تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع05، جامعة المدية، الجزائر، 05 جانفي 2016.
- 79- فارس هباش، " دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع14، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
- 80- مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بكر البكر، " مفهوم الناتج المحلي الإجمالي - دراسة وصفية"، مؤسسة النقد العربي السعودي، ع03، السعودية، فبراير 2016.
- 81- مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع12، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 82- محمد بن بوزيان وآخرون، " فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر"، مجلة المانجمنت، ع01، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002.
- 83- محمد راتول، " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر جوان 2006.

84- نورة عبد الرحمان اليوسف، " تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ع1، م20، جامعة الملك سعود، السعودية، ماي 2004.

أوراق الملتقيات والمؤتمرات والندوات

85- أميمة طوقان، " دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الدولي حول: مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية"، سوريا، 02-03 جويلية 2005 .

86- الجوزي جميلة، " أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر- محاولة التقييم، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 03.

87- بربري محمد أمين، " البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.

88- حيدر نعيمة الفرجي " أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية- الفرص وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 18- 20 أفريل 2005.

89- درواسي مسعود، البرود أم الخير، " تحرير نظام الصرف في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، يومي 24- 25 فبراير 2015.

90- فارس فضيل، محمد ساحل، " تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.

91- محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية-

التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

92- محمد بن بوزيان، زياني الطاهر "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر" ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول : "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

الأطروحات والرسائل الجامعية

الأطروحات:

93- بدرابي شهيناز، " تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

94- بربري محمد الأمين، " الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

95- بلحشر عائشة، " سعر الصرف الحقيقي التوازني- دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

96- بن عبد الفتاح دحمان، " السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أفريل 2004.

97- بن عيني رحيمة، " سياسة سعر الصرف وتحديده-دراسة قياسية للدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

- 98- بن عيسى أمينة، " العلاقة بين النقود والأسعار: دراسة قياسية في الجزائر- تونس -المغرب"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2014-2015.
- 99- بن البار امحمد، " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية- "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- 100- بن شلاط مصطفى، " إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 101- حسين رحيم، " وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
- 102- دوحى سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2014-2015.
- 103- رايس فضيل، " التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013.
- 104- سمير آيت يحيى، " التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
- 105- مولاي بوعلام، "سياسات الصرف في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (01:1990- 04:2003)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2005.

﴿ الرسائل الجامعية:﴾

- 106- أمال عبد الفتاح الفراج، " العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط تنموي، معهد الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، السودان، 2004.
- 107- إكن لونيس، " السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 108- باريك مراد، " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي-دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- 109- بغداد زيان، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 110- بلعزوز بن علي، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 111- بن بوزيان جازية، " التضخم الركودي في الجزائر - دراسة قياسية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير"، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006.
- 112- بن حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.
- 113- بن ياني مراد، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة قياسية- حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية،

- مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 114- بولويز عبد الوافي، "تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010.
- 115- تومي ربيعة، "نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-الجزائر 2001.
- 116- جعفري عمار، "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990- 2010"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 117- حيدر نعيمة بخيت، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة"، أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2007.
- 118- حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2004-2005 .
- 119- درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير-اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 120- زكراوي الخضر، "تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 121- زاهر لخضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

- 122- سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2005-2006.
- 123- سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 124- سليمان شيباني، "سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- 125- سعيدة شطباني، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1993-2010"، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 126- صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، التسيير الدولي للمؤسسات، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 127- طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005.
- 128- عطاء الله بن طيرش، "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي غرداية- الجزائر - 2010-2011.
- 129- عبد الرزاق بن الزاوي، "سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007"، أطروحة دكتوراه، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

- 130- عبد الوهاب زنقيلة، " أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري- دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)", رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
- 131- عبد الله ياسين، "دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2003-2004.
- 132- علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 133- ماجدة مدوخ " فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2003 .
- 134- مراد عبد القادر، " دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2010-2011.
- 135- منهوم بلقاسم، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات- دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 136- محمد أمين بن الدين " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009 .

137- مصطفى بن شلاط، "أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005-2006.

138- مشهور هزلول بريور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن 1985-2006"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

139- لخديمي عبد الحميد، "آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية"، - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

📌 تقارير وأبحاث الهيئات والمنظمات الرسمية والدولية

140- العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ع23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

141- التقرير العربي الموحد، "الصادرات والواردات العربية الإجمالية"، الفصل التاسع: التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000.

142- التقرير العربي الموحد، "إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة"، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين الخارجي ونظم الصرف، صندوق النقد العربي، 2003.

143- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "تطورات أسعار الصرف العربية"، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين الخارجي وأسعار الصرف، صندوق النقد العربي، 2016.

144- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، "سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية"، الجزائر، مارس 2017.

145- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، "صادرات المحروقات"، إحصائيات القطاع الحقيقي، الجزائر، مارس 2017.

146- جيفري فرانكل، "المستحث والمتقادم في النقد العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، ع03، م46 صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2009.

- 147- روبا دوتاغوبتا وآخرون، "التحرك نحو مرونة سعر الصرف"، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، ط 2006.
- 148- صالح نصولي، بيتر كورنيليوس، اندرياس جورجيو، "جهد جاد في شمال أفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل"، مجلة التمويل والتنمية، م 29، ع4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1996.
- 149- علي توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات أسعار الصرف"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، ع3، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 21-25 سبتمبر 1997.
- 150- محمد أحمد العريان، "تعدد أسعار الصرف- تجربة الدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1994.
- 151- محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين، "سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، سلسلة ومناقشات حلقات العمل، ع3، 21-25 سبتمبر 1997، أبو ظبي.
- 152- مصطفى سعيد فهد، محمد عبد الحسين غانم، "استخدام طريقة بوكس-جينكنز للتنبؤ والاحمال الكهربائية الشهرية للفترة 2008-2014"، بحث اقتصادي مقدم إلى مجلس المعلوماتية، قسم الإحصاء والمعلوماتية، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، جامعة القادسية، العراق، 2015.
- 153- هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، يناير 2012.

القوانين، المراسيم والتقارير

- 154- المادة 38، "إصدار النقد"، الباب الثاني، الفصل الرابع: الحسابات السنوية والمنشورات، الكتاب الثاني: بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته، الأمر 03- المتعلق بالنقد والقرض 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 52 الصادرة في 26 أوت 2003.
- 155- المادتين 08-09، القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية، ع34، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986.
- 156- تعليمة بنك الجزائر رقم 95-79 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995.

157- Banque D'Algérie, Le fixing, Un Nouveau Système de Détermination Du taux De change, Media Bank, N° 14, 1994.

158- التقرير السنوي لبنك الجزائر، " الفصل الرابع: ميزان المدفوعات والوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف"، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، لسنوات :

- Rapport 2003.
- Rapport 2004 juillet 2005.
- Rapport 2005 juin 2006.
- Rapport 2006 juin 2007.
- Rapport 2008 September 2009.
- Rapport 2013 November 2014.
- Rapport 2015 November 2016.

159- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، " ميزان المدفوعات والوضعية المالية الخارجية وسعر الصرف"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.

160- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، الوضعية النقدية، بنك الجزائر، سبتمبر 2017.

161- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، إحصائيات القطاع الحقيقي، توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات، بنك الجزائر، ديسمبر 2008.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

162- Dominique plihon , **Taux de change** , 3ème édition , dunod ,paris,2003.

163- Habbar Ebderrezak, **Le marché des change cas: le marché interbancaire des change Algerian**, mémoire PGS BANQUE, Alger, 2002.

164- International Monetary Fund, "**How the IMF promotes global economic stability**", Factsheet August, available at: (2011). <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab>.

165- Jean Pierre, **Economie européen** , 2ème édition.Paris-Dalloz, Press de Science, Paris, 2002.

166- Larbi Dohni, Karol Hainaut, **Les Taux de change**, de Boeck, Bruxelles, 2002.

167- Michel. Jura, **Les Techniques Financiers internationales**, 2ème édition, dunod, paris,2003.

168- Patrick.Artus, **économie des taux de change**, economica-Paris, 1997.

169- Philippe avoyo, et autres, **Finance appliquée**, Paris, Dunod, 1993 .

170- Jean Pierre, **Economie européen** , 2ème édition.Paris-Dalloz, Press de Science, Paris, 2002.

171- Youcef Debboub, **Le nouveau mécanisme économique en Algérie**, office des publications universitaire, Alger, 2000.

المواقع الإلكترونية

172- Christian Biales, **la taux de change**, France 2003 ; www.christion-biales.net

173- موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، تحديث 07 جويلية 2016 على الرابط:

<http://iqtissad.blogspot.com/p/oil-price.htm>

174- World Bank, (2018), World Development Indicators 2018; sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

175- العقابي فاضل، "مقترح إزالة الأصفار الثلاثة من العملة العراقية"، العراق، 21 جوان 2008،

متاح على الرابط: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=28607>

176- بودهان ياسين، "خبراء اقتصاديون يقترحون تغيير العملة المحلية كحل لمشكل تخبط الاقتصاد

الجزائري"، الجزائر، 28 أوت 2016، متاح على الرابط:

<http://www.algeriatimes.net/algerianews34952.html>

177- جوادي نور الدين، "العملة الجديدة وفكرة حذف الأصفار من الدينار الجزائري"، الجزائر، 13

جوان 2016، متاح على الرابط: <http://www.altahrironline.com/ara/?p=237880>

178- سي محمد كمال، "هل الجزائر في حاجة إلى حذف الأصفار وإطلاق عملة جديدة"، الجزائر، 19

ديسمبر 2015، متاح على الرابط: <http://www.algpress.com/article-16880.htm>

الله حق

ملحق رقم (01): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2001-2016

السنوات	الزراعة %	المحروقات %	حقوق ورسوم على الواردات %	الصناعة %	خدمات الإدارة العمومية %	البناء والأشغال العمومية %	خدمات الإدارة العمومية %
2001	9,7	34,2	7,2	7,5	11,2	8,5	21,8
2002	9,2	32,7	8,3	7,5	11	9,1	22,2
2003	9,8	35,6	7,7	6,8	10,5	8,5	21,2
2004	9,4	37,8	7,3	6,3	9,8	8,3	21,2
2005	7,7	44,4	6,5	5,6	8,4	7,5	20,1
2006	7,5	45,9	5,8	5,2	8	7,9	20,1
2007	7,6	43,9	5,7	5	8,4	8,9	20,5
2008	6,4	45,1	5,9	4,7	9,8	8,6	19,4
2009	9,3	31,2	7,2	5,7	12	11	23,6
2010	8,5	34,9	6,2	5,1	13,2	10,5	21,6
2011	8,1	36,1	5,9	4,6	16,4	9,2	19,7
2012	8,8	34,2	7,7	4,5	16,3	9,2	20,4
2013	9,9	29,8	8,1	4,6	15,3	9,8	23,1
2014	10,3	27	7,2	4,9	15,9	10,4	24,3
2015	11,6	18,8	7,5	5,4	17,4	11,5	27,2
2016	12,3	17,4	6,6	5,6	17,3	11,9	27,8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ما يلي:

- World Bank, (2018), World Development Indicators 2018; sur site :

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، إحصائيات القطاع الحقيقي، توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات، بنك الجزائر، ديسمبر 2008، ص 26؛
- التقرير السنوي 2013، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 214؛
- التقرير السنوي 2016، التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 146.

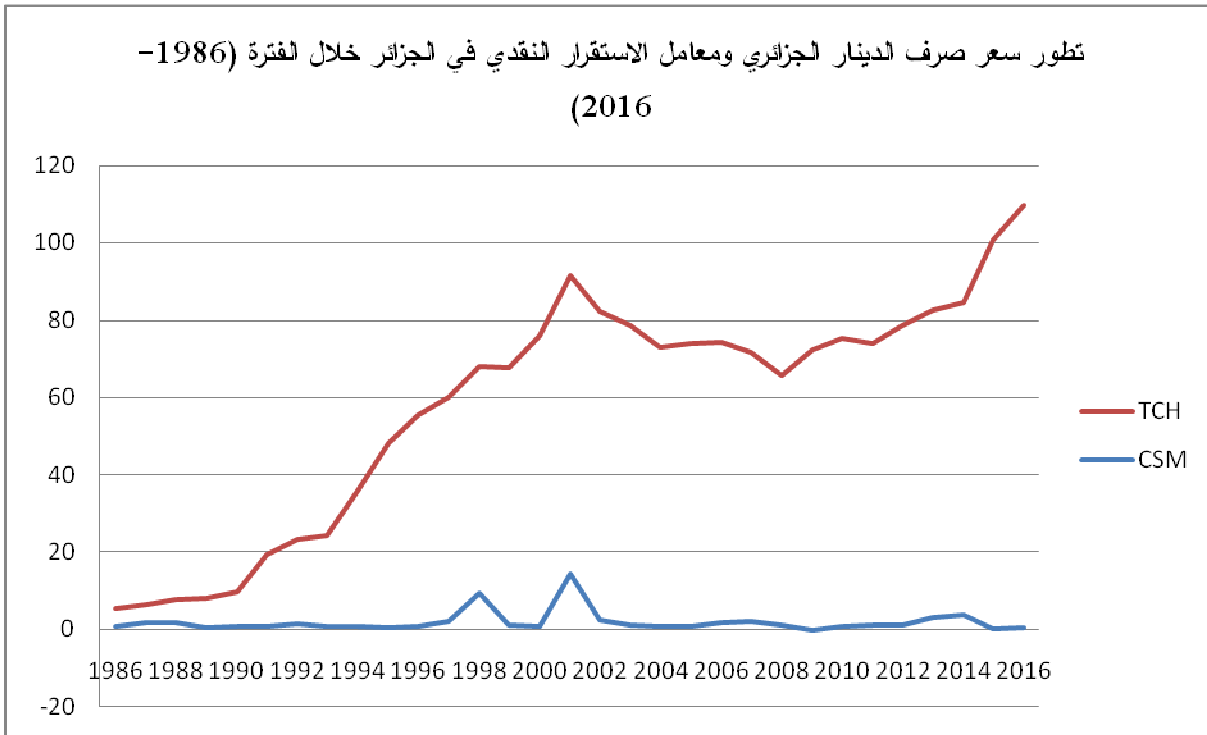
ملحق رقم (02): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية

CSM	TCH	Années
0,5077	4,7023	1986
1,6016	4,4897	1987
1,6215	5,9147	1988
0,2825	7,6085	1989
0,4297	8,9575	1990
0,5037	18,4728	1991
1,2259	21,836	1992
0,6731	23,3454	1993
0,6219	35,0585	1994
0,3448	47,6627	1995
0,5666	54,7489	1996
2,0421	57,7073	1997
9,211	58,7389	1998
0,9721	66,5738	1999
0,5767	75,2597	2000
14,3162	77,215	2001
2,3391	79,6819	2002
1,0093	77,3949	2003
0,6488	72,0606	2004
0,5603	73,2763	2005
1,4855	72,6466	2006
2,0611	69,2924	2007
0,9057	64,5828	2008
-0,4231	72,6474	2009
0,707	74,3859	2010
0,9324	72,9378	2011
0,986	77,5359	2012
2,9464	79,3684	2013
3,74	80,579	2014
-0,0939	100,6914	2015
0,1998	109,443	2016

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- World Bank, (2018), World Development Indicators على site : <http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char>
- بنك الجزائر، "سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية"، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجزائر، مارس 2017، ص 20.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، "الفصل الرابع: ميزان المدفوعات والوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف"، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، لسنوات

- Rapport 2003.
- Rapport 2004 juillet 2005.
- Rapport 2005 juin 2006.
- Rapport 2006 juin 2007.-
- Rapport 2008 September 2009.-
- Rapport 2013 November 2014. -
- Rapport 2015 November 2016 .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول أعلاه باستخدام برنامج Excel 2007.

ملحق رقم (03): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF

أولاً: نتائج اختبار ADF لسلسلة سعر الصرف (TCH)

1- النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TCH)
 Method: Least Squares
 Date: 04/28/18 Time: 01:44
 Sample (adjusted): 1988- 2016
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	0.027397	0.019275	1.421391	0.1667
D(TCH(-1))	0.398185	0.188452	2.112925	0.0440
R-squared	0.018144	Mean dependent var		3.619079
Adjusted R-squared	-0.018221	S.D. dependent var		5.606313
S.E. of regression	5.657160	Akaike info criterion		6.370193
Sum squared resid	864.0933	Schwarz criterion		6.464489
Log likelihood	-90.36780	Hannan-Quinn criter.		6.399725
Durbin-Watson stat	1.986401			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

2- النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TCH)
 Method: Least Squares
 Date: 04/28/18 Time: 01:45
 Sample (adjusted): 1988 2016
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.029690	0.037281	-0.796395	0.4330
D(TCH(-1))	0.330501	0.185475	1.781922	0.0864
C	4.194611	2.375656	1.765664	0.0892
R-squared	0.123269	Mean dependent var		3.619079

Adjusted R-squared	0.055829	S.D. dependent var	5.606313
S.E. of regression	5.447569	Akaike info criterion	6.325913
Sum squared resid	771.5763	Schwarz criterion	6.467358
Log likelihood	-88.72574	Hannan-Quinn criter.	6.370212
F-statistic	1.827816	Durbin-Watson stat	1.966333
Prob(F-statistic)	0.180826		

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

3- النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TCH)

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 01:46

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.545295	0.121043	-4.504983	0.0004
D(TCH(-1))	0.484884	0.168659	2.874946	0.0116
D(TCH(-2))	-0.206896	0.243317	-0.850314	0.4085
D(TCH(-3))	0.560724	0.237760	2.358362	0.0323
D(TCH(-4))	0.245623	0.278395	0.882284	0.3915
D(TCH(-5))	0.391178	0.240136	1.628983	0.1241
D(TCH(-6))	0.673874	0.262111	2.570946	0.0213
C	3.882217	3.991319	0.972665	0.3461
@TREND("1986")	1.581620	0.386742	4.089599	0.0010
R-squared	0.689246	Mean dependent var		3.650292
Adjusted R-squared	0.523511	S.D. dependent var		6.012786
S.E. of regression	4.150516	Akaike info criterion		5.964339
Sum squared resid	258.4018	Schwarz criterion		6.406109
Log likelihood	-62.57207	Hannan-Quinn criter.		6.081541
F-statistic	4.158719	Durbin-Watson stat		2.266383
Prob(F-statistic)	0.008480			

ثانياً: نتائج اختبار ADF لسلسلة معامل الاستقرار النقدي (CSM)

1- النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CSM)

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 01:50

Sample (adjusted): 1987 2016

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSM(-1)	-0.705283	0.177386	-3.975979	0.0004
R-squared	0.352796	Mean dependent var		-0.010263
Adjusted R-squared	0.352796	S.D. dependent var		4.087759
S.E. of regression	3.288561	Akaike info criterion		5.251543
Sum squared resid	313.6244	Schwarz criterion		5.298249
Log likelihood	-77.77314	Hannan-Quinn criter.		5.266484
Durbin-Watson stat	2.054061			

2- النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CSM)

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 02:06

Sample (adjusted): 1987 2016

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSM(-1)	-0.971335	0.189236	-5.132936	0.0000
C	1.715530	0.640515	2.678362	0.0122
R-squared	0.484792	Mean dependent var S.D. dependent var Akaike info criterion Schwarz criterion Hannan-Quinn criter. Durbin-Watson stat		-0.010263
Adjusted R-squared	0.466392			4.087759
S.E. of regression	2.986045			5.090117
Sum squared resid	249.6611			5.183530
Log likelihood	-74.35176			5.120001
F-statistic	26.34703			1.984035
Prob(F-statistic)	0.000019			

3- النموذج الثالث

Null Hypothesis: CSM has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.032011	0.0017
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CSM)

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 02:10

Sample (adjusted): 1987 2016

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSM(-1)	-0.971002	0.192965	-5.032011	0.0000
C	1.747962	1.175312	1.487233	0.1485
@TREND("1986")	-0.002131	0.064228	-0.033171	0.9738
R-squared	0.484813	Mean dependent var		-0.010263
Adjusted R-squared	0.446651	S.D. dependent var		4.087759
S.E. of regression	3.040778	Akaike info criterion		5.156743
Sum squared resid	249.6509	Schwarz criterion		5.296863
Log likelihood	-74.35115	Hannan-Quinn criter.		5.201569
F-statistic	12.70410	Durbin-Watson stat		1.984666
Prob(F-statistic)	0.000129			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح النتائج الإحصائية للنموذج الثاني لاختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلة الزمنية لمعامل الاستقرار النقدي (CSM) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المقدرة (بالقيمة المطلقة) لـ t-Stat قد بلغت 5.032011 (بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من القيم الجدولية (4.296729؛ 3.568379؛ 3.218382) بالقيمة المطلقة، عند مستويات المعنوية (1%؛ 5%؛ 10%) على الترتيب للنموذج الثاني، كما أن نسبة الاحتمال $prob = 0.0017 > 5\%$ ، وبما أن الاتجاه غير معنوي حيث يضير الجدول إلى أن نسبة الاحتمال $prob = 0.9738 < 5\%$ ، وبالتالي نرفض النتيجة مهما كانت.

ملحق رقم (04): اختبار KPSS

1- نتائج اختبار kepsس لسلسلة سعر الصرف TCH

KPSS Test Equation

Dependent Variable: TCH

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 02:14

Sample: 1986 2016

Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.10107	4.324560	2.566982	0.0157
@TREND("1986")	3.012221	0.247624	12.16452	0.0000
R-squared	0.836135	Mean dependent var		56.28439
Adjusted R-squared	0.830485	S.D. dependent var		29.95117
S.E. of regression	12.33155	Akaike info criterion		7.924541
Sum squared resid	4409.950	Schwarz criterion		8.017056
Log likelihood	-120.8304	Hannan-Quinn criter.		7.954698
F-statistic	147.9755	Durbin-Watson stat		0.204343
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

2- نتائج اختبار kepsس لسلسلة معامل الاستقرار النقدي CSM

KPSS Test Equation

Dependent Variable: CSM

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 02:18

Sample: 1986 2016

Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.725855	0.519925	3.319433	0.0024
R-squared	0.000000	Mean dependent var		1.725855
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		2.894817
S.E. of regression	2.894817	Akaike info criterion		4.995447
Sum squared resid	251.3990	Schwarz criterion		5.041705
Log likelihood	-76.42943	Hannan-Quinn criter.		5.010526
Durbin-Watson stat	1.927560			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

ملحق رقم (05): السلاسل الزمنية للبواقي

28/04/2018 Last updated:

Residuals from equation with dependent variable CSM
Modified: 1986 - 2016 // makeresids resid01

1986	-0.484409
1987	0.612515
1988	0.612145
1989	-0.750949
1990	-0.622938
1991	-0.684292
1992	-0.009933
1993	-0.584204
1994	-0.802020
1995	-1.258413
1996	-1.137413
1997	0.296004
1998	7.450230
1999	-0.900120
2000	-1.419075
2001	12.29261
2002	0.280420
2003	-1.016848
2004	-1.301469
2005	-1.407262
2006	-0.473104
2007	0.150209
2008	-0.938198
2009	-2.381716
2010	-1.276346
2011	-1.030347
2012	-1.042154
2013	0.892179
2014	1.668559
2015	-2.451437
2016	-2.282226

1986	0.50770	0.99211	-0.48441		o	
1987	1.60160	0.98908	0.61252		o	
1988	1.62150	1.00936	0.61214		o	
1989	0.28250	1.03345	-0.75095		o	
1990	0.42970	1.05264	-0.62294		o	
1991	0.50370	1.18799	-0.68429		o	
1992	1.22590	1.23583	-0.00993		o	
1993	0.67310	1.25730	-0.58420		o	
1994	0.62190	1.42392	-0.80202		o	
1995	0.34480	1.60321	-1.25841		o	
1996	0.56660	1.70401	-1.13741		o	
1997	2.04210	1.74610	0.29600		o	
1998	9.21100	1.76077	7.45023		o	
1999	0.97210	1.87222	-0.90012		o	
2000	0.57670	1.99578	-1.41908		o	
2001	14.3162	2.02359	12.2926		o	
2002	2.33910	2.05868	0.28042		o	
2003	1.00930	2.02615	-1.01685		o	
2004	0.64880	1.95027	-1.30147		o	
2005	0.56030	1.96756	-1.40726		o	
2006	1.48550	1.95860	-0.47310		o	
2007	2.06110	1.91089	0.15021		o	
2008	0.90570	1.84390	-0.93820		o	
2009	-0.42310	1.95862	-2.38172		o	
2010	0.70700	1.98335	-1.27635		o	
2011	0.93240	1.96275	-1.03035		o	
2012	0.98600	2.02815	-1.04215		o	
2013	2.94640	2.05422	0.89218		o	
2014	3.74000	2.07144	1.66856		o	
2015	-0.09390	2.35754	-2.45144		o	
2016	0.19980	2.48203	-2.28223		o	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

ملحق رقم (06): اختبار ADF لاستقرار سلسلة البواقي

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(U)

Method: Least Squares

Date: 04/28/18 Time: 02:31

Sample (adjusted): 1987 2016

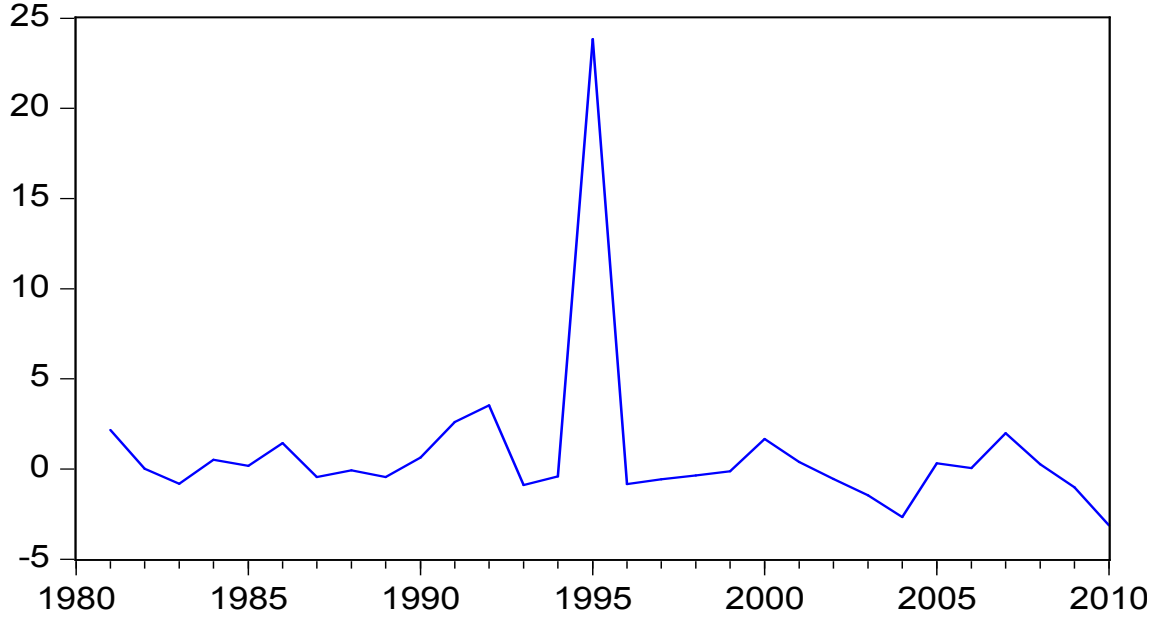
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-1.004456	0.187602	-5.354187	0.0000
R-squared	0.497005	Mean dependent var		-0.059927
Adjusted R-squared	0.497005	S.D. dependent var		4.104251
S.E. of regression	2.910824	Akaike info criterion		5.007515
Sum squared resid	245.7140	Schwarz criterion		5.054221
Log likelihood	-74.11272	Hannan-Quinn criter.		5.022457
Durbin-Watson stat	1.976285			

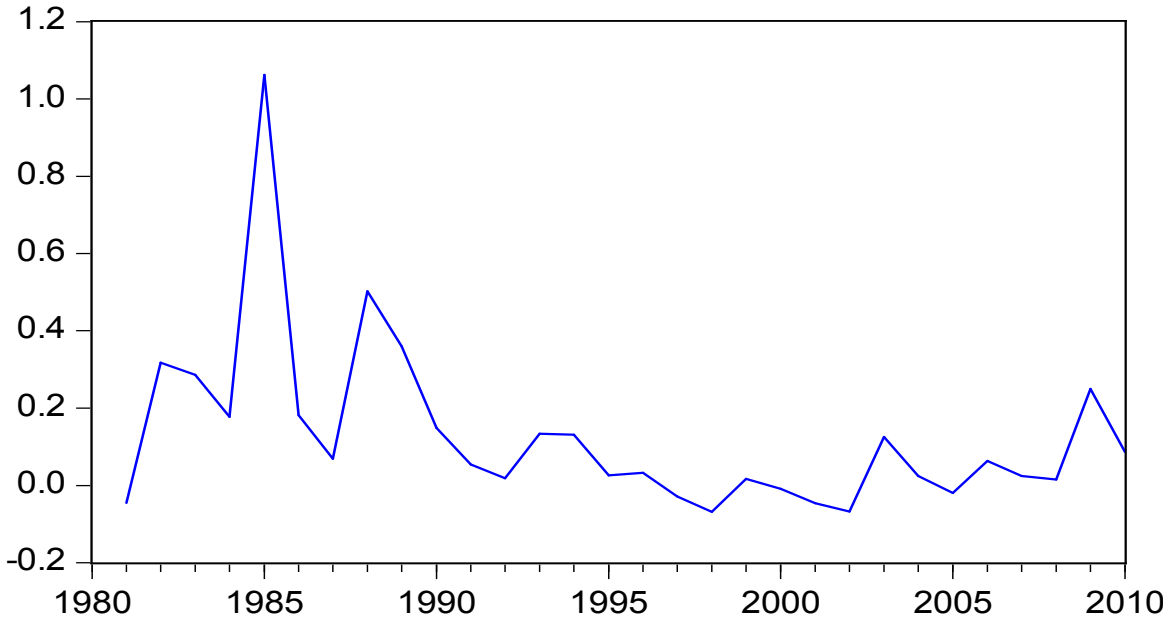
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

ملحق رقم (07): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة (TCH) و(CSM)

GCSM



GTCH

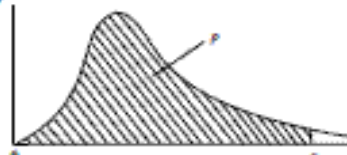


المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

ملحق رقم (08): جدول توزيع كاي تربيع χ^2

Critical values of the χ^2 -distribution
(topic 8.6, further mathematics SL topic 2.6)

$$p = P(X \leq c)$$



p	0.005	0.01	0.025	0.05	0.1	0.9	0.95	0.975	0.99	0.995
$\nu=1$	0.00004	0.0002	0.001	0.004	0.016	2.706	3.841	5.024	6.635	7.879
2	0.010	0.020	0.051	0.103	0.211	4.605	5.991	7.378	9.210	10.597
3	0.072	0.115	0.216	0.352	0.584	6.251	7.815	9.348	11.345	12.838
4	0.207	0.297	0.484	0.711	1.064	7.779	9.488	11.143	13.277	14.860
5	0.412	0.554	0.831	1.145	1.610	9.236	11.070	12.833	15.086	16.750
6	0.676	0.872	1.237	1.635	2.204	10.645	12.592	14.449	16.812	18.548
7	0.989	1.239	1.690	2.167	2.833	12.017	14.067	16.013	18.475	20.278
8	1.344	1.646	2.180	2.733	3.490	13.362	15.507	17.535	20.090	21.955
9	1.735	2.088	2.700	3.325	4.168	14.684	16.919	19.023	21.666	23.589
10	2.156	2.558	3.247	3.940	4.865	15.987	18.307	20.483	23.209	25.188
11	2.603	3.053	3.816	4.575	5.578	17.275	19.675	21.920	24.725	26.757
12	3.074	3.571	4.404	5.226	6.304	18.549	21.026	23.337	26.217	28.300
13	3.565	4.107	5.009	5.892	7.042	19.812	22.362	24.736	27.688	29.819
14	4.075	4.660	5.629	6.571	7.790	21.064	23.685	26.119	29.141	31.319
15	4.601	5.229	6.262	7.261	8.547	22.307	24.996	27.488	30.578	32.801
16	5.142	5.812	6.908	7.962	9.312	23.542	26.296	28.845	32.000	34.267
17	5.697	6.408	7.564	8.672	10.085	24.769	27.587	30.191	33.409	35.718
18	6.265	7.015	8.231	9.390	10.865	25.989	28.869	31.526	34.805	37.156
19	6.844	7.633	8.907	10.117	11.651	27.204	30.144	32.852	36.191	38.582
20	7.434	8.260	9.591	10.851	12.443	28.412	31.410	34.170	37.566	39.997
21	8.034	8.897	10.283	11.591	13.240	29.615	32.671	35.479	38.932	41.401
22	8.643	9.542	10.982	12.338	14.041	30.813	33.924	36.781	40.289	42.796
23	9.260	10.196	11.689	13.091	14.848	32.007	35.172	38.076	41.638	44.181
24	9.886	10.856	12.401	13.848	15.659	33.196	36.415	39.364	42.980	45.559
25	10.520	11.524	13.120	14.611	16.473	34.382	37.652	40.646	44.314	46.928
26	11.160	12.198	13.844	15.379	17.292	35.563	38.885	41.923	45.642	48.290
27	11.808	12.879	14.573	16.151	18.114	36.741	40.113	43.195	46.963	49.645
28	12.461	13.565	15.308	16.928	18.939	37.916	41.337	44.461	48.278	50.993
29	13.121	14.256	16.047	17.708	19.768	39.087	42.557	45.722	49.588	52.336
30	13.787	14.953	16.791	18.493	20.599	40.256	43.773	46.979	50.892	53.672
40	20.707	22.164	24.433	26.509	29.051	51.805	55.758	59.342	63.691	66.766
50	27.991	29.707	32.357	34.764	37.689	63.167	67.505	71.420	76.154	79.490
60	35.534	37.485	40.482	43.188	46.459	74.397	79.082	83.298	88.379	91.952
70	43.275	45.442	48.758	51.739	55.329	85.527	90.531	95.023	100.425	104.215
80	51.172	53.540	57.153	60.391	64.278	96.578	101.879	106.629	112.329	116.321
90	59.196	61.754	65.647	69.126	73.291	107.565	113.145	118.136	124.116	128.299
100	67.328	70.065	74.222	77.929	82.358	118.498	124.342	129.561	135.807	140.169

ν = number of degrees of freedom

ملحق رقم (09): جدول ديكي فولر (Dickey-Fuller)

7. TABLES DE DICKEY-FULLER¹

Modèle [1] sans tendance et sans terme constant

Modèle [2] sans tendance et avec terme constant

Modèle [3] avec tendance et avec terme constant

Tables de la distribution du t_{α}

Nombre observations n	Probabilités							
	0,01	0,025	0,05	0,10	0,90	0,95	0,975	0,99
25	-2,66	-2,26	-1,95	-1,60	0,92	1,33	1,70	2,16
50	-2,62	-2,25	-1,95	-1,61	0,91	1,31	1,66	2,08
100	-2,60	-2,4	-1,95	-1,61	0,91	1,29	1,64	2,03
250	-2,58	-2,23	-1,95	-1,62	0,89	1,29	1,63	2,01
500	-2,58	-2,23	-1,95	-1,62	0,89	1,28	1,62	2,00
∞	-2,58	-2,23	-1,95	-1,62	0,89	1,28	1,62	2,00
25	-3,75	-3,33	-3,00	-2,63	-0,37	0,00	0,34	0,72
50	-3,58	-3,22	-2,93	-2,60	-0,40	-0,03	0,29	0,66
100	-3,51	-3,17	-2,89	-2,58	-0,42	-0,05	0,26	0,63
250	-3,46	-3,14	-2,88	-2,57	-0,42	-0,06	0,24	0,62
500	-3,44	-3,13	-2,87	-2,57	-0,43	-0,07	0,24	0,61
∞	-3,43	-3,12	-2,86	-2,57	-0,44	-0,07	0,23	0,60
25	-4,38	-3,95	-3,60	-3,24	-1,14	-0,80	-0,50	-0,15
50	-4,15	-3,80	-3,50	-3,18	-1,19	-0,87	-0,58	-0,24
100	-4,04	-3,73	-3,45	-3,15	-1,22	-0,90	-0,62	-0,28
250	-3,99	-3,69	-3,43	-3,13	-1,23	-0,92	-0,64	-0,31
500	-3,98	-3,68	-3,42	-3,13	-1,24	-0,93	-0,65	-0,32
∞	-3,96	-3,66	-3,41	-3,12	-1,25	-0,94	-0,66	-0,33

Tables de la distribution des t_c et t_b

n	Modèle [2]			Modèle [3]					
	Constante c			Constante c			Tendance b		
	1 %	5 %	10 %	1 %	5 %	10 %	1 %	5 %	10 %
100	3,22	2,54	2,17	3,78	3,11	2,73	3,53	2,79	2,38
250	3,19	2,53	2,16	3,74	3,09	2,73	3,49	2,79	2,38
500	3,18	2,52	2,16	3,72	3,08	2,72	3,48	2,78	2,38
∞	3,18	2,52	2,16	3,71	3,08	2,72	3,46	2,78	2,38

ملحق رقم (10): جدول توزيع فيشر

QUANTILES D'ORDRE 0,95 DE LA LOI DE FISHER

Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne
Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.3	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	16.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.897	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.368	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.006	5.766	5.409	5.192	5.076	4.960	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.087	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.868	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.450	4.060	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.250	3.861	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.055	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.853	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.698	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.509	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.758	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.689	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.033	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
300	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854

ملحق رقم (11): جدول توزيع student

LOI DE STUDENT AVEC k DEGRÉS DE LIBERTÉ
QUANTILES D'ORDRE $1 - \gamma$

k	γ										
	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.010	0.005	0.0025	0.0010	0.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.767
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
120	0.677	0.845	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
∞	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، وذلك من خلال أربعة فصول، حيث درسنا في الفصل الأول والثاني الإطار النظري لسعر الصرف والاستقرار النقدي على الترتيب، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى تحليل سياسة الصرف في الجزائر منذ الاستقلال 1962 إلى غاية 2016، في حين خصصنا الفصل الأخير لقياس مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1986-2016) من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على برنامج Eviews9، وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدم توفر شروط نجاحها، أما في جانبها التطبيقي والقياسي فقد أثبت اختبار التكامل المشترك لاجل غرانجر عدم وجود تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في المدى القصير، إلا أن نموذج تصحيح الخطأ بين وجود علاقة توازنية طويلة وسببية بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر على المدى الطويل، كما أكد اختبار العلاقة السببية لجرانجر أن تحركات سعر الصرف **TCH** (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) لا تسبب أي تحركات في معامل الاستقرار النقدي وبالتالي عدم انعكاسها على وضع الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1986-2016) وهو ما يؤكد أن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري كانت نتيجة ظروف حتمية (انخفاض أسعار البترول) ولم يكن الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي بالرغم من أن سعر الصرف يعتبر مؤشراً هاماً من مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي .

الكلمات المفتاحية: سياسة الصرف، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الاستقرار النقدي، التكامل المشترك.

Abstract:

This study aims to examine The Implications of the Algerian dinar exchange policy on the monetary stability in Algeria During the period 1986-2016. Through four chapters; in the first and the second chapter I focused on the theoretical framework of exchange rate and monetary stability, respectively. In the third Chapter, I discussed the analysis of the exchange policy in Algeria From the independence in 1962 until 2016. While I devoted the last chapter To measure the impact of the Algerian dinar exchange rate on the monetary stability in Algeria During the study period from 1986 to 2016 Through the application of the Co-integrating Regression Method using the Eviews software version 9.

The study concluded in its analytical part that the policy of devaluation of the Algerian dinar did not achieve the desired objectives Because of the lack of conditions for its success.

In the practical part of this study and through the co-integration regression models and Engel-Granger causality test; the results proved that there is no impact of the Algerian dinar exchange rate on Algeria's monetary stability coefficient in the short term.

However, the error correction model showed a long and causal balance relationship between the Algerian dinar exchange rate and Algeria's long-term monetary stability factor.

Engel-Granger causality test also confirmed that the exchange rate changes (TCH) do not cause any variation in the monetary stability coefficient and therefore it had no reflection on the status of monetary stability in Algeria during the study period (1986-2016), Which confirms that the process of devaluation of the Algerian dinar was the result of inevitable circumstances (low oil prices), And It was not intended to achieve monetary stability although the exchange rate is an important indicator of monetary stability.

Key words: exchange policy, devaluation of the Algerian dinar, monetary stability, Co-integration Regression model.